منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef



منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

عمرو منير دهب

لا إكراه في الثورة

قضايا راهنة

لا إكراه
في الثورة

لا إكراه في الثورة

عمرو منير دهب





منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ردمك 978-614-01-0979-7



4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل
هاتف: 537723276 212+ - فاكس: 537200055 212+
البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
هاتف/فاكس: 21676179 213+
e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING
هاتف الرياض: 966509337722+
هاتف بيروت: 9613223227+
editions.difaf@gmail.com

المحتويات

إلى الحق والحقيقة..

اللذين يقعان عند نقطة أكيدة.. في اللانهاية.

عمرو



على من يُفترض أن نثور؟

يبدأ هذا الكتاب مع بواكير العام 2010 بأحاديث عن الانتخابات الســـودانية لا تخوض في تفاصيلها سياسياً عدا أنها تعرض للديمقراطية من حيث مبدأ الفكرة في بلد كالسودان.. وضمناً في محيطه الإقليمي.

ثم لا تلبث الأحاديث أن تعرِّج على ما راج على أنه "الربيـــع العربـــــي" لا لتخوض في تفاصيل سياسية أبعد من أن تعرض للثورة من حيث مبدأ الفكـــرة في البلاد العربية.. وضمناً في محيطها الإقليمي.

من غايات هذا الكتاب أن ينـــزع القداسة عن أي حدث من فعل البشر، ومـــن قبل عن البشر أنفسهم أيّاً ما كان موقعهم من الفعل الثوري أو أي فعل آخر في الوجود.

وليس من غايات الكتاب أن يتقدّم خطوة في الدفاع عن أنظمـــة متســـلطة تجلس على سدّة الحكم رغماً عن الشعوب الـــتي تحكمهـــا، حـــتى إذا لم تجـــنح الأحاديث التالية إلى وصف تلك الأنظمة بالشيطنة وتجرّأت على أن تنـــزع عـــن الثوّار صفة الملائكية.

إذا لم يكن موعد أية ثورة معلوماً بدقة أو على وجه التقريب، وكان نجاحها في الإطاحة بالنظام الذي ثارت عليه مسألة يصعب التكهن بها تماماً، فالغاية الأبعد لهذا الكتاب هي تأكيد أن الواجب قبل نية الشروع في ثورة على نظـــام متســـلّط التأكّد من استئصال الدكتاتور الكبير الذي يقبع داخل كلٍّ منا ويبارك تســـلُّطه في بيته على عياله وحيثما سمح له منصب أو مقام.

ذلك هو المهم قبل أية ثورة، أو قل هو الخطوة الأولى لأيـــة ثـــورة يؤمِّـــل المتحمسون لها الإطاحة بنظام يعرفون ماذا يفعلون من بعده.

عمرو

يونيو 2013



مرحى لشعب كل حكومة

ذلك الذي مارسه عقلي على قلبـــي غداة رحيل نميري يدخل في صميم عمل القائمين على محاكم التفتيش الشهيرة في التاريخ الأوربـــي، فقد ظلـــت الأفكـــار المتسلطة على عقلي تفتش في قلبـــي عن بعض مشاعر الحسرة وتحصي على رئـــتيّ ما عساها أن تكون أنفاس التعبير عن إحساس بالفقد تجاه مَن حكم البلاد والعبـــاد ردحاً من الزمان.

"تشكيل وجدان الناس" تعبير شائع في حق المبدعين من الكُتاب والفنانين على اختلاف أشكال إبداعهم وألوانها، والذي أطلق التعبير الكُتابُ والفنانون أنفســـهم ورضي به الناس من بعدهم وأشاعوه حبّاً وكرامة لمعشر المبدعين.

الأخطر من تشكيل وجدان الناس هو تشكيل حياتهم ذاتها، والوجدان لـــيس سوى الجزء الأكثر رهافة من الحياة. لا أحب أن أجرّ إلى هذا الحـــديث المغالطـــة المكرورة عن أسبقية الشاعر – كمثال للمبدع – على الحاكم في التأثير، فالأغلب أن تلك مغالطة مرتعُها الوحيد الأمة العربية وما على شاكلتها من الأمـــم الغنائيـــة كشعرها. لكن اللافت أن المغالطة ليست محسومة النتائج حتى في شأن الأمة العربية نفسها كما يحب أن يروّج لها مناصرو الإبداع – ظالماً ومظلوماً – مـــن العـــرب. فالأمثلة التي تُساق منتقاة بتحيُّز وهي لا تكاد تخرج عن حـــالتين تحديـــداً، الأولى لشاعر العرب الأشهر المتنبـــي وقصته مع سيف الدولة والثانية لشاعر العرب الأول امرئ القيس وسيرته مع جدوده الملوك مطموسي الأثر والشهرة في تاريخ الجاهلية. والمثالان كما هو ظاهر يغضّا طرف الحقيقة عن السيرة المجيدة لخلفاء وأمراء وملوك عرب لم يعوزهم المجد إلى شاعر يدوّن فتوحاتهم وبطـــولاتهم.. ابتـــداءً بالخلفـــاء الراشدين ومروراً بالراشد وغير الراشد من خلفاء الأمويين والعباسيين والأندلسيين وانتهاءً بالمماليك والفاطميين والعثمانيين الذي تخطّاهم العرق العربـــي الخالص و لم

تتجاوزهم الأصول الشرقية الإسلامية الصرفة التي تصدر في أفعالها وأحكامها عن ذات الطبائع والتقاليد، فضلاً عن أنهم حكموا شعوباً عربية خالصة - أو شبه خالصة - في عقر ديارها وتقاليدها.

الأمثلة على ماسبق من سيرة الحُكّام الذين علوا على شعرائهم صيتاً كثيرة بحيث تنوء بالعُصبة أولي الذاكرة القوية من كُتاب السِيَر والمؤرخين.. تلك حقيقة فيما نزعم، وحقيقة أيضاً أن الشعراء والمبدعين عموماً يصوغون وجدان الناس، فإذا طرحنا جانباً بصورة مؤقتة الجدالَ حول أيّهما أبعد تأثيراً لنبحث في أحقية كِلْتا الطائفتين بالاحتفاء عنّت لنا مشكلة أكثر تعقيداً فيما يخصّ طائفة الحُكام والساسة على وجه العموم.

ففي حين يكفي للاحتفال بمبدع أن يكون قد بلغ غاية جديدة في الفن استطاعت أن تفتح مدارك جديدة - أيّاً ما كانت - لتشكيل وجدان الناس، فإن الغايات الجديدة للحُكّام هي دوماً موضع تساؤل بحيث تخضع ليس فقط للتمحيص والتدقيق بل لما هو على شاكلة محاكم التفتيش في النوايا التي تصدر عنها الأفعال عوضاً عن محاكمة الأفعال ذاتها.

مآثر عصر نميري على البلاد غير قليلة، وغير قليلة أيضاً المآسي التي حدثت في عهده، لكن فقهنا في محاكمة حُكّامنا ثم التهليل لهم أو صبّ اللعنات عليهم تبعاً لذلك بحاجة إلى مراجعة دقيقة. والذي حملني على الوقوف على المسألة أن نفراً من الذين حملوا على نميري وعهده قبل رحيله ومن بعده أخذوا عليه ما تباين من المآخذ بين الإسراف في سفك الدماء وتدهور مستوى الأداء الاقتصادي وبداية التدقيق في تعريب نظام التعليم.. تمثيلاً لا حصراً، وكان أكبر ما جذب انتباهي أن كثيراً من أولئك الناحين باللائمة على نميري وعهده هم من المحتفين - في مقامات أخرى - بزعماء كالمصري جمال عبد الناصر وعهده على سَبيل المثال، ولم يكن الأخير - كما لا يُغالط مُنصف - أقلّ سفكاً للدماء ولا انهياراً بالاقتصاد (حين يُعنى الأمر بشحّ السلع وطوابير الجمعيات التعاونية الطويلة) ولا تعريباً للعلوم من نميري، ولكن الخلاف فيما يبدو هو أصلاً حول طُهر الدماء التي أريقت أو نجاستها.. وحول تطبيق أية نظرية اقتصادية يتمّ الاتفاق على خطوطها العريضة، ومن قبلُ حول طهارة الأيدي التي تطبّق النظرية أو نجاستها، والخلاف كما نرى

يتجاوز إلى ذلك مسألة جوهرية هي العلم مجرّداً كقيمة لينصرف منشغلاً باللغة والطريقة اللتين يجب أن يُدرّس بهما.

ليست مشكلة أن يَصبّ نفرٌ كؤوس حنقهم على نميري وعصره، ولا أن يفعل آخرون الشيء ذاته مع جمال عبد الناصر وحقبته، لكن مشكلة ما تكمن بالضرورة حين تنقسم ضمائر على ذواتها لتهاجم صنيعاً ثم تعود فتمدحه لمجرّد اختلاف الفاعل والصنيعُ هو ذاته لم يتغيّر في الحالين.

إذا كان نميري دكتاتوراً فإن كاريزما عبد الناصر وقبوله على المستوى القومي لا ينفيان عنه صفة الديكتاتورية كما تعرِّفها القواميس السياسية، لكن الأخطر من نميري وعبد الناصر هو ممارسة ديمقراطية على أي صعيد مما تحفل به حياتنا العالمثالثية تُخجل صنائعها القواميس السياسية حين تأتي على تعريف الديمقراطية. ألا تستحق ديمقراطياتنا على مختلف أشكالها ما استحقته أنظمة نميري وناصر وما على شاكلتهما حين يتعلّق الأمر بانهيار الاقتصاد وتدنِّي الاهتمام بالعلوم (دع عنك لغتها) وسفك الدماء.. وإن مجازاً؟.

ألا يستحق من نناصبهم العداء غرباً احتراماً من نوع خاص لأنهم "شعب كلّ حكومة" على طريقتهم الخاصة؟، ما الذي يُضير رجل الشارع الغربي (وامرأته) حين تتقلّب الحكومة بين يدي حزب وآخر والمفاهيمُ التي بُني عليها الحُكم هي ذاتها؟، الإجابة التي لا جديد فيها هي: لا شئ. ألا يزال مستعصياً علينا أن نعمل في ظل أية حكومة وقد أرهقنا مليّاً العملُ في هيب إسقاط ما نعارض من أنظمة الحكم ولم يسلم أيٌّ منها - حتى الديمقراطي كما رأينا - من شكل أو آخر من أشكال المعارضة من النوع الذي يغري بالإطاحة؟.

إذا كانت إجابة السؤال الأخير لدينا لاتزال: بلى، فلا أقلّ من أن تلهج ألسنتنا بالدعاء أن يعجّل الله زماناً ننعم فيه بصفة "شعب كل حكومة" على المنوال الغربي أو أقرب الأشكال إليه، فلا يعود الترحُّم على رؤسائنا السابقين جناية تترصّدها عقولنا الحكيمة لقلوبنا الوالهة.

هل الديمقراطية مقدّسة؟

بطرح السؤال أعلاه في هذا التوقيت نتلافى على الأقل تهمة ممالأة الأنظمة الشمولية، فلا أحد الآن لم يجرفه الحماس للديمقراطية أو على الأقل للتجربة الانتخابية التي تستعر بشدة هذه الأيام، ولكن التُهَم الواردة من ناحية أخرى ليست أقل خطراً، ابتداءً من تهمة التغريد خارج السرب وانتهاءً بالتهمة ذاتها وقد تحوّر مضمونها وصياغتها لتصبح: "الردّة عن الثوابت السامية في السياسة وحكم الشعوب".

من المهم التأكيد على مسألتين في البداية، أولاهما أنه لا قانون أو مبدأ مقدساً عندما يتعلّق الأمر بالسياسة بحيث تمنح تلك القداسة ذلك المبدأ حصانة البقاء بمعزل عن التغيير أو التحوير أو التعليق مهما بدا المبدأ سامياً إلا إذا كان فكرةً مجردة كالحق والعدالة والخير. المسألة الثانية أنه لا خلاف حول أفضلية الديمقراطية – بوصفها حكم الشعب – على غيرها من الأنظمة، ولكن تلك الأفضلية ليست مطلقة، وسيرة التجارب السياسية في العالم العربي – مثلاً – تدين الأنظمة الشمولية والأنظمة غير الديمقراطية إجمالاً من حيث أنها لم تفوض أمر الشعب إلى نفسه، لكن تلك التجارب أكثر إدانة للأنظمة الديمقراطية بالنظر إلى ما حققته الأخيرة على صعيد التنمية والاستقرار السياسي بكل تبعاته، بل إن التجارب الديمقراطية عندما تتحقق عربياً في بعض مناحي الحياة في هذه الدولة أو تلك – بإنشاء تجربة برلمانية حرة مثلاً – لا تشرع في إنشاء قاعدة لصرح ديمقراطي يُحتذى في بقية مناحي الحياة، فالأغلب أن ذلك النموذج الديمقراطي يهدم نفسه بنفسه، وقد يبقى البرلمان – مثلاً – والعملية الديمقراطية من حوله مستمرة شكلاً وليس من ثمارها سوى المعارك والصياح.

ثمة خلل جذري في بنية التجارب الديمقراطية محلياً وعربياً ابتداءً من الديمقراطية نظاماً للحكم وانتهاء بالطريقة التي نقفز بها على تراث الأجداد في

التنشئة ونحن نحاول أن نكون ديمقراطيين مع أبنائنا امتثالاً لتعاليم أصول التربية الحديثة. ما الحل إذن؟، لا شك أن مقولة: "علاج الديمقراطية يكون بالمزيد من الديمقراطية" تنطوي على خطأ فادح إذا أُطلِقت على عواهنها، فهي تعادل – على إطلاقها – قولاً من هذا القبيل: "علاج الخطأ يكون بمزيد من الخطأ" إذا كان أساس التجربة الديمقراطية غير سليم، فكأننا والحال كتلك شرعنا في وضع أساس لناطحة سحاب وعندما تبيّن لنا هندسياً أن الأساس غير سليم أخذتنا العزة بالعلوّ فصعدنا بالبناء وجعلنا نضع الطابق على كاهل الطابق حتى انهار البناء، وكان الأولى بطبيعة الحال أن نتريث ونعالج مشكلة الأساس، أو نعْدِل عن فكرة ناطحة السحاب مرحلياً ونبقى حيث نحن فيما تعودنا أن نشيده ونقيم فيه من أبنية متواضعة فلا نعلو بطابق إلا إذا عرفنا كيف ننزل في أساسنا بما يعين على أعباء ذلك الطابق مستقبلاً.

لا يعني ما تقدّم أن الصواب في مواجهة كل ديمقراطية تصر على محاكاة مثال ناطحة سحاب تقوم على أساس بيت من الطين هو الانقضاض على تلك الديمقراطية بالثورة (أو الانقلاب.. سمِّه ما شئت). جدير بالنظر أن تلك الثورة متى حدثت – ولم يكن في وسع مراقب منعها على أية حال – قد لا تكون الصواب الذي يحل محل الخطأ الديمقراطي، ولكن ليس في بواعث التفكير الراشد المتحرر ما يمنع أن تكون تلك الثورة بمثابة العلاج المؤقت الذي يوقف النزيف ويسكن الألم، وعليه فليس من الردة السياسية بحال السكوت عن تلك الثورة إلى حين، حتى إذا ما قدّمت الثورة نفسها لاحقاً على أنها العلاج المستدام وشرعت في تبرير أخطائها تكون قد وقعت في مغالطة مشابهة لتلك التي وقع فيها أنصار الديمقراطية من قبلُ تلخِّصها المقولة الافتراضية التالية: "علاج الأوتوقراطية أو الشمولية يكون بالمزيد منها".

من العبث أن نظن أن بإمكاننا أن ننقلب إلى أمة ديمقراطية – بالمعنى الأصيل وليس الشكلي للكلمة – بين عشية قفل صناديق الاقتراع وضحى الإعلان عن نتائج الانتخابات وقد فشلنا في أن نرسخ أياً من القيم الديمقراطية لثلاث تجارب مشهودة في تاريخنا القريب جداً. وإذ لا مناص من الحلم بتجربة ديمقراطية سديدة ولا غضاضة من السعي إلى – بل ما أشرف – تحقيق ذلك الحلم بشتى السبل

المشروعة، فإن السؤال الجدير بأن يُلقى هو: "ما الجديد الذي فعلناه لكـــي تنجـــو ديمقراطيتنا القادمة من أخطاء سابقاتها؟".

السؤال السابق يلح عليّ بشدة عندما أعود إلى كتاب "الشخصية السودانية في عيون صفوتها" فأقرأ للسيد الصادق المهدي – وهو رجل جليل لا تملـــك مهمـــا خالفته فكرياً أن لا تقع في أسر دماثة أخلاقه وفيض حضوره – قولَه: "الحديث عن المسؤولية فيما حدث في السودان يرتبط بمشاكل يمكن أن أعزوها إلى عوامل محددة جداً، العامل الأول يمكن أن يُنسب إلى تقصير الأحزاب السياسية لأننا جلبنا نظـــام حكم ديمقراطياً ليبرالياً نشأ في بيئة مختلفة، وكان هذا النظام بحاجـــة إلى تـــوطين وأقلمة، أقلمة ثقافية وأقلمة اجتماعية، ولم يحدث هذا بل افترضنا أن هذا الوضـــع من تلقاء نفسه سوف يقوم وينجح دون الحاجة إلى اجتهاد، كان ذلـــك مؤكـــداً تقصيراً وكان – في رأيي – واحداً من أسباب ضعف الممارسة الديمقراطية..".

الكلام أعلاه يكتسب أهمية قصوى كونه يصدر عن رجل من أهـــم رمـــوز الديمقراطية في بلادنا إن لم يكن أهم تلك الرموز حالياً على الإطلاق، غير أن السيد الصادق المهدي يواصل الاحتفاء في السياق ذاته بالديمقراطية كمنهج لا مناص منه، وليس في ذلك غرابة بطبيعة الحال. من المهم أن نتساءل: "كم مـــن المتحمســـين للأنظمة الديمقراطية التي توالت على الحكم عندنا – سواء من المنتسبين إلى تلـــك الأنظمة ممارسة وتنظيراً أو من غلاة المؤيدين للديمقراطية إجمالاً – وقف تلك الوقفة المفصلية فراجع مضمون تجاربنا الديمقراطية مراجعة جوهرية بما يفضي إلى الـــتفكير في إعادة تدوير التجارب الفاشلة بغية إنتاج نظرية جديدة للديمقراطية تغاير تمامـــاً النموذجَ الغربـــي المتهافَت عليه إلى حد القداسة؟. أليس قصارى مكاشفاتنا مـــع الديمقراطية أن نعيب ممارسة هذا الحزب أو ذلك السياسي دون أن نجـــرؤ علـــى التصريح بأن الخلل قابع في الشكل المستورد أو ربما في التعجّـــل باتخـــاذ النـــهج الديمقراطي أياً ما كان شكله دفعة واحدة؟.

بالنظر إلى الغرب الذي رزح قروناً تحت كل نير ســـلطوي قبـــل أن يهنـــأ بديمقراطيته مؤخراً، فإن السؤال المهم هو: "كم من الوقت يلزمنا لكـــي تنشـــأ في كنفنا ديمقراطية أصيلة على نحو ما ينعم به الغرب الآن؟، ســـنوات.. عقـــود.. أم قرون؟"، السؤال الأهم على الإطلاق في السياق ذاته هو: "هل بدأنا أيـــة خطـــوة

جادة على الطريق الصحيح – مهما طال – نحو الديمقراطية أم أننا لا نزال نتخبط بحيث يبدو منحنى أدائنا نحو الغاية النبيلة للحكم الأمثل على رسم بياني مفترَض منحدراً وليس صاعداً؟". هذان سؤالان تتقاسم تهمة التهرّب من الإجابة عليهما الأنظمة الديمقراطية والأنظمة غير الديمقراطية ومنظرو الطائفتين على حد سواء، وليس من قبيل الخطابة التقريرية أن نجزم بأن الرؤية السليمة فيما يتعلق بالنظام الأمثل للحكم – أياً ما كان اسمه – تبدأ بمكاشفة مع الذات بإزاء أسئلة من ذلك القبيل.

حيرة ناخب

كنت سأكون أكثر ابتهاجاً وأقل حيرة لو أن الاقتراع المقبل كان تصويتاً لتبني شكل مبتدع للديمقراطية بمواصفات محلية صرفة لا تخشى أن تنظر إلى البواعث القبلية والعشائرية والطائفية والدينية والنفسية في المجتمع السوداني بعين الاعتبار وتعكس تلك المؤثرات على أدق تفاصيل الأشكال الديمقراطية المقترحة، أو لو أن الاقتراع كان استفتاء على تغييرات تفصيلية في الدستور تتخذ من ذات البواعث محوراً وتضمن بعد الاستفتاء إجماعاً لا يعود بنا إلى الوراء للنظر في مواد الدستور - مع كل معضلة سياسية أو هوى شخصي - بعين الريبة أو للتساؤل عن جدوى الديمقراطية المستوردة بما يلقي ظلالاً من الشك عن جدوى حكم الشعب الذي طالما حلم بالديمقراطية وأخفق في أن يفيد منها وهي تنبسط بين يديه. الحلم بتغيير يقلبنا عاجلاً إلى مجتمع ديمقراطي على الطراز الغربي - أو صورة قريبة من ذلك الطراز - مسألة مشروعة نظرياً لكنها أقرب إلى المستحيل عملياً بالنظر إلى تجاربنا السابقة المتفردة في هذا الشأن، وليس تأسيساً على أي اعتبارات تنظيرية مجردة.

الشكل الديمقراطي الغربي هو أحد أسمى أشكال الحكم التي عرفتها البشرية من حيث أنه يهب الشعب سلطة أن يحكم نفسه رجوعاً إلى ما تواضع عليه من قيم، وخطورة استيراد ذلك الشكل من الديمقراطية حرفياً - أو بتعديلات طفيفة - أنه يفرض علينا كشعب سلطة أن نحكم أنفسنا تأسيساً على ما تواضعت عليه شعوب أخرى من قيم. من المهم أن نؤكد ضرورة أن لا نحكم على قيم الآخرين حكماً مجرداً بالقبح أو الحسن، فليس مهماً في هذا المقام أكثر من أن تلك قيمٌ أخرى لا يجب أن نخضع لتبعاتها وتجلياتها، وقد تكون تلك القيم - إذا جاز أن يجرؤ أحد على التبرع بالأحكام المطلقة - متقدمة لو أن المعنِي بالتقدم هو تجاوُز الفكرة

القديمة إلى مغامرة فكرية وأخلاقية جديدة، أو كان التقدم إجمالاً مرادفـاً للتحـرّر بغض النظر عن الموقف الأخلاقي من التحرر لدى هذا المجتمع أو ذاك.

بالتعبير الشائع نحن نضع العربة أمام الحصان عندما نرتضي الشكل الديمقراطي الغربـي جملة ونحن نصرّ على أن لا نتنازل عن التزامنا بأعرافنا وانتماءاتنا وقيمنـا الأخلاقية والاجتماعية. نحن نضع العربة أمام الحصان إذا كانت الغاية التي ربمـا لا يجرؤ البعض على الإفصاح عنها هي تغيير تلك الأعراف والأخلاق والانتمـاءات والقيم – كلياً أو جزئياً – بتغيير منهج الحكم الذي يسيِّر كل شـيء في شـؤون البلاد والناس. وإذا كان لكمال أتاتورك من فضيلة لا خلاف عليها فهي شجاعته لكونه لم يخاتل في شأن موقفه من العلمانية بأقصى ما تحمله من تبعات على أقدس قيم المجتمع وسلوكه، تلك حقيقة اتفقنا مع الرجل في موقفه أو خالفناه، لذا فـإن تجربة تركيا الحديثة مع الديمقراطية هي لا ريب مثال يحتذى في كيفية وضع الحصان أمام العربة عندما يتعلق الأمر بانقلاب هو في الأصل أخلاقي قِيَمي وليس هيكليـاً يرتبط بشكل الحكم فحسب، مجدداً مهما يكن موقفنا الفكري والأخلاقـي مـن ذلك الانقلاب.

لا يبدو أن مِن بين منظرينا أو قادتنا مَن تحلّى بشجاعة أتاتورك سـواء ممـن يوافقونه الرأي في موقفه من العلمانية المطلقة أو أولئك الذين يقفون على الطـرف المقابل فكرياً، فالأوائل لم يشرحوا بالعلمانية صدراً خشية تبعات التركـة الثقيلـة للموروث الأخلاقي والديني للمجتمع، والمؤثّرون من الطائفة الأخـيرة لم يجـرؤوا على رفض الديمقراطية الغربية جملةً وذلك للسحر الذي تبعثه الديمقراطية ككلمة – في نفوس العامة والخاصة من المجتمع على حدٍ سواء – بوصفها مرادفـاً للحريـة. نتجاوز في هذا الصعيد عن الجنوب الذي أتاحت منظومة قيمه الخاصة أن تتشكل خياراته السياسية – بسائر مؤثراتها الحديثة والموغلة في القدم – بما من شأنه أن يمنح منظريه وقادته شجاعة أتاتورك هِبةً باردة ليس في السبق إليها والحال كتلـك مـا يدعو إلى التمجيد أو الاحتفاء.

على أن إعلان العلمانية مبدأً للحكم لا يكفي وحده سـنداً يسـوّغ تبنّـي الديمقراطية بشكلها الليبرالي الغربـي دفعة واحدة في دولة كالسودان تحـيط بهـا القبلية والطائفية من كل صوب وتسيطر على مجتمعها نفسية غيبية بما يكاد يُخرج

ذلك المجتمع من دائرة المجتمعات المدنية الحديثة في تصنيف يعنى بتقييم المدنية روحاً (وشكلاً؟). ذلك أنه لا سبيل إلى مقارنة سودان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتركيا العقود الأولى من القرن العشرين بكل أسف من حيث تغلغل المدنية في شرايين الناس وهياكل البلاد، فكل ما كان ينقص تركيا حينها هو التجاسر على المجاهرة بتبني العلمانية مبدأً للانطلاق نحو ديمقراطية ليبرالية غربية كأساس للحكم وهو ما فعله كمال أتاتورك. ما ينقصنا إذا كان يراودنا النموذج الديمقراطي الغربي ليس أتاتورك سوداني بل معجزة قادرة على أن تطيح بالقبلية والطائفية – ونتجاوز عن النفسية الاجتماعية المولعة بالغيب – بضربة سريعة قاضية، وذلك ليس معقولاً بحال.

المعضلة ذاتها قائمة لدى من لا يؤمن بالعلمانية مبدأً لحكم بلد مسلم (ولا نزال نتحدث عن السوداني الشمالي في هذا النطاق الجدلي) حتى إذا لم يكن يوصي بتطبيق الشريعة الإسلامية مباشرة، إذ لا تزال ضربة قاضية من القبيل السالف ضرورية للنهوض بأي شكل ديمقراطي ليبرالي حتى إذا كان ذا صبغة تعنى ظاهرياً بالخلفية الدينية للمجتمع.

ماذا تبقّى إذن؟.. نظام ديمقراطي يستلهم الخلفية الدينية للمجتمع ويعنى صراحة بالقبلية والطائفية والقناعات النفسية للمجتمع وسائر الخصائص المحلية في ثنايا تشريعاته تفصيلاً لا إجمالاً؟. تلك الإجابة الأدنى للصواب لكن البرنامج الانتخابي لأيٍّ من الأحزاب المرشحة لا يشي بشيء من ذلك إلا على سبيل الوعود الفضفاضة. أليس إذن من حق ناخب ينشد برنامجاً انتخابياً يكون التأصيل الديمقراطي أكبرَ همه أن يشرع في الحيرة والحال كتلك؟، أليس من حق ذلك الناخب أن تستغرقه تلك الحيرة وهو لا يزال يرى العربة رابضة بثقة أمام الحصان؟.

تكون أو لا تكون؟.. تلك ليست القضية

نتحرق شوقاً للانتخابات، تلك - باقتناص التعبير الشائع - ظاهرة صـــحية عموماً ولكن يجب الانتباه إلى أننا لا نملك بعدُ كمجتمع وكدولة خارطة طريق نحو ديمقراطية أصيلة تعي أن قدَرها على المدى البعيد هو عملية مضنية مـــن النضــج المتواصل قبل أن تشب عن طوق التجريب إلى حيث تستقر في شكل وجـــوهر لا يتعارضان والمؤثرات التي تحكم شعباً يُفترض أن يمارس في النهاية حكمه باسمهـــا. دع عنك خارطة الطريق، نحن لا نملك أصلاً رؤية دقيقة لموطئ قـــدم ديمقراطـــي راسخ ولو لخطوة إلى الأمام، حتى إذا كان كل حزب يقول إنـــه يملـــك برنامجـــاً انتخابياً متكاملاً.

ما أسهل وضع البرامج الانتخابية إذا كانت الغاية منها إبانة كيـــف ينـــوي الحزب أن يسلك في الصحة والاقتصاد والزراعة والسياســـة الخارجيـــة وحقـــوق الإنسان، الاستماع إلى أحلام الشعب وتدوينها على أوراق كفيل بأن يبعث شـــيئاً من الثقة والحماس المفقودين تجاه الديمقراطية لدى العامة، هذا إذا لم يكن غيـــاب الشكل الديمقراطي لعقدين كاملين يكفي لذلك من تلقاء نفسه، ولكن ما جـــدوى قنطار من البرامج الانتخابية لديمقراطية موعودة لم يُنفق درهم في النظر إلى ما عساه أن يقيل عثرة متوقعة أطاحت بسابقاتها؟، عثرة مبعثها الشكل الـــديمقراطي نفســـه عندما يتنـــزل من عليائه في الغرب - متجاوزاً واقع العالم الثالث بمشاكله المحـــددة واضحة المعالم نظرياً - إلى دهاليز الواقع السوداني الممعـــن في خصوصـــيته ذات التجارب العملية الفاشلة قريبة العهد.

من المؤكد أننا لا نقع في صدارة دول العالم الثالث الأكثر تمـــدّناً، وأفضـــل حظوظنا على هذا الصعيد أننا لا نقع في ذيل القائمة. أهمية تلك الإشارة تكمن في التذكير بأن ما يعيق العملية الديمقراطية في السودان ليس ابتداءً الشكل الـــديمقراطي

المستورد قدر ما هو غياب دولة المؤسسات، بل غياب المدنية - شكلاً ومضموناً وروحاً - في أبسط صورها المُرضية ونحن نطلّ على العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. الأكثر إعاقة للعملية الانتخابية الناضجة عندنا هو أزمة الهوية، وهي إشكالية ماثلة بالغة التعقيد مهما اختلفنا في بواعثها ومآلها. وأزمة الهوية ذات شقين باتا يفرضان مؤخراً النظر إلى كل منهما على نحو مستقل تماماً، الشق الأول من الأزمة مع الأطراف: غرباً ثم جنوباً بصورة حادة، والثاني مع ما دون ذلك مما اصطُلح على الإشارة إليه بالوسط العربي المسلم. وإذا كان شق الأزمة الأول - خاصة في مثال الجنوب - يواجه امتحاناً من سؤال واحد إجابته نعم أو لا، فذلك أيسر الشقين على غير ما قد يظن أغلبنا، فمعضلة الوسط العربي المسلم في تحديد انتمائه تمثلها جملة من الأسئلة المتشابكة المؤكَّدُ الوحيد فيها هو خطورة الإجابة بنعم أو بلا، ولعل ما يُكسب معضلة هوية الوسط العربي المسلم في السودان خصوصيةً فريدة أن حلها لا يستقيم من دون تفصيل إجابة تبدأ بنعم ولا معاً.

لا يمكن لمجتمع لم يجب بعد على أسئلة هويته، وهي من التعقيد كما رأينا، أن يحلم بتطبيق ديمقراطية كاملة أو حتى قليلة الدسم، فالسؤال الأهم الذي أشرنا إليه في سياق آنف ينبغي أن يكون عن الأساس المتواضع عليه للدولة: دينية أم علمانية؟، وهو سؤال مرتبط بالهوية التي تشكل الشخصية في مثال السودان قبل أن يرتبط بالقوى التي تشكل المجتمع والهوى الذي يحرك أحزابه كما هو عند غيرنا قريباً وبعيداً.

من تناقضات الديمقراطية أنها ضرورة وترف في آن واحد، ضرورة لأن الحياة الكريمة للشعوب لا تستقيم من دونها، وترف لأنها هي ذاتها لا تستقيم في مجتمع لم يعرف بعد من هو ولم يبنِ من دولته أبسطَ هياكلها المدنية شكلاً ومضموناً.

أصعب ما في معضلة الديمقراطية السودانية أنها عصية على التشبيه، رغم أن أغلب منظرينا لا يملك نفسه أمام شهوة المقارنة مع أية ديمقراطية ملقاة على قارعة الحياة السياسية لهذا البلد أو ذاك، والحق أن المقارنة ظاهرة مطلوبة ومفيدة إذا أُحسن اختيار أوجه الشبه بين حقيقة ماثلة بنجاح وحلم لا يزال ينقلب إلى كابوس كلما تنزّل إلى أرض الواقع، وهو أمر عسير بطبيعة الحال.

أبرز تحديات العالم الثالث، والقسم العربي منه على وجه الخصوص، مع الديمقراطية أن أغلب ذلك العالم لا يجيد العمل المتكامل في ظل وجود خلاف، وهو من قبل لا يجيد أساساً النقاش في ظل تباين عارض في وجهات النظر بحيث تعلو الأصوات (وحدها؟) وتتداخل في أي حوار فيما يُفترض أن يكون ممارسة متحضرة تحت قبة البرلمان أو على صهوة إحدى القنوات الفضائية، لكن فضل الآخرين علينا من ذوي الديمقراطيات الناجحة وغير الناجحة في العالم الثالث أنهم أكثر قدرة على العمل في ظل الخلافات (وبدونها من باب أولى) قياساً بمجتمع رعوي مثلنا لا ينظر إلى العمل كقيمة تستحق التبجيل على حساب العلاقات الاجتماعية بل وعلى حساب التنظير لديمقراطية موعودة أو التبرُّم من سلطة غير ديمقراطية قائمة.

على سبيل التذكير وليس المقارنة، فإن التجربة العربية الوحيدة لديمقراطية متصلة منذ الاستقلال ممثلة في لبنان لا يمكن اعتبارها ناجحة بالنظر إلى ما شهده ذلك البلد ويشهده من معارك سياسية أدمته وكادت تودي به مراراً، دون أن يعني ذلك الحكم العام انحيازاً لسلطة غير ديمقراطية تمكّن من النظر إلى سيناريو افتراضي يعيد صياغة أفضل للبنان الحديث معها. ولكن - وذلك من باب التذكير أيضاً وليس المقارنة المطلقة - يبقى المثال الأكثر قرباً في العالم الثالث للتجربة السياسية السودانية من حيث توالي الحكومات الديمقراطية والعسكرية على الحكم جاثماً في باكستان. الجدير بالانتباه في المثالين السابقين أن شعبين أكثر توغُّلاً في مفهوم الدولة المدنية وأعمق إيماناً بقيمة العمل يفشلان في التحدي الديمقراطي مع الاختلاف في صورة الفشل وحدّته في كل مثال، ومن قبلُ الاختلاف الكبير في بنية كِلا المجتمعين، مع ضرورة الانتباه تحديداً إلى أن أياً من المجتمعين لا يعاني من تباينات عرقية وثقافية عريضة كتلك التي باتت تعصف بنا بشكل حادّ.

مؤدَّى التذكير السابق (المقارنة إذا أحببت، ما دام ممكناً اقتناص أوجه الشبه بدقة) أن دولاً أقل ارتباكاً اجتماعياً منا تفشل في الديمقراطية، فنحن نملك مشكلة الطائفية التي شوّهت نقاء التجربة اللبنانية، ونملك - ولا فخر - وبصورة أغنى قبلية المجتمع الباكستاني التي كان لها ذات الأثر القلِق في تقبل ذلك المجتمع لنمط واحد من الحكم على امتداد تاريخه الحديث، ونزيد على المجتمعين بما أشرنا إليه توّاً من

مشاكل التباينات العرقية والثقافية الحادة وقلة الصبر على العمل. التحـــدي الـــذي نواجهه إزاء الديمقراطية أكبر إذن مما نحسب، والأرجح أننا لم نحسب شيئاً في ذلك الباب، وكأنما قصارى ما فعلناه كان أشبه بتهيؤ طفولي لاستقبال لعبة جديـــدة، أو على وجه الدقة لهفة طفولية لاطّراح لعبة قديمة باتت مملة وترقب بديلـــها بشـــوق عارم حتى إذا لم يكن ذلك البديل سوى لعبة قديمة أخرى منسية.

قلّما تستقيم الديمقراطية في العالم الثالث دون أن تعاني من مشاكل جذريـــة، مشاكل تتعلق بالمفهوم مضموناً وشكلاً وليس بأخطاء في التطبيق فحســـب، أمـــا القسم العربـــي من ذلك العالم فتلك قاعدة منطبقة عليه بلا شواذ، مـــا يعـــني أن حجم المشكلة أكبر مما نتصور، فالنموذج الذي نحاول بناءه ببراءة (إذا جاز هـــذا الظن) لن يسلم من مقاومة – ليست بريئة دائماً – من الجوار الذي لم يصل بعـــد إلى تلك الجرأة غير المحسودة، هذا فضلاً عن عوامل الهدم الداخليـــة مـــن صـــلب القائمين على شأن التجربة الديمقراطية ومن أضدادهم، مرة بحسن نية ومرات بنوايا لا تمت إلى الحسن بصلة حتى إذا لم تهدف مباشرة إلى نسف الديمقراطية التي يبـــدو الجميع الآن منافحاً دونها.

من نكد الديمقراطية علينا أنها تنادي كل حزب منا: هيت لك، وهـــي حـــق وحلال، غير أننا نهرع إلى الوقوع في حبائل ذلك الحق الحلال دون أن نكون قـــد أعددنا له العدة التي يستحقها جلاله.

تقوم الانتخابات القادمة في موعدها أو لا تقوم؟، تلك ليســـت المشـــكلة، قضيتنا جوهرية مع الديمقراطية وليست شكلية مع الانتخابات ومواعيدها، وهـــي قضية ستظل ماثلة قامت الانتخابات في موعدها أو لم تقم لأننا لم نعر الـــتفكير في جوهر الديمقراطية بالاً لا أمس ولا اليوم، وليس في إرهاصات معاركنا الانتخابيـــة ولا في غيرها ما يبشر بأن أولى خطواتنا نحو ديمقراطية أصيلة راشـــدة ســـيكون في الغد القريب.

الديمقراطية على جرعات

الأسئلة المهمة إذن في سياق السعي المنطقي نحو ديمقراطية ليست عابرة تتعلق أولاً بالهوية التي يجب أن تكون الإجابة على سؤالها حاسمة مـــن دون أن تكـــون بالضرورة قاطعة في اتجاه جغرافي أو ثقافي دون آخر، وغير بعيد من سؤال الهويـــة يقع سؤال الدولة: دينية أم علمانية؟، وهو سؤال لا يحتمل إجابة بين بين. ورغم أن السؤالين السابقين يبدوان الأكثر أهمية في هذا السياق فإن السؤال عن مدى تغلغل روح المؤسسة - الرسمية والمدنية - في الدولة هو في ظني الأكبر على الإطـــلاق في هذا الباب، ذلك أن غياب روح المؤسسة في هذه المرحلة - المتأخرة زماناً والمتقدمة إنجازاً - من عمر الحضارة الإنسانية من شأنه أن يعصف بأركان أية دولـــة ســـواء أكانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، وإن تكن الدولة الديمقراطية أكثر هشاشـــة إزاء المؤسسات الغائبة من الدولة غير الديمقراطية، فالأخيرة عادة ما تتماسك في إطـــار السلطة الحاكمة - فرداً أو حزباً - حتى تلفظ أنفاسها الأخيرة بصـــعوبة بالغـــة، وكأن تلك السلطة تمثل بديلاً لمؤسسات الدولة كفيلاً على الأقل بإبقـــاء النظـــام الحاكم على قيد الحياة، بينما تفيض روح الديمقراطية بسلاسة في الأزمات لـــدى غياب المؤسسات على اعتبار مؤسسات الدولة - بما فيها الشعب والعسكر المؤمنان على حدّ سواء بضرورة المؤسسات والديمقراطية - هي مـــلاذ الديمقراطيـــة الأول والأخير، ومما لا يحتاج إلى تذكير كبير أن سيرة حكوماتنـــا الحديثـــة تؤكـــد أن إجهاض فكرة الديمقراطية أو الانقضاض على ديمقراطية قائمة بالفعل كان أيسر من تفتيت سلطة غير ديمقراطية جاثمة سواء تجمعت تلـــك الســـلطة في يـــد فـــرد أو استحكمت في قبضة حزب.

قيام ديمقراطية غير عابرة إذن مهمة عسيرة إلى مدى يبدو أن أحـــداً منـــا لا يكترث بأن يسبر غوره، نحن نبدو متعجلين بصورة مخلة إلى قيام الديمقراطية بـــأي

شكل كان إيماناً منا بأن السبيل الأوحد إلى استواء الديمقراطية على عودها هو قاعدة المحاولة والخطأ، وهي قاعدة لا يمكن أن تكون سديدة إلا إذا كنا نؤمن بأن "الخطأ" يحتمل في معناه انهيار الديمقراطية وقيام نظام شمولي على أنقاضها.

إضافة إلى أسئلة الهوية وشكل الدولة – مدنية أم علمانية؟ – وعقبة المؤسسات الرسمية والمدنية التي لا تزال في أطوارها الجنينية، فإن النظرية الديمقراطية السودانية الصرفة لا تزال غائبة، وهي مسألة جوهرية التفت إليها صراحة كما أشرنا في حديث سابق السيد الصادق المهدي باعتباره الشاهد الأهم حالياً على التجربة الديمقراطية السودانية الحديثة من داخلها. إلى ذلك، فإن لسان حال كل المنتسبين إلى السلطة الحالية يؤكد إقرارهم ضمناً بغياب النظرية الديمقراطية السودانية، بل إن ذلك الغياب هو لديهم مبرّر نقض التجربة الديمقراطية التي كانت قائمة أصلاً ومسوّغ الاستمرار في الحكم غير الديمقراطي كل هذا الزمان. غير أن أيّاً من النافذين على كلا الجانبين – الديمقراطيين وخصمائهم – لم يوعز بعدُ إلى منظّريه بالشروع في صياغة نظرية الديمقراطية السودانية ولو من باب المحاولة والخطأ الذي نصرّ عليه مدخلاً لتطبيق الديمقراطية وهو أولى أن يكون مدخلاً للتنظير لها، لا سيما مع امتلاكنا لذلك المخزون الهائل من التطبيقات العملية الفاشلة.

ليس بعيداً عن النظرية الديمقراطية الخاصة بالسودان يقع السؤال عن القدر الذي يجب أن نتحلى به من الصبر كي تستوي تلك الديمقراطية على عودها، فإجابة هذا السؤال ينبغي أن تأتي تفصيلاً في ثنايا النظرية أو في خاتمتها، ومن المهم أن نتحلى على ذلك الصعيد بشجاعة قبول احتمالات الإجابة وهي تتراوح بين سنوات وعقود بل وقرون، مادامت خارطة الطريق تأتي ملحقة بالنظرية أو مفصّلة في متنها ومدعّمة بالأدلة نظرياً وعملياً.

إذا كان سؤال "أيهما أسبق: البيضة أم الدجاجة؟" معضلة فلسفية، فإن سؤال "أيهما أولاً: الديمقراطية أم الاستقرار والتنمية؟" لا ينبغي أن يكون معضلة فلسفية من ذات الطراز على الرغم من أن سيرة تجاربنا الديمقراطية ترجح أنها لم تعضد لا التنمية ولا الاستقرار. يجب أن يكون التنظير للنسخة السودانية من الديمقراطية مستمراً من قبل المنتسبين إلى الديمقراطية والمتحمسين لها على الأقل سواء أكان النظام القائم ديمقراطياً أم شمولياً، غير أن الأجدى أن يشمل التنظير سائر طوائف

المجتمع والحياة السياسية والفكرية حتى تلك التي تألّبت على الديمقراطية أو منحت الأنظمة الشمولية شرعية البقاء يوماً ما، وبقدر ما يبدو صعباً تنفيذ فكرة كتلك فإن ذلك الأمر من الأهمية بمكان جليل، ذلك أن لدى الأنظمة غير الديمقراطية التي حكمت البلاد من التجارب ما قد يفوق ما لدى الأنظمة الديمقراطية إذا أحسن الانصات إلى الأولى وكانت الغاية بلوغ الفكرة السديدة في التأصيل وليس محاسبة من كان حاكماً بالأمس أو السؤال عمن هو أولى بالحكم غداً.

لقد أُلقِيتْ إلينا الديمقراطية دفعة واحدة عقب الاستقلال، وبعد أكثر من نصف قرن لا نزال نثبت أننا لم نكن أهلاً لتلك الديمقراطية، أليس ممكناً إذن أن نتساءل عن إمكانية تلقّي الديمقراطية على جرعات؟. وإذا كنا على الأقل قد حزنا فضل من دخل التجربة حتى إذا لم يخرج منها ناجحاً فإن من بين جيراننا من لم يحز ذلك الفضل أصلاً، غير أن حظوظ أولئك الجيران بدورهم متباينة من الفعل الديمقراطي، فمنهم من انبسطت بينهم الديمقراطية في بعض مؤسسات المجتمع بأقدار متراوحة ومنهم من لم ينبسط بين أياديهم أي شكل ديمقراطي من قبل، بل إن منهم من لا يرغب في الديمقراطية صراحة الآن، وذلك مرتبط بالمؤثرات والقوى التي تحكم تلك المجتمعات والدول وذلك شأنها الخاص على أية حال. غير أن اللافت في تجربة بعض تلك الدول أن القائمين عليها لا ينكرون الديمقراطية إجمالاً قدر ما يعترضون على بسطها دفعة واحدة، مشجعين ما نطلق عليه الجرعة الأولى من الديمقراطية ممثلة في إفشاء نظام للشورى يتم تداوله من داخل مجلس يعقد باسمها ويقوم مقام البرلمان في نظام ديمقراطي متكامل. إذا كانت تلك هي الجرعة الأولى للديمقراطية التي أملاها تاريخ وواقع تلك المجتمعات وارتضاها الناس هناك، فإن تجربتنا الخاصة تفرض أن تكون الجرعة الأولى لديمقراطيتنا هي بداية صياغة النسخة السودانية لحكم الشعب باتفاق سائر أطياف ذلك الشعب من العامة والخاصة على حد سواء. بغير ذلك فإننا نتجرع الداء القديم ذاته.

كل أمريكي ديمقراطي وجمهوري بالبديهة

يقول العرب عند انتخاب رئيس أمريكي ينتمي لحزب المعارضة أن ذلك لن يغير من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية شيئاً، والعرب في ذلك على حق، وأمريكا كذلك على حق. يصحّ للعرب الامتعاض من سيرة الولايات المتحدة خارجياً عندما لا تنصفهم، لكن اتساق تلك السيرة على وتيرة واحدة ناجحة مما يُحمد في سلوك الدول على اعتباره إشارة تنبئ عن تجربة سياسية راسخة تصدر عن أصول عميقة ورؤية ثاقبة.

ينخرط الأمريكي في أحد الحزبين الكبيرين، الديمقراطي أو الجمهوري، فقط عندما يكون مولعاً بممارسة لعبة السياسة من باب الاحتراف وليس تدليلاً على أنه صاحب مبادئ ونظرة مستقلة للحياة كما يحدث عندنا، وليس في ذلك أدنى تعريض بمن ينتسب إلى أي حزب سياسي لدينا قدرَ ما هو احتفاء بنموذج الدولة المتقدمة التي لا تكلّف مواطنيها عناء الانتساب إلى الأحزاب لإثبات المبادئ الأيديولوجية وتزكية المواقف السياسية بل تترك تلك المهمة لمن يأنس في نفسه كفاءة احتراف السياسة تماماً كما يُحترف التدريس والفلاحة والمحاماة وكرة السلة وعرض الأزياء.

لعبة السياسة في الغرب، وليست في أمريكا وحدها، تتلخص في أن الحزب الذي يفوز في الانتخابات يتقلد زمام الحكم بينما يتربص الخاسر للفائز بالمرصاد في دهاليز المعارضة محصياً عليه أنفاسه السياسية في الاقتصاد والتعليم والشؤون الخارجية والإنفاق العسكري والصحة وقوانين الهجرة ومشكلة ثقب الأوزون، معارضة لمجرد المعارضة وليست لإحداث تغيير جوهري في منهج الحكم أو الثوابت التي انبنت عليها الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد.

ورغم أن ذلك قد يدهش كثيرين، فإن المعارضة من أجل المعارضة كما في المنوذج الغربي هي ذروة اللعبة السياسية تقدّماً ونضجاً، ما أروع أن تستوي

الحياة السياسية والاجتماعية لدى الأمة على عودها فلا يكون من أمر تلك الأمة سوى أن يقوم أحد طرفي حياتها السياسية بتعهّد ذلك العود بالرعاية بينما يشير إليه الطرف الآخر بلا هوداة مبيّناً مواضع التقصير ومُتيحاً بدائل مغايرة لأساليب الرعاية، الأروع أن يكون ثمة حزبان كبيران لا أكثر، فالمسألة لا تتطلّب أكثر من ذلك طالما أن الثوابت لا مساس بها وما دامت اللعبة تنحصر في التنفيذ والتعليق عليه بما من شأنه أن يجعله أفضل ويذكّر المنفِّذ - من ثمّ - بأن هناك من يتعقبه خطوة بخطوة فلا ينفرد باللعبة وإن انفرد بالحكم.

كل أمريكي إذن ديمقراطي وجمهوري بالسليقة لأن المبادئ الكبرى التي ينهض على أساسها الحزبان واحدة والخارج عليها خارج على الإجماع الأمريكي، خارج على تواضع الناس هناك على رؤيتهم للحياة، غير أن تلك ليست جريمة في العرف الأمريكي والغربي إجمالاً، فحرية الاعتقاد وحرية الانتماء من مبادئ ذلك المجتمع ومسلّماته، ومن طبائع الأشياء أن لا يؤثّر فكرٌ شاذ على المجتمع تأثيراً انقلابياً، وحسب ذلك الشذوذ من العدل ابتداءً أن يتاح له التعبير عن ذاته.

كم يلزمنا من العمر كي نبلغ ذلك المدى الراقي من لعبة السياسة والحياة معاً؟، لا ينبغي أن ننزعج إذا طالعنا أحدٌ بما لا يسرّنا من أرقام، بل ينبغي أن نسعى سعياً نحو اكتناه الإجابة مهما كانت عصية وقاسية في وقعها على نفوسنا البريئة في أحلامها الديمقراطية.

وإذ لا أشك في أن أولى الخطوات الراشدة على طريق الديمقراطية القويمة تبدأ بالسعي إلى الاتفاق على ثوابت الأمة بما يعمل لاحقاً على تفريخ حزبين كبيرين - لا أكثر - من أجل ممارسة اللعبة الديمقراطية على الطريقة الغربية شكلاً، فإنني على يقين من أن أحداً لن يحسدنا على ديمقراطيتنا إن هي بقيت على ما هي عليه تتجاذب أطرافها (وما أكثرها) أحزابٌ تختلف اختلافات جذرية في المبادئ والمناهج، بل حتى في مدى إيمانها بالديمقراطية (تبعاً لموقعها من السلطة)، فضلاً عن طريقة تطبيقها في حال كانت صادقة الإيمان بالفكر الديمقراطي مجرداً.

ما بعد الانتخابات.. وقبل الديمقراطية

لست مع القائلين بأننا نعيش في هذه المرحلة مخاضاً عسيراً للديمقراطية إلا إذا كان من يقول بذلك يؤمن بأن المخاض قد يسفر عن إجهاض الجنين وليست ولادته بالضرورة، فنحن بذلك المفهوم قد عشنا أكثر من مخاض مشابه لم يسفر عن ولادة طبيعية أو حتى قيصرية للديمقراطية، أو ربما - إذا أحب البعض أن يتشبث بالتشبيه حرفياً - وُلدت الديمقراطية بيننا غير مرة ثم قضت وهي طفل رضيع لم يبلغ الفطام.

لا ريب أن المخاض الذي ينبئ عن ديمقراطية واعدة هو ذلك الذي يسبقه إجماع سائر القوى السياسية على منهج الحكم وشكله بنيّة صادقة ودون مناورات تتخلّل تطبيق ما اتُفِق عليه، وتلك مراحل تسبق المخاض بكثير حتى إذا شابها عسرٌ مضنٍ، وباستدعاء الحالة الاجتماعية المستعارة في التشبيه فإن الزواج الذي ستثمر عنه الديمقراطية لن يقع قبل الاتفاق الذي أشرنا إليه بين سائر الأطياف السياسية، حتى إذا تمّ الاتفاق - الذي يجب أن تُخلَص فيه النوايا - كان بمثابة إعلان الزواج الشرعي الراشد الذي من شأنه أن يبشر بميلاد ديمقراطية ليس مفترَضاً أن يكون مخاضها عسيراً بالضرورة، وإن تكن المراحل التي سبقت الزواج عسيرة ومنهكة.

باستمرار استدعاء الصورة البلاغية نفسها مع تغيير أركانها فإن الزواج الذي تسفر عنه الديمقراطية الراشدة هو عقد اجتماعي - قبل أن يكون سياسياً - بين الصفوة السياسية والشعب، وهو عقدٌ القوامةُ فيه بيد الصفوة السياسية وإن يكن نجاحه منوطاً بنضج الطرفين وقدرة كلٍّ منهما على استيعاب أخطاء الآخر وتقديم التنازلات. وإذا كان غريباً لدى البعض أن يوضع العامة من الشعب إلى جانب الصفوة السياسية في مقام اقتسام المسؤولية في إنجاح الديمقراطية فإن دهاء من يُطلق عليهم العوام أعظم مما يظنه الخاصة - أو من يظنون أنهم الخاصة - عند المحاسبة واقتسام الحقوق، وليس أدلّ على ذلك من الطرفة الذائعة عن رجل بسيط القدْر جاء يقطف ثمار جهوده في

إنجاح مرشح على حساب منافسه القوي فطلب من المرشح الذي أصبح نائباً عن الدائرة في البرلمان أن يساعده في إلحاق ابنته – ذات النتيجة المتواضعة في امتحان الشهادة الثانوية – بالجامعة، وعندما اعتذر نائب الدائرة بأن ذلك ليس قانونياً أجابه المواطن البسيط: "وهل كان ما فعلناه من أجل أن تفوز قانونياً؟".

في السياق أعلاه يقول الدكتور حسن الترابي في كتاب "الشخصية السودانية في عيون صفوها" إنه: ".. ليس من الصحيح في التاريخ أن تحاكَم القيادات لأن القيادات تبرزها القاعدة، فإذا كانت القواعد مقلدة غافلة متثاقلة فإن أي واحد منها يبرز في شيء من الحركة والنشاط يتقدمها، وهو أصلاً يخرج منها"، وعلى نفس الصعيد يقول الدكتور حيدر إبراهيم في الكتاب ذاته: ".. لم أعد أميل إلي تحميل النخبة أو أجيال معينة مسؤولية الفشل فلا أبرّئ أحداً، حتي الشعب السوداني العظيم".

الديمقراطية إذن مسؤولية الجميع، ولا تستوي ديمقراطية في أمة تؤمن صفوها بحكم الشعب بينما ينكر الشعب نفسه في ممارساته اليومية – بسائر أبعادها اجتماعياً وثقافياً وسياسياً وعقائدياً – ذلك النمط من الحكم، كما لا تستقيم الديمقراطية في أمة تساير صفوتُها الشعبَ في تعدِّيه على الديمقراطية وممانعته لها في أنماط سلوكه اليومي جرياً على قاعدة "الجمهور عاوز كده" التي اشتهرت في تسويق الأفلام المصرية التجارية ذات المدلول الهابط في حقبة ما. لكن أدهى ما في تلك الشراكة من صور نقض التجربة الديمقراطية أن تسيء الصفوة استغلال ثقافة الشعب السائدة فتعوّل عليها ابتداءً واستباقاً في تمرير سلوكها غير الديمقراطي من أجل مصالح خاصة مع سبق الإصرار والترصُّد.

مما سبق يتبدّى أن استواء الديمقراطية على عودها مسألة تدخل في حكم المعضلات الفلسفية بحيث يقتضي حلُّها الإجابة على سؤال من قبيل: "أين يجب أن تُنشد الديمقراطية أولاً، في حياة الشعب أم في سلوك النخبة؟"، ولأن النخبة تخرج من الشعب فليس من الحكمة أن يسارع البعض فيجزم بأن البداية تكون باستقامة سلوك النخبة، ذلك أنه إذا صحت هذه الإجابة – جدلاً – فإن السؤال التالي الذي يلقي بنفسه هو: "ومن عساه أن يعمل على تقويم سلوك النخبة؟"، والإجابة المتوقعة بلا مراء هي: "الشعب"، ولكن كم يلزم من العمر لكي يجتمع الشعب على كلمة

سواء يقرّر على إثرها مراقبة صفوته ومحاكمتها؟، كم يلزم من الدهر كـي يبلـغ الشعب الرشدَ - بعيداً عن أية شعارات دعائية يُلقَى بها جزافاً - فيغدو قادراً على محاسبة نفسه؟.

أهم من السؤال "كم يلزم؟" أن نتساءل: "متى نبدأ؟"، ولا إجابة أنجـع مـن "الآن" حتى إذا ذهب بشرف البداية الأصيلة حـزب دون آخـر أو سـلطة دون أخرى، فالخوف من المشاركة في ترسيخ الديمقراطية ارتياباً في نوايـا الفـائز في الانتخابات أو استنكافاً عن منحه شرف ترسيخ الديمقراطية في عهده هو خـوف مفهوم ومشروع، لكن تجاوز ذلك الخوف شرف - لكلٍّ من يُقدِم علـى تلـك الخطوة بصدق - لا يقلّ عن الشرف الذي يحوزه من بادر إلى طـرح الممارسـة الديمقراطية وبيده مقاليد الأمور إن هو فعل ذلك صدقاً بدوره.

انتهت الانتخابات ففاز من فاز وخسر من خسر، تلك ليست القضية حـين تتعلّق المسألة بالديمقراطية الراشدة مضموناً وشكلاً كما رأينا في مقام سابق، فمـا نحتاجه بعد أن وضعت الانتخابات أوزارها، وقبل أن نحتفل بالديمقراطية فندخل في جوقة المهللين لها على أنها كاملة راشدة، هو أن نبادر إلى العمل من أجل الـوطن ومن أجل الديمقراطية في ظل هذه الحكومة تمهيداً للعمل من أجل الوطن ومن أجل الديمقراطية في ظل الحكومة التي تليها أياً ما كان اسم الحزب الذي يترأسها.

نحن نحتاج بشدة إلى أن نلتفت إلى حقيقة مفادها أن بإمكاننا أن نعارض ونحن نعمل، فمعارضة الحكومة - أية حكومة - لا تعني المقاطعة والإضراب، ذلـك أن كل مقاطعة وكل إضراب ينالان من الوطن قبل أن ينالا من الحكومة الـتي تسـيِّر الوطن في مرحلة لا شك أنها عابرة قياساً إلى أعمار الأوطان والشعوب. فإذا كان ما منحته الحكومة الحالية من مبادرة ديمقراطية للأحزاب المعارضة هو على سـبيل المخاتلة كما تقول تلك الأحزاب، فلا ردّ أبلغ على تلك المخاتلة من قبول صادق وصبور لدعوة المشاركة، حتى إذا كان من شأن ذلك القبول أن يـذهب بـبعض الشرف إلى من توجّه بالدعوة على أنه خير المتخاصمين الذي بدأ بالسلام، فمـن قبِل الدعوة أحرى أن يحوز القسط الأعظم المتبقي من الشرف إذا تجـرّع مـراراة قبول الدعوة وصبر على مخاتلاتها من أجل عيون الوطن وديمقراطيته الموعودة.

التغيير الديمقراطي على الطريقة السودانية

هل الديمقراطية مملّة؟، الأرجح أنها كذلك ولكن مثلما يكـون أي شـيء في الحياة مملاً إذا طال، وعليه فإن الأنظمة غير الديمقراطية – من بـاب أولى – مملـة بغض النظر عن سلوكها قمعياً كان أم غير ذلك ومحفزاً للتنمية أو مثبطاً لها. غير أن الرتابة متى اعتادها الشعب تُحسب لصالح نظام الحكم الرتيب، فقد سئل مرة أحد الأصدقاء من بلد قريب في جلسة اجتماعية لا تمت إلى السياسة بعلاقة: "لقد جلس رئيسكم على سدّة الحكم طويلاً.. ألا تحلمون بالتغيير؟"، فلم يكـن ردّ الرجـل سوى قوله: "تعوّدنا عليه". وقد تدخل تلك الإجابة في باب "جنّـاً تعرفـو.." أو تُحسب من قبيل حسن الرفقة بطول العِشرة، والعهدة في التقدير علـى القضـاة النافذين في محاكم التفتيش.

ولكن الملل من الأنظمة غير الديمقراطية بطول بقائها في الحكم هو أهون مـا قد يُلقى في وجه تلك الأنظمة من تُهم، وهو في الوقت ذاته تهمة ثقيلة في حساب الديمقراطية، فما جدوى نظام حكم مثالي (هكذا يُفترض) يراه الناس باعثاً علـى الملل عندما تطول صحبتهم له؟.

"التغيير الذي نحتاجه"، أو نحو ذلك، كان شعار الحملة الانتخابية التي ألقـت بأوباما داخل البيت الأبيض في حركة ظل الناس مرتابين من نجاحها حتى اللحظـة الأخيرة قبل إعلان النتيجة رغم أن كل المؤشرات ذات الصلة من أجهـزة قيـاس الرأي وغيرها (باستثناء التاريخ العرقي الفريد للولايات المتحدة) كانت ترجّح ذلك الانقلاب الديمقراطي الكبير. ملّ الأمريكان من التغيير الموغل في شكليّته على امتداد ديمقراطيتهم ذائعة الصيت بتوالي الجمهوريين والديمقراطيين على السلطة توالياً رتيباً ما خلا بضع مفاجآت متواضعة كالإطاحة بالرئيس نيكسون في أعقاب الفضـيحة الشهيرة، واستغرق الأمر طويلاً قبل أن يثأر الأمريكان من الرتابة الديمقراطيـة وإن

جاء ثأرهم لائقاً بما عُرف عنهم من جرأة في الثورة على الأشكال والمفاهيم مما يتعلّق بالصغير من الأمور والكبير منها على حدّ سواء. وإذا كان كثيرون يرون أن ولوج أوباما البيتَ الأبيض رئيساً لم يغيّر من سياسة أمريكا شيئاً ذا بال فإن ما يُفترض ألا يتجادل فيه اثنان أن الأمريكان قد ذهبوا في تبديد الملل من الديمقراطية شكلاً إلى أبعد الحدود، فضلاً عن الانقلاب الأخلاقي الإيجابي العظيم المتضمّن في الحدث ذاته مما يُعَدّ القيمة الكبرى لانتخاب أوباما على المستوى العالمي حتى إذا كانت تلك القيمة عارضة في سياق هذا الحديث.

الفرنسيون كانوا أقل جرأة في ثورتهم على الملل من الديمقراطية، وهم على ما يبدو من طول الفترة الرئاسية - التي تمتدّ عندهم إلى سبعة أعوام - أكبر استعداداً لتحمُّل رتابة الديمقراطية، وإذا كانوا قد سبقوا الأمريكان إلى انتخاب رئيس من أصول غير محلية، فإن نيكولا ساركوزي مجريّ المحتد لا ينبئ عن اختلاف إثني أو ديني أو ثقافي ذي شأن مقارنة بسابقيه جاك شيراك وفرانسوا ميتران، بل إن بعض الفرنسيين يحتفل بساركوزي على أنه سليل أسرة أرستقراطية عريقة في المجر، أو هكذا يفترض لورانت خبير نظم التحكم الحديثة الذي حاولت استثارة حميّته الفرنسية بسؤاله عن أصول رئيسهم الجديد آنذاك.

و إذ يشق على البريطاني مهما انتابه الملل من أي شكل ديمقراطي أن يُقدِم على أية خطوة من شأنها أن تشكك في سلوكه "المحافظ" (حتى إذا كان منتمياً لحزب العمال)، فإن بريطانيا لم تكن بمعزل عن الثورة على الأشكال الديمقراطية الرتيبة باعتبارها صرعة اجتاحت أبرز الديمقراطيات الغربية حديثاً، لكن أنفة البريطانيين دوماً كبيرة، حتى إن البريطاني يبدو كما لو كان يملك استعداداً فطرياً لأن تأخذه العزة بأي إثم ما دام ذلك الإثم ذا صلة بعراقة بريطانيا، ورغم أن بريطانيا تزعم أنها الديمقراطية الأعرق في أوربا الحديثة فإن العزة بالإثم البريطاني ممثلاً في العراقة بتجلياتها المناقضة للديمقراطية لا تزال تجعل الديمقراطية "الأكثر عراقة" تصبر صبراً جميلاً على الملكية التي تتوّج رأس بريطانيا ويحتفي بها البريطانيون على رؤوس الأشهاد في العالم أجمع. تأسيساً على ما سبق لم يكن في وسع البريطانيين أن يذهبوا في التعبير عن مللهم من الديمقراطية أبعد من أن يقحموا حزباً ثالثاً لينافس بقوة في المشهد السياسي البريطاني ثنائي القطبية، وليس غريباً أن يكون

قائد ذلك الحزب بريطانياً قحّاً وإن يكن شاباً، وإذا كانت فكرة أن يكون الحاكم في سن الشباب مما اعتاده الإنجليز مع النظام الملكي فإنهم - والحق أولى أن يقال - قد تجاسروا على إقحام تلك الفكرة في الديمقراطية قبل زمن بعيد - نسبياً بالمعيار الإنجليزي - حين صعدوا بتوني بلير إلى قمة حزب العمال قبل قرابة ربع القرن ثم قذفوا به من بعد إلى 10 داونينق ستريت المقر الشهير لرئيس الوزراء البريطاني في العاصمة الإنجليزية الشهيرة بدورها.

المختلف في التغيير الديمقراطي على الطريقة البريطانية أنه يجنح إلى أن يكون عملية بريطانية صرفة لا تعتريها شوائب شرق أوربية كما في المثال الفرنسي أو أفروأمريكية كما في النموذج الأمريكي، ونحن في السودان لسنا أقل تشبُّثاً بالأصول من الإنجليز، بل إن العزة بالإثم السوداني تأخذنا على نحو أكثر حدّة عندما نملّ من الديمقراطية فنجنح إلى أن ننقلب عليها شكلاً ومضموناً بتدابير سودانية خالصة.

داخل كلٍّ مِنَّا دكتاتور كبير

ينطبق هذا الحديث على الشخصية السودانية والمجتمع السوداني بالقدر ذاته الذي ينطبق به على الشخصية والمجتمع فيما حولنا على المحيط الإقليمي عربياً وإفريقياً وفي العالم الثالث. هذه إشارة أسهبنا في بيان أهميتها في حديث مستقل المقام عن ضرورة الانتباه إلى التشخيص الفارق عند الحديث عن السمات المائزة للشخصية السودانية، فكثيراً ما نرمي على كواهل تلك الشخصية من الاتهامات ما هو حريّ بأن تتقاسم عبء الدفاع عن جريرته شعوب عديدة تشكّلَ سلوكُها وصيغت سماتُها وردود أفعالها على مدى قرون بمؤثّرات ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية متشابكة.

ليس أهم من الانتباه إلى الفارق بين الخاص والعام من سمات الشخصية بصفة عامة سوى الانتباه إلى الفارق بين الخاص والعام في سلوك الشعوب بتجلياته السياسية بصفة خاصة، فالممارسة السياسية لأي شعب هي أبلغ تلخيص لما بلغه الشعب في شتى نواحي سلوكه ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وفي غير ذلك على مختلف أصعدة الحياة، وعليه فإن فض الاشتباك بين العوامل المؤثرة في السلوك السياسي لدى أية أمّة هي مهمة عسيرة بقدر تشابك مختلف أصعدة الحياة في تشكيل ذلك السلوك لدى كل أمة.

وإذ لا خلاف في أن الديمقراطية هي الحلم الأثير لدى الأمم الناشئة سياسياً، فإن ما يبدو بعيداً عن خواطر تلك الأمم - وهي منشغلة بنضالها المرير أو كبتها الأشدّ مرارة - أن الديمقراطية هي أسمى مراقي السلوك السياسي الذي يتطلّب الضربَ في دروب شديدة الوعورة والتشابكِ ثم النجاح في الخلاص من مزالق تلك الدروب قبل النفاذ إلى صراط الديمقراطية المستقيم والظفر بنعيمها الموعود.

الشعوب ليست مقدّسة، بمعنى أنها ليست مبرّأة من العيوب وارتكاب الأخطاء، وفي سياق الحلم بالديمقراطية والنضال من أجلها فإن أخطر ما يغيب عن الشعوب الناشئة سياسياً أن الديمقراطية ممارسة تبدأ داخل الفرد وهو يتعاطى أيّاً من دقائق الحياة مع أيٍّ ممن حوله، فليس مستغرباً أن لا تعرف فئة حاكمة - أيّاً ما كانت - كيف تكون ديمقراطية وأيٌّ من أفرادها لم يمارس الديمقراطية في بيته بوصفه راعياً لذلك البيت و لم تمارَس معه الديمقراطية عندما كان صغيراً بوصفه مرعيّاً في بيت ذويه.

"فاقد الشيء لا يعطيه" لأنه ليس في حوزته، والذي افتقد التعامل الديمقراطي صغيراً لن يكون بمقدوره أن يجود به وهو كبير مهما تلقّن لاحقاً أصول الديمقراطية وأدرك قيمتها، ذلك أن المثل الآخر "من شبّ على شيء شاب عليه" يحكم المسألة هَهُنا. ففي الحالة الأخيرة لن يكون بإمكان ذلك الذي عرف ما عرف عن الديمقراطية وهو كبير أن يقدِّم للآخرين أفضل مما تمليه نصوصها فيقيم الديمقراطية هيكلاً خالياً من أية روح، وكما في المقابلة الشهيرة في أروقة المحاكم بين نص القانون وروحه فإن نص الديمقراطية لا يعني شيئاً بدون روحها التي لا سبيل إلى الوقوف على كنهها سوى منذ نعومة الأظافر وهي تنتظم سائر مناحي الحياة منهجاً متكاملاً لا بدعة مجتزءةً يمليها سياق ثائر في غياب بصيرة متروّية.

أولى خطوات الديمقراطية إذن ليست الإطاحة بنظام غير ديمقراطي مهما بدا هذا الأخير مستبدّاً، فالمثل الدارج "جنّاً تعرفو.." يغدو متحققاً بحذافيره إذا همّ البعض بالإطاحة بنظام لا يعرفون شيئاً عن بديله، والتحرّر من قبضة حديدية ليس كسباً ما دامت قبضة حديدية أخرى في انتظار المتحررين من بعدها، وربما تكون الفوضى التي تلقي بمصائر البشر جزافاً حيثما اتفق بديلاً أشدّ فظاظة من القبضة الحديدية المتذمَّر منها.

هذا دفاع عن أي نظام غير ديمقراطي بقدر ما تخاذل الرازحون تحت نير ذلك النظام في تكريس الديمقراطية في حياقم على مختلف الأصعدة ومختلف الأعمار، فهيكل الديمقراطية الذي تنعكس داخله سائر تجليات الديكتاتورية هو أفضل حظوظ أمة تثور من غير أن يكون لديها منهج ديمقراطي تبدعه فيشب معها كتفاً بكتف تعالج قصوره وتتناوله بالتهذيب، وليس منهجاً مستورداً تنتقي منه ما تشاء

على كِبَر فتتعجّل ثماراً من غرس لم تتعهّده برعاية من أي قبيل، بل اجتثّته من مكان قصي وألقت به في أرض ليست أرضه يتنفس سماءً ليست سماءه ثم جلست تترقّب معجزاته تتساقط عليها ثماراً من كل جنس ولون.

مهما ادّعى عكس ذلك، فإن أيّاً منا إذا تسلّم الدفة سيمارس الحكم على خلفية غير ديمقراطية بقدر ما افتقد الديمقراطية صغيراً في سائر أوجه حياته. كيف نلوم ولاة أمورنا إذن وقد خرجوا من رحم ثقافتنا وأعرافنا التي تبجّل توقير الكبير وتقديس القديم وتكاد حتى هذه اللحظة لا تجرؤ على التفكير خلافاً لذلك؟

أولى خطوات الديمقراطية نظاماً راشداً للحكم هي الجرأة على ممارستها منهجاً ينتظم سائر مناحي الحياة، يتأتّى ذلك إذا – وفقط إذا – تجاسرنا على ممارسة الديمقراطية كاملة غير منقوصة مع صغارنا في البيت والمدرسة، ومع من نرأسهم في العمل، وفيما بيننا في كل مجتمع دأب وجهاؤه على أن ينفردوا بالرأي السديد.

أولى خطوات الديمقراطية أن نقتل ذلك الديكتاتور الكبير الذي يقبع داخل كلٍّ منا ونبارك أفعاله بلا حساب.

الخطوة الثانية وما بعدها نحو الديمقراطية

إذا كنا قد انتهينا إلى أن أُولى خطوات الديمقراطية هي اجتثاث الدكتاتور الكبير الذي يقبع داخل كلٍّ منا، فإن ثاني خطوة هي ضمان الاستمرار في العمل والإنتاج بصورة موازية للجدال العنيف الذي لا بدّ من أن يدور على امتداد الطريق الطويل نحو الديمقراطية.

العمل في ظل الخلاف هو إحدى القيم الرفيعة التي من الضروري أن يتحلّى بها أيّ مجتمع مدني ديمقراطي، وأسمى تجليات تلك القيم على الإطلاق هو انعدام الخلاف الجوهري بما يجعل العمل والإنتاج مهدّدين أو محلاًّ للشك والخشية من أن ينتابهما أيّ اضطراب. بل إن المجتمعات التي بلغت نضجها الديمقراطي الكامل، وسارت على هدى ذلك النضج عقوداً طويلة، ينحصر فيها الخلاف تحت قباب وحوالي جدران برلماناتها فلا يتعدّاه إلى خارج أسوار تلك البرلمانات إلاّ على سبيل المتابعة وقوفاً على نهوض النوّاب المنتخَبين بمهامهم الموكلة إليهم من قبل الشعوب خير قيام، والأرجح أن تلك المتابعة في الأمم الأرقي ديمقراطياً لا تتجاوز حدّ الفضول كونَ الثقة في نهوض ممثلي الشعب بمهامهم مضمونةً ضمانَ نهوض كلّ فرد في المجتمع بالمهام الموكلة إليه دون رقيب لصيق.

ثالث خطوة نحو الديمقراطية الرشيدة هي الإيمان بالزمن عاملاً بالغ الأهمية في عملية التحول الديمقراطي، فالشعوب لا تنقلب بين عشية وضحاها من شعوب مقموعة إلى أخرى ترفل في ثياب الديمقراطية وتنعم برفاهياتها، وذلك منطق ينطبق على سائر شؤون الحياة وليس التحول الديمقراطي وحده. وإذا كانت "الديمقراطية على جرعات" دعوى تنطلق من داخل أنظمة غير ديمقراطية، ولا تخلو من الصحة في كثير من الأحيان، فإن الشعار ذاته يصحّ أن ينطبق على الديمقراطيات الوليدة والناشئة، ومن ثمّ فإن التجارب الأوْلى بالإلهام والاحتذاء لديمقراطية وليدة ليست

المثل الأعلى المتجسِّد في ديمقراطية عتيقة بالغة النضج وإنما هي أكثر الـديمقراطيات الناشئة حداثة ثم التي قبلها فالتي قبلها دون أن يحجر ذلك إمكانية الإفـادة بصـفة عامة من كل التجارب الماثلة على اختلاف أعمارها وأشكالها، بل لا ضـير مـن الإفادة حتى من التجارب النافعة للأمْسِ غير الديمقراطي في البلد ذاته كونها تحمـل من الخصوصية ما يعين على سلامة الاقتفاء بأقل الأخطاء الوارد تواترها بكثرة من بيئة مغايرة.

رابع خطوة على ذات الطريق تتجلّى في التسامح بما لا يغض الطـرف عـن محاسبة منضبطة لمن أخطأ أو أجرم في ظلال النظام غير الديمقراطي، محاسبة لا تخرج عن إطار ما يقع مع من يخطيء أو يجرم في ظلال الديمقراطية ذاتها تلافياً للوقوع في فخ التشفّي الذي تحث عليه دوافع الثأر والانتقام المغرية والتي تتطلب مجاهدة كبيرة لمغالبتها عند من وقع عليه ظلم فادح، وما أكثر تلك الحالات بطبيعة الحـال مـع نظام لم يكن يرفع شعار الديمقراطية إلاّ مخاتلة أو توهُّماً. الاستسلام للتشفّي مع تحدًّ بحجم التحول الديمقراطي سلوك موغل في السلبية، وهو لا يعني آخر المطاف سوى الركون إلى أسر الماضي.

وإذ يزخر الطريق إلى الديمقراطية بالخطوات من كل حجم ونوع مما يستعصـي على الحصر والترتيب الدقيقين، فإنه مما يبدو كالمفارقة أن لا نضـع الثـورة في أيّ مكان على سلسلة الخطوات المفضية إلى الديمقراطية، وليس ذاك لسـبب سـوى أن الثورة إنما هي في نهاية المطاف فوضى (مبجّلة؟) لا يمكن لأحد أن يقطع تماماً بتوقيت نشوبها، فضلاً عن التكهُّن بنجاحها، سواءٌ أكانت انتفاضة شعبية أو انقلاباً عسكرياً.

عدا التسامح، الذي يكتسب فائدة عملية بوصفه حافزاً على التطلُّع للمستقبل إضافة إلى بعده الأخلاقي على طريق الديمقراطية، فإن سائر الخطوات الواردة أعلاه مما يصح أن يشرع فيه الناس في أي مجتمع قبل قيام الديمقراطية، بل إنهـا أبلـغ في الإيصال إلى الوجهة المرجوّة إذا شرع فيها الناس قبل التخلُّص من النظـام غـير الديمقراطي، حتى إذا جاءت الثورة – سلميّة أو عنيفة – وكُتب لها النجاح سَهُلت عليها مراجعةُ ما بدأته من خطوات في ضوء ما استجدّ من أحداث هيّأت لها سلفاً، عوضاً عن التجريب ببدايات متخبِّطة لا تليق بانتقال عظيم.

تونس الملهِمة

لا أجد حرجاً في المجاهرة بكوني لست ثورياً، وذلك لا يعني عدم تقديري لثورة تبعثها دوافع نبيلة قدرَ ما هو إشارة إلى ناحية نفسية يتجاوزها الخطاب الثوري الذي يعتمل بشدّة في نفوس أشعلت ثورة ما أو أخرى ظلّت تراقبها من بعيد وتتوحّد معها بذات الحماس. والذي تفترضه أيّة ثورة ابتداءً أن كل من لا يتبنّى خطابها ليس معها وبالتالي فهو متعاطف مع النظام القديم، وتلك جريمة عند الثوريين تصل إلى حدّ الخيانة العظمى حتى إذا لم يكن بمقدورهم أن يجعلوا عقوبتها الإعدام. يحدث ذلك حتى عندما تكون الثورة على نظام غير ديمقراطي، وتلك مفارقة بطبيعة الحال فمن أبجديات الديمقراطية ألاّ تفرض فكرة أيّاً ما كانت على أحد، ولكن للحظة الثورية حساباتها الخاصة التي تتسم بدرجة عالية من الانفعال، ومعلوم أن كل ديمقراطية تتواضع على منهج ما تجعله خصمَها الذي تتهيّأ أنه سينقض ليجهز عليها إذا هي تهاونت في سدّ الذرائع أمام السماح له بالمشاركة في تنفُّس هوائها والاستمتاع بنسيمها العليل.

معلوم كذلك أن كل ثورة تقودها طليعة، وسواء أكانت تلك الطليعة هي الصفوة السياسية المعارضة أو الصفوة العسكرية أو الفكرية أو الشبابية فهي فئة قليلة قياساً إلى المجتمع الذي تطلع منه، والذين يخرجون إلى الشوارع حتى إذا كانوا ملايين يظلون فئة قليلة قياساً إلى أولئك الذين يراقبونهم من أسطح المنازل والشرفات وخلال النوافذ نصف المشرعة وعبر شاشات التلفزيون، غير أن انتصار الثورة عندما يتحقق تتواثب إلى الخارج جموع غفيرة تعلن كل طائفة منها تبنِّيها – أو مباركتها على أضعف الإيمان – للثورة على طريقتها الخاصة ومبرِّراتها الأشد خصوصية وطرافة، ويبقى غيرُ الثوريين – من الشرفاء أيضاً – هم الأغلبية الصامتة التي تحاذر أن تجاهر بـ "لا ثوريتها" فتُرمَى بالخيانة أو التخاذل في أحسن الفروض.

لكي تغدو حقيقاً بلقب مواطن صالح لست مضطراً لأن تكون ثورياً، وإن كان عظيماً أن تتحلّى بهذه الصفة في كثير من الأحيان.

وإذا لم أكن ثورياً فيما يخص محيطي الأدنى في الوطن فمن البديهي أن أكون كذلك (لا ثوريّاً) فيما وراء ذلك المحيط، غير أن الفضول وحده كفيلٌ بشدّ الواحد إلى متابعة ما يجري من الثورات على الجوار، وثم من البواعث ما هو أنبل من الفضول مما لا يمكن إنكاره للثوري وغير الثوري من المراقبين.

انتهت ثورتا تونس ومصر، والغريب أن كثيرين من الخاصة والعامة يحلو لهم أن يقلبوا التراتب (الزماني على الأقل) فيشيروا إلى مصر أولاً، وفي غير قليل من الأحيان.. أخيراً. تلك سُنّة يجرى عليها العرب حيثما كانت مصر طرفاً في موضوع، ليس بإزاء تونس وحدها وليس في الحديث عن الثورات فحسب. وفي هذا تشبه مصر إمراة بالغة الجمال لا يقوى الرجال على مقاومة فتنتها فيخرّون صرعى أمامها واحداً تلو الآخر وربما مجتمعين على قلب رجل واحد.. ضعيف. وتبدو مصر مع هذا التشبيه تستلهم سيرة ملكتها الشهيرة كليوبترة التي سقط في غرامها من أباطرة العالم من له الشأن العظيم، وها هو أوباما نفسه يسقط في هوى الحالة المصرية الأخيرة مصطحباً معه مِن كُتب التاريخ من الصفحات ما لا يناسب المقام بالضرورة، ويقيني أن لمصر - كما يحب أن يردّد أهلها - عبقريّتها الخاصة ولكن تماماً كما لغيرها من البلاد والأمم عبقريّات خاصة، والأهم أن أظهر تجليّات عبقرية مصر الخاصة هو تشبثها بخصوصيتها على توالي الغزاة والمحتلّين وليس انتصارها الثوري على أيٍّ من أولئك الغزاة. وبالرجوع إلى كليوبترة فإن كِتاب مصر يبدو كما لو أنه لا يزال بانتظار أن يتناوله "مَن ليس تملكه أنثى ولا تسترقّه هيفاء"، والتعبير للشاعر المصري الأشهر أحمد شوقي، والهيفاء ليست سوى الملكة أسطورية الفتنة آنفة الذكر.

جلس شاب مصري منفتح العقل على مدى أيام الثورة المصرية الأخيرة مستضافاً على قناة بي بي سي العربية ضمن طائفة من المحلّلين تتناول الحدث ذاته، وفي لحظات انتصار الثورة سألته المذيعة - غير المصرية - عن أهم عوامل نجاح الثورة، وعندما ردّ الشاب مُمتنّاً للشباب التونسي الذي منح شباب المصريين "الكتالوج" الذي يبيِّن كيف تُصنَع الثورات الحديثة وتستمر حتى تحقق انتصارها،

ردّت المذيعة العربية مستنكرة أن يُغمَط حق الجحافل الهادرة للشباب المصري على شوارع مصر وفوق جسورها كما كانت الصورة تعكس على خلفية الحوار، فتأمّلْ كيف بدت المذيعة العربية ملكية أكثر من الملك وهي تستنكر – من طرْف ولسان ليسا خفيين تماماً – أن يكون لتونس فضل على مصر من ذلك القبيل، والشاب المصري لم ينكر أصلاً على الثورة المصرية خصوصيتها التي بهرت العالم ولكنه كان من الأمانة بحيث لم تأخذه العزة بالنصرالكبير فيجحد تونس فضلها في السبق والإرشاد وكلاهما حقيقة تاريخية دانية لا تزال شواهدها ماثلة على شاشات الفضائيات وصفحات الإنترنت.

وإذ اشتملت الثورة المصرية على ما أكّد خصوصية المصريين، بل وأظهر ملمحاً جديداً من "عبقريّة" مصر، فإن الثورة التونسية أَوْلى بالالتفات إليها كونها أبانت بدورها عبقرية التونسيين الخاصة التي ألهمت كل من ثار بعد ذلك من الشعوب وأوّلُها الشعب المصري. غير أن ذاكرة العالم كثيراً ما يعتريها العطب فتترنح في لحظات النشوة بحدث جديد يستبد بها فينسيها ما جلّ من الأحداث المماثلة في الأمس قريبه وبعيده. ورغم إلحاحي في التذكير بعدم ثوريتي من وجهة نظر نفسية، فإن سودانياً مهما بلغ من السكون الثوري لا يمكنه أن يتجاوز أكتوبر وأبريل – مهما اكتنف التجربة التي تلت الثورتين لاحقاً من قصور – في معرض الفخار بالسبق السوداني الذي هو حالة نادرة على المستوى الإقليمي بكل مقياس. ولكن المسألة مع ثورتَيْ أكتوبر وأبريل السودانيتين تتعدّى ذاكرة التاريخ المترنحة بنشوة نصر ماثل أو قريب على حساب آخر بعيد، المسألة مع كل إنجاز سوداني تتعدّى الذاكرة الضعيفة للتاريخ – أو المنحازة إلى قوة ساحرة كمصر – إلى التقليل من أهمية الإنجاز أو على الأقل قدرته على الإلهام والاحتذاء حتى عندما يكون ساخناً وطازجاً، وذلك مأزقنا الذي نتحمّل وزره قبل أن تكون مشكلة الآخرين – على المحيط العربي خصوصاً – التي نسارع إلى معالجتها بعتاب وضيق خجولين لا يسمنان ولا يغنيان من تغاضٍ واستخفاف.

غير أن الخصوصية المصرية على كل حال تزداد قيمة ليس فقط بتتبع تأثيرها وهي تبهر العالم على طريقتها الفريدة في الثورة – التي أوقد جذوتها في المصريين شعبٌ آخر أقلّ عدداً وعتاداً – بل بصورة أوضح عندما نرى كيف تصنع شعوب

أخرى تمتد إليها جذوة الثورة فلا يكون فعلها أكثر من التقليد الحرفي شكلاً ومضموناً للنموذج المصري من الثورة وليس الأصل التونسي.

وإذا كان المقام قد اتسع بي في سياق سابق لتأكيد أن الأوطان ليست مقدّسة لما يعتريها من التشكّل والتغيير بتأثير عوامل متداخلة أغلبها قسري، فإنه لا أنسب من هذا المقام لتأكيد أن الشعوب نفسها ليست مقدّسة أو مبرّأة من العيوب، فثورة شعب ما على نظام استمرّ ثلاثين عاماً أو على قهر امتد بأشكال متباينة لسبعين قرناً لا يعني أن ذلك الشعب قد برئ وتطهّر من كل أشكال الاستكانة التي جثمت على أنفاسه كل ذلك الزمان في اليوم الذي كُتِب لثورته فيه النصر.

تاريخ الشعوب – ليس فيما يخص تونس أو مصر وحدهما – هو كتاب من صفحات لا يلغي أحدثُها أقدمَها، فإذا جاز أن نتفق على أن ثورة ما كانت خيراً كلّها فإنها لا تعني أكثر من أن الشعب الذي قام بها يحق له أن ينعم بمعانيها السامية فيصف نفسه بالنبل الذي اكتسبه منها ابتداءً من لحظة تفجُّر تلك الثورة وطيلة حفاظها على مضامينها النبيلة إذا كان ممكناً الاتفاق على معنى النبل لفترة طويلة عقب لحظات الانتشاء الأولى. أمّا تاريخ البلاد فيما قبل الثورة، سواء تماثل في القهر المتواصل أو تباين خضوعاً وتحرّراً، فيظل صفحاتٍ يُقرأ كلٌّ منها فصولاً مستقلّة لا يلغي بعضها بعضاً إلاّ في حساب قارئ منحاز.

تونس ومصر.. يا فرحة تريَّثي

لا غضاضة في أن تنطلق الشعوب التي حققت انتصارها بالثورة فتحتفل ابتهاجاً بما أنجزت، ولا غضاضة في أن تتوق شعوب أخرى مجاورة إلى ثورة يُكتب لها النجاح لتبتهج من بعدها ابتهاجاً عظيماً. لا غضاضة في ذلك إذا كانت تلك الشعوب تحس، أو هي على يقين، بأن الأنظمة التي تثور عليها قد جثمت على صدورها ردحاً من الزمان و لم تقف في وجه التنمية ببلدانها فحسب بل كتمت أنفاسها فلم تتنشَّق نسيم الحياة فضلاً عن شذا الحريّة.

ولكن نشوة النصر الذي تحقق، والذي يمكن أن يتحقق لاحقاً، ستذهب وتأتي الفكرة. ذلك ليس محلاً لخلاف، فتلك من طبائع الأشياء، غير أن ما سيغدو مجالاً للخلاف هو إقرارنا بأن الفكرة من الضخامة والاشتباك والإرباك بما يجعلها قمينة بأن تُنسي في مدى زمني قصير جداً لذة النشوة فلا تغدو الأخيرة سوى موعداً موسمياً للاحتفال إذا كان من حظ الثورة أن لا يُجهز عليها أحد فتستمر ردحاً من الدهر حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً لتتحقق سُنة التغيير التي لا مناص من استمرارها.

ما الذي يجعلنا نتوجّس ريبة من مآل ثورتي تونس ومصر وما قد يليهما داخل المحيط العربي؟، الإجابة المباشرة تتمثل في تاريخ الدولتين والعالم العربي إجمالاً الذي لا يعرف عن الديمقراطية إلا نُتفاً من مراجعات نظرية عابرة لتجارب أمم مختلفة شكلاً وجوهراً وبعيدة مادياً ومعنوياً كلَّ البعد عن واقع الدولتين وما جاورهما من العرب.

إذا أخذنا دولة كالسودان، على علاّت المثال لدى أيِّ متلقٍّ عربي، فإن نسيم الثورتين السودانيتين اللتين انفجرتا في الستينيات والثمانينيات من القرن الماضي لأسباب تشبهها أسبابُ الثورات العربية مع بداية العقد الثاني من القرن

الحادي والعشرين، ذلك النسيم الثوري لم يعمّ البلاد ويجدّد حياها سوى أيام النشوة، والحق أن الفكرة – فكرة الديمقراطية الأصيلة أو حتى المنقولة – لم تأت أصلاً من بعدُ تجلّياً على الواقع، إذ استبد الخلاف بعد كلا الثورتين في السودان بما جعل معظم الجدل يدور حول فكرة من يحكم وليس كيف نحكم، وكان كلّما استفاق الناس من الجدال لم يجدوا أفضل من نشوة الثورة وهي تتفجّر ليلوذوا بها فراراً من الخيبة في إرساء أيٍّ من أسس الديمقراطية، فراراً إلى الشيء الوحيد الذي أفلحوا في إنجازه – سعياً وراء الحلم بأن يحكم الشعب نفسه – وهو الإطاحة بنظام مستبد بالسلطة.

وإذا أخذنا دولاً أكثر عراقة من السودان في التجربة الديمقراطية، ومقبولة تماماً كمثال عربي صميم، فإن لبنان بلد ديمقراطي منذ استقلاله، بل إنه البلد العربي الأكثر ليبرالية ليس في مؤسساته الرسمية فحسب وإنما في حياته على المستويات الشعبية والعائلية والفردية أيضاً، وبرغم كل ذلك فإن أحداً لا يمكن أن يتجاوز وهو يتناول النموذج اللبناني بالتحليل الحقيقة القاضية بأن ديمقراطية لبنان التي تحكمها الطائفية في موازنات شديدة التعقيد وشديدة الاشتباك – نظرياً وواقعياً – لا تقف شاهداً بحال على أن الشعب هناك يحكم نفسه تماماً كما يراد بالكلمة عند الحديث عن ديمقراطية ليبرالية وفق المفهوم الغربي محل الرجاء، إنْ نظرياً كما يبشِّر بها المفتونون بالتجربة الغربية الحقيقة بالفتنة أو عملياً كما تتجلّى على واقع ذلك الغرب مبعث الفتنة ومحطّ الأحلام.

هكذا يتبيّن أن مشكلة الديمقراطية لدى العرب أكبر من أن تُحلَّ بثورة، بل إنها في زعمي أكثر تعقيداً من أن تمهِّد لها ثورة، فلا السودان قدّم نموذجاً ناجحاً لما يمكن أن تؤول إليه الثورات الحرّة بعد ابتداعه ثورتين عظيمتين، ولا لبنان أفلح في اجتذاب العرب إلى التغنّي بعذوبة حلم لم تتحقق وعوده على مدى يجاوز نصف القرن بغير قليل. أسوأ ما في تجربتي السودان ولبنان، على اختلافهما اختلافاً كبيراً، أن كلتيهما فشلت في إثبات أن التجربة الديمقراطية تمضي صعداً في هذا المحيط من العالم، فالديمقراطية السودانية تعثّرت بعد سانحتين ذهبيتين و لم تقم من عثرتها حتى الآن بل ارتدت الدولة والمجتمع إلى شكل غير مسبوق من السلطة الأبوية المجافية لروح مجتمع متسامح، مهما تحدّث أنصار تلك السلطة عن مقاصد دينية وأخلاقية

نبيلة. والديمقراطية في لبنان تتعثّر وتنهض ثم تعود إلى التعثُّر والنهوض بحيث يبدو رسمها على شكل بياني كمنحنى متذبذب صعوداً ونزولاً بما يجعله مائلاً إلى الانحدار بصفة عامة إذا ما أُلقِيت عليه نظرة بانورامية على مدى التجربة طوال العقود التي تلت الاستقلال، ويبدو اللبنانيون مدفوعين فرادى في إنجازاهم المستمرة الداعية إلى الإعجاب - سواء في الداخل أو الخارج - بروح العمل والإبداع التي تسكن كلَّ لبناني على حدة، أو حتى تلك التي تنتظم اللبنانيين جماعاتٍ ولكن بعيداً عن إطار الدولة كمؤسسة سياسية تدفعها ديمقراطية مستقرة ومثمرة.

لا يعني ما سبق التقليل من قيمة ثورة وراءها دوافع مشروعة ومن قبلُ حقٌ أصيل في الحياة الحرّة، ولا هو تشكيك بدافع اليأس والإحباط في مستقبل تلك الثورة حيثما يُكتب لها النجاح، ولكنه تأكيد على أن مشوار الديمقراطية الطويل لا يبدأ بثورة بالضرورة، وهو من باب أولى لا يتحقق باستمرار نظام مستبد بالسلطة، بل يبدأ بتحقيق الديمقراطية داخل كلِّ فرد منا بوصفها - قبل أن تكون حكم الشعب نفسه - قبولاً للرأى الآخر وإفساحاً للطريق أمامه في حال كونه رأي الأكثرية، وتنمو التجربة بأن لا يُترك للخلاف مهما يكن حادّاً مجال لاعتراض طريق العمل والإنتاج، وتزدهر بالتسامح حتى تنضبط المحاسبة فتنحصر في مساءلة من أخطأ في ظلال الأنظمة السابقة بذات المعايير التي سيُساءل بها من سيخطئ في ظلال الديمقراطية الوليدة، وليس أبعد من ذلك.

الأهم على هذا الصعيد الانتباه إلى أن استواء الديمقراطية على عودها، بعد كل ما تقدّم، هو رهن بالزمن الذي يمتد فيتراوح من سنوات إلى عقود وربما قرون خضوعاً لمؤثّرات تتعلّق بقابلية الأمة للتدرّج في النضج والقدرة على الصمود سواء أمام عدو يحدق بها وفقاً لنظرية مؤامرة لا تخلو من الصواب أو في وجه خلافاهما داخلياً بما يتجاوز خطر العدو المتربِّص في الخارج، وكل ذلك منوط بحظوظ الأمم المعلّقة بفك معضلة "إذا" في بيت أبي القاسم الشابي الذي استعاد بريقه "إذا الشعب يوماً أراد الحياة.."، ومن قبل بتجاوز امتحان "حتى" في الآية الكريمة "إن الله لا يغيِّر ما بقوم حتى يغيِّروا ما بأنفسهم".

متى كانت المهنيّة تعني الحياد؟

يجب أن أعترف بأن مسلسل تساقط الأنظمة العربية أصبح مملاً بعض الشيء، على الأقل بالنسبة لي. غير أن أحداً لا يمكنه إنكار أن المتابعة الإخبارية للأحداث الموّارة على امتداد الشارع العربي من خليجه إلى محيطه الشهيرين باتت أقلّ حماساً مما كانت عليه مع تونس ومصر تحديداً. أعود فأستدرك بأن متابعتي شخصياً للأحداث العربية وإن انتابها كثير من الفتور فإن فضولي لا يزال جليّاً على رأس كل ساعة وأنا أعبث بجهاز التحكم في التلفزيون (الريسيفر تحديداً) متنقلاً من قناة إلى أخرى على الأرض والفضاء.

وإذا كانت الثورة ذاتها أصبحت خبراً قديماً فلم يعد قيامها في بلد عربي يبعث من الدهشة ما استثاره قيامها من قبل في بلد مجاور، خاصة مع تشابه تقنيات الثوّار وتقنيات قامعيهم المضادّة والشعارات على كلا الطرفين (برغم وجود لمسات تجديدية لا تخلو من طرافة تمليها الإفادة من التجارب السابقة)، أقول إذا كان الحال كذلك فإن ما يعتريني تحديداً لا يبدو شعوراً بالملل قدرَ ما هو شعور بالخشية والريبة وربما الإحباط مقدّماً من مآل ثورات لا تنهض على شيء أبعد من الضيق العارم بقبضات حديدية مستحكمة، وذلك كما أسلفنا في غير سياق متقدِّمٍ مبرّرٌ دامغ وشريف لقيام أية ثورة لكنه لا يكفي وحده سبباً للوصول بالثورة في مقام تحقيق غاياتها التي نهضت من أجلها أبعد من الإطاحة بشكل النظام المستبد الذي كان حاكماً، وقد رأينا في مثالي تونس ومصر أن الإطاحة كانت برأس النظام تحديداً بينما لا تزال رموز السلطة التي أطيح برأسها تسيِّر البلاد وسط صيحات ثوّار من شباب عرف كيف يقصي أبرز ما لا يريده – على الأقل شكلياً حتى الآن – ولا يزال يجهل كيف ينجز كل ما يريده، وقد أشار بعض المحللين إلى معنى قريب من هذا. ستظل المشكلة حتى أبعد مدى منظور أن ما يريده الشباب الثائر

هو مثال أعلى يعج الواقع العربـــي بكل أشكال العراقيل التي تحـــول دون بلوغـــه حتى بعد إزالة أكبر تلك العراقيل ممثلاً في رأس سلطة لم تَبِدْ تماماً.

ليس هجوماً على "الجزيرة" أن نؤكّد أنها ليست قناة محايدة وليس دفاعاً عنها أن نؤكد أن الحياد – كفكرة مجردة – لا يفيد المهنية بالضرورة، فالقنـــاة الذائعـــة ليست بحاجة إلى مزيد من المعجبين أو مزيد من الحانقين، غير أن وهْـــم الحيـــاد لا يزال ينطلي على كثير من الناس – في هـــذه المرحلـــة المتـــأخرة بعـــد انقشـــاع الكلاسيكيات القديمة في السياسة والحياة.. أو على الأقل انكشاف أباطيلها – تماماً كما ينطلي عليهم أن شيئاً اسمه الحقيقة المطلقة يقبع بعيداً في زاوية ما بانتظار مـــن يميط عنه اللثام.

يمكن النظر إلى المهنيّة في الإعلام على اعتبارها فن تمرير المعلومة بحيث تجذب المتلقي وتؤثر فيه، فإذا شاء جهاز إعلامي أن يختلق كذبة ما فعمل على هذا حـــتى راجت الكذبة وذهبت أبعد من ذلك إلى حيث أسهمت في تشكيل واقع جديـــد، فذلك إعلام مهني بامتياز. الحقيقة المطلقة قيمة متوهَّمة، أو هي – في فرض أكثـــر مرونة يحاول التملّص من الوقوع في شباك منطق ينتقده – قيمة ضـــائعة لا يقـــع العثور عليها في طائلة ما تواضع عليه الناس من أدوات البحث ماديّاً ومعنويـــاً إلى الآن، وباستثناء من يزعم اكتشافه لأداة بحث جديدة فإن من العبث أن نجلـــس في انتظار أن يطلع علينا أحدهم بذلك الكنـــز الثمين.

لم تكن "الجزيرة" محايدة منذ انطلاقتها، وأسوأ ما بها أنها لم تستطع أن تجاهر بذلك تحسباً لأن ينفضَّ من حول شاشتها جمهور نشأ على أدبيّات السياسة والحياة الكلاسيكية، وتلك فرضية صحيحة إلى حدّ بعيد ليس فقط مع الجمهور العربـــي العتيق ثقافة وميولاً بل حتى على المستويات العالمية حيث يترقّب الخصوم المرجفون هفوة "مهنية" كمجاهرة من ذلك القبيل. من المهنية إذن أن تعلن حيـــادك حـــتى وأنت مطمئن إلى قناعة أن الحياد وهْم إذا كان من بين أهدافك أن ينصت الجميـــع إلى ما تقول.

بَنت "الجزيرة" صيتها على الهجوم على المسلّمات وليس تملُّـــق مـــا تأنســـه الشعوب العربية المستكينة، لكنها تبنّت في موازاة ذلك إذاعة مـــا تضـــمره تلـــك الشعوب وتخشى أن تجاهر به في وجوه سلطاتها الحاكمـــة، وذهبـــت في تقصـــي

الأخبار المثيرة في ذلك الاتجاه أبعد من أي شأو متوقع لقناة عربية حتى حازت الأسبقية على مستوى عالمي في كثير من الأحيان فتضاعفت شعبيتها من ذلك وليس من أي حياد مزعوم. الشيخ القرضاوي نفسه، الذي أضحى أحد أهم رموز القناة بل وواحدة من أنجع أدواتها عندما تتطابق المصالح والأهداف (ولا نتعمّد الإساءة من أي قبيل)، صبّ في خطبه وتصريحاته من الغضب على القناة وهي وليدة الشيء الكثير، وأخاله وصل حينها إلى اتهامها بإثارة البلبلة والفتنة اتهاماً صريحاً عريضاً. والقرضاوي في ذلك يشبه كل عربي طالعته القناة بما هو جديد من شأن الإعلام المهني المغاير فثار حتى استماله ذلك الإعلام من بعد، مرة باتحاد المصالح والأشواق ومرة بالمهنية العالية الحاضة على الإعجاب بإثارة الانتباه إلى ما يغفله الآخرون وليس بتكرار ادّعاء الحياد الذي لا يذهب القائمون على القناة في شأوه أبعد من إفساح المجال للرأي والرأي الآخر دون أن يتشدّقوا بمبدأ تكافؤ الفرص كمّاً ونوعاً، وهو على أية حال مبدأ رفضه أعداء القناة قبل أن يختال به القائمون عليها باعتباره اهتماماً لا يليق أن يصرفه الكبار نحو الناشئة أو "الأقزام".. إشارة إلى البلد الذي انبثقت منه القناة.

مقابل "الجزيرة" تقف "العربية" مثالاً جيداً على قناة تكتمل لديها أسباب التفوّق، إدارة وتمويلاً ونفوذاً بل وامتلاكاً لنواصي الإجادة الفنية كوادرَ وتقنياتٍ حديثة، فتترنّح في بداية الثورات حتى تكاد تفقد تأثيرها ومصداقيتها بسبب حيادها المزعوم إرضاءً لجهة ما أو خوفاً من إغضاب جهة أخرى. أما ما وراء "العربية" من قنوات العرب الخاصة والعامة مما لا يزال يراوح مكانه في أزمنة إعلامية سحيقة فحدِّث عنه ولا حرج. ليس للمسألة ابتداءً علاقة بالحياد أو حتى الإمكانيات المادية، إنها فقط إرادة الإبداع الغائبة، ينطبق ذلك على العرب بصفة عامة وعلينا في السودان بصفة أخص بقدر ما تفتقد قنوات كـ "الجزيرة" و"العربية" الكوادر السودانية المؤثرة قياساً إلى الكوادر العربية الأشهر سطوعاً في سماوات الإبداع عربياً وعالمياً.

مسلسل الثورة المصرية

فنون جديدة في تلفزيون الواقع

بدا الناس في العالم العربـي أكثر اهتماماً بمتابعة أخبـار الثـورة المصـرية للأسباب ذاتها التي تشدّهم إلى متابعة الدراما والفنون المصرية على اختلاف أشكالها وألوانها: المعرفة العميقة بالحياة المصرية.. الاستيعاب الكامل للهجة المصرية.. الإلمام الدقيق بتاريخ مصر وأعلامها، إضافة إلى خفة الروح المصرية في نفوس العرب مهما أبدى الأخيرون اختلافهم مع أنماط سلوك الشخصية المصرية في هذا الموقف وذاك.

أما اهتمام الناس في العالم بأسره بثورة المصريين فمن ورائه سـببان: تـاريخ مصر الزاخر الذي يستأثر بقسط كبير من سحر الشرق في خيال العالم الغربـي، ودور مصر الإقليمي البارز لأسباب جيوسياسية معلومة. وفي كل الأحوال يبقـى الاهتمام بالثورة المصرية كسباً مشروعاً للمصريين، حتى إذا استنكرنا هرولة العرب نحو كل ما هو مصري بانسياق يحمل من السذاجة فوق ما يحمل من الموضوعية.

قال لي مرة أصْدَقُ من أثق بنصائحهم – أثناء التعليق على مشهد رومانسـي بدا متكلّفاً في مسلسل مصري – إن حياة المصريين الواقعية نفسها تعج بالتمثيل. لم يقصد صديقي الصدوق بذاك أية إساءة للمصريين، فهواهُ لمصر لأسباب شخصـية وموضوعية فوق أن تناله الشبهات، لكنه كان يشير إلى ما عددتُه لاحقـاً جـزءاً أصيلاً من طبيعة حياة مدنيّة في نسخة شديدة الخصوصية متناقضة تماماً مع حياتنـا السودانية بدوية الطبائع والعادات. وكنت قد أشرت في معرض قراءتي للشخصـية السودانية مقابل شخصيات عربية أخرى إلى أن "شخصية قوامها الصدق والصرامة والحياء، وغيرها مما يمكن أن يُدعى بالسمات أحادية الجانب، هي لا ريب شخصية أقلّ زخماً في حياتها وأشحّ على إلهام مبدعيها من أخرى تتحلّى من السمات بما هو متعدد الجوانب كالمجاملة والمرونة والإلحاح، ولا نقول المراء والتهاون والتعـدّي".

وإذا كانت الدراما والفنون المصرية على اختلافها قد أثبتت أن الشخصية المصرية أقدر على إلهام مبدعيها فإن الثورة الأخيرة أبانت بجلاء كيف أن تلك الشخصية شديدة الزخم والثراء في حياتها، حتى إنه عندما تشتعل ثورة في البلاد لا يغدو العالم مهتماً بمآل الثورة فحسب، بل منشغلاً بتفاصيل أحداثها - غير مقتصرٍ على عنف الصدام - ربما بصورة أكبر. كل ذلك يؤكد فرادة الشخصية المصرية دون أن يعني بَدَهيّة ريادتها أو أحقيتها بالقيادة كلّ مرة، فقد رأينا في مقام قريب، ورأى العالم كله دون أن يعتبر بالضرورة، كيف أن تونس هي من أطلق صرعة الثورات في المنطقة ثم تبعتها مصر مقتفية ابتداءً من أسلوب إشعال الثورة ومروراً بتفاصيل المحافظة على جذوتها ومقاومة أساليب القمع وانتهاءً بإسقاط رأس النظام ثم المطالبة من بعد بإسقاط رموزه فرداً فرداً، بل إن رأس النظام المصري السابق قد اتبع من فنون مواجهة الثائرين عليه مادياً وعاطفياً غير قليل مما ابتدعه نظيره التونسي، وليس المنّ على الشعب بخدمته لخمسين عاماً سوى أحد أوجه المواجهة العاطفية التي نقلها الرئيس المصري السابق عن نظيره التونسي السابق أيضاً (ولا مزايدة في الأوصاف) ثم زاد عليها عشرة سنوات تؤكدها سيرته الذاتية. أما على صعيد السبق القومي فلا أعلم ما يدفع العرب حتى هذه المرحلة المتقدّمة من عصر العولمة إلى انتظار أخت كبرى تقودهم إلى وجهة ما.

بالعودة إلى ولع المصريين بالتمثيل على الشاشة وفي الحياة، فإن ثورة ميدان التحرير تلك قد عكست من شغف أهل مصر بذلك الفن أضعاف ما ألقته في روعي عبارة ناصحي الأمين قبل أكثر من ربع قرن. وتقديري أن العالم لم ينجذب لثورة مصر لسبب أهم من براعة المصريين في جعل الثورة أكبر دراما لتلفزيون الواقع، بل إنها تجاوزت قواعد تلفزيون الواقع في أنها خلطت بين الواقع في أشدّ حمواته اشتعالاً والتمثيل الذي استوعبته شعارات ولافتات صاح بها ورفعها المتظاهرون في حالة طالما اختلطت فيها الحدود بين الجد والهزل - حتى إن أحدهم حمل لافتة عقب الإعلان عن تنحي الرئيس كتب عليها "ارجع كنا بنهزّر معاك" - دون أن يطمس ذلك شيئاً من نقاء الدوافع ونبل الأهداف لدى الثوّار.

لا شك أن المقصودين بالثورة في مصر كانوا منذ البداية على دراية بخطورة ما تحمله الثورة من مضامين حتى في شعاراتها وصيحاتها الساخرة البالغة حدود الهزل

القصوى، فليس أدرى بالجد الكامن في لعب المصريين على تلك الشاكلة من المصريين أنفسهم. ولكن ما العمل؟، ففي العالم العربي يخدعك من يقول إنها مظاهرة سلمية إذا خرج بضعة عشرات من المتظاهرين يهتفون بمطالب من أي قبيل، فالبلاد التي لم تعتد النمطَ الديمقراطي للتعبير في أيٍّ من مناحي الحياة مهما يكن صغيراً لا بد من أن تفضي جموع صغيرة معارضة تخرج إلى شوارعها إلى فوضى لا يمكن التنبؤ بحجمها لا لشيء سوى أن فارقاً مذهلاً يكمن بين ما يمكن أن يطالب به أي تغيير والواقع الذي تنطلق منه المطالبة بالتغيير.

وإذا كان من المفروغ منه أن التعبير عن الرأي مطلب مشروع والنضال من أجل الديمقراطية غاية نبيلة لا تحتاج إلى مزايدات خطابية، فإنه من المنطقي أن تستنفر السلطات الممسكة بزمام الأمور قواها أمام ما قد يعصف بأركانها بقدر حرصها على أن تظل في سدّة الحكم. وهكذا فإننا مع الثورات العربية إنما نطالع ونخبر ما هو مشروع ونبيل في مقابلة ما هو منطقي ومتوقع، حتى إذا طالعتنا الثورة المصرية بغير المتوقع من تقنيات إغاظة المقصودين بالثورة – وإمتاع المتابعين لها – وكانت الثورة التونسية من قبلُ وما آلت إليه حدثاً غير متوقع جملة وتفصيلاً.

أمطري يا ثورات أنّى شئتِ

مِثل الدولة الإسلامية الكبرى في عز الخليفة هارون الرشيد تجلس الولايات المتحدة الأمريكية تراقب موجة الثورات العربية غير عابئة بامتداد تلك الموجة أو انحسارها، وإذا كان هارون الرشيد واثقاً من أن خراج سحابة تتهادى في المجال الجوي لدولة المسلمين العظمى سيأتيه لا محالة حيثما شاءت تلك السحابة أن تمطر، فإن ذلك يبدو اطمئناناً خليقاً بخليفة امتدّ سلطانه إلى حيث تعجز سحابة تمرّ فوق سمائه عن أن تتعدّاها لتمطر في غير أراضي ذلك السلطان العظيم. تلك ثقة مهما بدت مهيبة وآسرة بمقاييس ذلك الزمان تقف لا مراء دون ثقة الولايات المتحدة الأمريكية هذا الزمان، ذلك أن سلطان أمريكا اليوم قد انبسط حتى شمل العالم أجمع تقريباً طواعية أو قسراً، ثم جاوز الأرض إلى القمر والمريخ وكل ما استطاع البشر أن ينفذوا إليه من الكون اللانهائي نظرياً ومادياً.

الأهم في سلطان أمريكا اليوم هو قابليته لأن يتعامل مع كل سيناريو محتمل لتغيير شكل السلطة في منطقة تقع تحت نفوذه، والعالم أجمع تقريباً كما ذكرنا يقع تحت طائلة ذلك النفوذ طوعاً أو قسراً سواء أأضمر الناس إقرارهم بتلك الحقيقة أم اعترفوا بها عياناً جهاراً. الأكثر أهمية في السلطان الأمريكي أنه لا ينتظر التغيير حتى يقع ليتخبّط بحثاً عن مخرج له في التعامل الأمثل مع الحدث الجديد، بل إنه يضع السيناريوهات المحتملة للتغيير في كل بقعة من العالم حتى إذا وقع أحدها خرج ما أُعِدَّ له مسبقاً من سيناريوهات بصورة تلقائية، تُعين أمريكا في ذلك مهارة نظرية وعملية منقطعة النظير وحزمة مبادئ أخلاقية من المرونة والانفلات بحيث لا تتحرّج من المسارعة إلى استيعاب أية وسيلة تضمن لها استمرار حظوة النفوذ.

ماذا تفعل الثورات التي أشعلتها مظالم سافرة ومطالب مشروعة إذن؟، ليس من المنطقي أن يُطلب إليها أن تكف عن الحدوث فقط لأن عدوّها الأكبر ممثلاً في

الدولة العظمى وحلفائها على استعداد للتعامل معها واحتوائهـا آخـر المطـاف، فالأوضاع التي بعثتها كانت أكبر لا ريب من أن تُطاق وإلاّ ما انبعثت أصلاً، ثم إن الفكاك من قبضة سلطة لم يعد من الممكن احتمالها أمرٌ غير قابل للمساومة في نظر الثوّار حتى إذا كان ما وراءه مجهولاً، فالثورة عندهم تستحق كل تضحية حتى إذا لم يتجاوز مضمونها شرف المغامرة.

نظرية مؤامرة الغرب عموماً وأمريكا تحديداً واقعٌ من السفه إنكاره، والمؤامرة هنا ليست سوى ما يبعثه تعارض الأهداف وتضارب المصالح، وعليه فنحن كذلك في نظر الغرب وأمريكا من الذين يغرون بصياغة نظرية مؤامرة تبرِّر دوافعهم وتتنبّأ بتحرّكاهم. غير أننا أكثر سذاجة من الغرب لا ريب، ففي حين يتدجّج هو في العقل والرَّوِيّة نكتفي نحن في هذا المقام الشائك بالمشاعر الصادقة والانفعال العظيم.

قراءة عابرة في شأن الدول التي أفلتت من شرك الاستسلام لنظرية المؤامرة في علاقتها مع الغرب وأدارت تلك العلاقة بنجاح لافت تُبيِّن أن ذلك لم يتمّ إلا بإقصاء بند المواجهة والصدام من عناوين تلك العلاقة، بل ومن تفاصيلها. وإقصاء الصدام لا يعني حذفه كليّاً من الأيديولوجية التي يمثّل لها الجانب الضعيف في العلاقة بما ينحدر إلى درك التجرُّد من المبادئ، وإنما يعني تعليقه أو إرجاءه فيما يشبه الهدنة في الاتفاقيات التي تتخلّل الحروب. وهي هدنة من الضروري أن تكون صادقة، فالجانب الأقوى في العلاقة ليس من السذاجة بحيث تنطلي عليه أية مخاتلات على هذا الصعيد كبناء الدولة وحشد القوى استعداداً لمواجهة وشيكة، ذلك أن دولاً أعرق وأقوى منا كثيراً كانت في وقت ما وربما لا تزال الجانب الأضعف - على الأقل عسكرياً - في العلاقة مع القوة العظمى وحلفائها ولم يكن في مهادنتها للفريق الأقوى ما يدعو إلى ارتيابه في نواياها فصعدت على مختلف أوجه الحياة بنجاح بل وأسبقيات نتمنّى بعضَ بعضها.

مهادنة الطرف الأقوى في العلاقة من شأنه أن يغدق من الخيرات مثل ما كان ينكره معارضوها ثم تمرّغوا في نعيمه واستطابوه في أمثلة صريحة أجلاها دول أوربا الشرقية عقب انفلاتها واحدة تلو الأخرى من قبضة الشيوعية وارتمائها بشغف في حضن الغرب الرأسمالي في الأمس غير البعيد.

لا مراء في أن مذاق خيرات الرأسمالية اللذيذ يمكن أن يفضـي إلى استمراء الهدنة وإلى ما يمكن أن يوصف بعدها حقاً بالتنـازل عـن جوانـب أصـيلة في الأيديولوجية التي كان ينافح دونها الطرف الضعيف. ذلك تخوّف مشروع، لكـن مسألة تعليق الصدام مع الطرف الأقوى – إضافة إلى كونها ضرورة لا مناص منها لمن يفكّر في التنمية والنهوض – إنما هي اختبار جادّ للمبادئ الأيديولوجية موضع التعليق والتي يُفترض ألاّ يغيب جوهرها بمهادنة من ذلك القبيل، كما أنها اختبـار هام لمهارة الأمة صاحبة المبادئ في القدرة على محاورة الآخر ماديّاً ومعنويّـاً، بـل وتطويع أيديولوجياتها لتناسب كل عصر وكل حالة. فإذا كنا نخشي من أمر الهدنة ذاك، فنحن نخشى في الواقع من هشاشة مبادئنا وأيديولوجياتنا، أو مـن ضـعف مهاراتنا في الدفاع عن تلك المبادئ والأيديولوجيات.

دوري الثورات العربية

ليس حبّاً في النظام بل حنقاً على القناة

"الجزيرة" إذن قناة مهنية بامتياز على اعتبار أن المهنية تفيد القدرة على التأثير حتى في إطار تحيُّز ظاهر، وليس بِدعاً أن نذكِّر بأن الحياد المطلق هو محض نظرية مثالية ليس في الواقع قريبه وبعيده إلا ما ينكر وجودها على كل صعيد، فليس هناك مَن هو على استعداد لأن يدفع مِن ماله أو جهده ليتيح للمبادئ المناقِضة ما يهدد فرص المبادئ الراعية في البقاء.

غير أن من شروط مهنيّة الإعلام غير المنكَرة أن لا يستبين انحياز الوسيلة الإعلامية في رسالتها إلى الجمهور بحيث تُلقي عبئاً ثقيلاً على مناصريها -وعليها هي نفسها من قبل - لتأكيد أن ما تبثه أخبار وقراءات تحليلية صادقة ومتزنة وليس شيئاً مما يصبّ في خانة التعبئة المعنوية لدعم المؤيدين وإحباط الخصوم. هنا لا مناص من الإقرار بأن "الجزيرة" على حدّ التعبير المصري قد "خلعت برقع الحياء" (ولا مذمة مقصودة باستعارة التعبير) عندما باتت لا تتحرّج من الإعلان جهاراً عن مواقفها المؤيدة للثورات العربية في وجوه الأنظمة القائمة تحت حجة تبدو مثالية وهي أن القناة كانت باستمرار نبض الشارع العربي، والأدق أنها عملت باستمرار على رفع وتيرة نبض ذلك الشارع وليس قياسه فحسب (ولا مذمة مجدداً مقصودة بهذا الوصف).

لا مناص كذلك من الإقرار بأن القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية كان أكثر دهاءً في إبراز الحياد المزعوم لوسيلة إعلامية، وقد اكتسب العرب العاملون هناك "برود" الإنقليز الشهير في التعامل مع الأحداث الساخنة، وليس في وسعهم على أي حال أن يفعلوا غير ذلك والنسخة العربية من القناة ليست سوى ترجمة ذات خصوصية إقليمية للأصل الإنقليزي. كانت "بي بي سي" دوماً قادرة

على الاحتفاظ بهدوئها وضبط انفعالاتها بحيث تكتفي انحيازاً أو تأليباً باللعب بالألفاظ بما يكاد يقتصر على التنقّل بين مفردتين كـ "ثائر" و"متمرد" وهي تضمر دعم الأول أو التأليب على الأخير، أما تهميش فتوحات الخصوم وإفساح المجال لانتصارات الحلفاء لتصدُّر عناوين الأخبار فقد كساهما ذات الهدوء والانضباط لدى "بي بي سي" وإن لم يخفيا على متابع حصيف.

إضافة إلى المستوى الرفيع للمحتوى الإعلامي والوسيط التقني فإن نقل ما يحجبه الآخرون، خاصة القنوات التي لا تخفي تابعيتها لنظام سياسي أو عقائدي بعينه، هو ما يرفع الوسيلة الإعلامية إلى درجات قياسية على معايير المتابعة الجماهيرية، وهو شرف سبقت إليه "بي بي سي" و"مونت كارلو" وغيرهما مما نبت في الغرب قبل أن تطلع "الجزيرة" من رحم الأرض العربية وتقتلع من القناتين وأضرابهما حظوة المتابعة والنفوذ في الشارع العربي وتستأثر باهتمام منقطع المثال بوصفها مصدراً إخبارياً رفيع الشأن وموثوقاً على مستويات عالمية.

على المستوى الشخصي الصرف أضحت تغطية "الجزيرة" غير المحايدة للثورات العربية تمنحني إحساساً عميقاً بأن ما يسارع الناس إلى متابعته على القناة الشهيرة بات أشبه بفصول درامية لمسلسل طويل، بل أقرب إلى دوري كرة قدم مثير تسعى القناة إلى حشد جماهيره وهي تنحاز إلى أحد الفريقين انحيازاً مطابقاً لانفعالات المهووسين من مشجعي "الساحرة المستديرة"، ولا شيء يختلف في اللعبة هذه المرة سوى أن ساحرة "الجزيرة" البلورية تطلع على مشاهديها مدججة بالقيم والمبادئ تلف بها انفعالاتها، كما أن اللعبة هنا هي الحرب ليس إلاّ.

هل من العدل أن تشارك قناة إعلامية بسطوة عظيمة في إدارة رحى حرب لا تملك أن تقدِّم لأنصارها فيها إذا خسروا أفضل من حسن العزاء؟. حسناً.. إذا لم يكن ذلك عدلاً فهو واقع لا يمكن تجاوزه، وواقعية أمر ما لا تضفي عليه الشرعية بالضرورة قدرَ ما تمنحه أفضلية أن يتعامل معه الآخرون بحذر وجدّ.

لا يبدو أن "الجزيرة" فكّرت فيما يمكن أن يفعله طاغية بشعب هبّ للثورة إذا فشلت تلك الثورة وقد قامت دون أن تملك من أدواتها أفضل من دوافع وغايات نبيلة لا تملك القناة من أمر مآلاتها على أرض الواقع أبعد من المقدرة الفائقة على التأجيج. وإذا سارعت القناة بحجة شهيرة تذهب إلى أن الدماء المسفوكة إنما هي

ثمن مشروع ومنطقي للثورات، وأن نجاح أية ثورة مسألة لا يمكن أن تقطع بها حتى قوة مادية عاتية تقف وراءها، فإن ذلك لن يعفي القناة من حرج إزكاء نار تعرف يقيناً أنه ليس بإمكانها السيطرة عليها إذا تعاظم اشتعالها في الاتجاه المعاكس لهوى القناة، حيث يتسنى للطاغية أن "ينفرد" بالشعب ويغدو الثوار حينها تحت رحمة من لا اختلاف في الإقرار بجبروته.

مقابل الاعتراف للقناة بحس المسؤولية الأخلاقية في التعبير عن تطلُّعات المدحورين والمهمشين، فإن مشهد اللامسؤولية الأخلاقية لا يمكن تخطّيه في صورة قناة تبلغ نشوتها القصوى حين تنجح في تأجيج نيران الثورة على البعد، حتى إذا كان بعض مراسليها في قلب الحدث فسقط منهم جريح هنا وقتيل هناك، فألوف الجرحى والموتى يسقطون على الجانبين لثورة كلا طرفيها الشعب ذاته.

نوبل الثورة السلمية

للرئيس والجيش قبل الشباب

لست متأكداً من هذا الخبر، ولكنني على أية حال لست من الحانقين على مهارة المصريين الفريدة في إطلاق الشائعات عندما يقتضي الأمر الشروع في حملة ترويجية لحدث أو قضية، فمهما اكتنف الأمر من مسوّغات أخلاقية لرفضه من حيث المبدأ فإن اقتناص الفرصة لإلقاء نظرة بانورامية على المشهد أمرٌ لا يجب تفويته، فمن شأن نظرة كتلك أن تبيِّن أن صنيع المصريين ذاك لا يخرج عن كونه استبسالاً اشتهروا به في تحقيق أحلامهم متخذين شتى السبل لتجنب مرارة هزيمة مستحقة أو حتى مصطنعة. تلك مسألة أسرفنا في الكتابة عنها لعل صِفتَيْ الغيرة والمثابرة تتخذان سبيلاً واضحاً إلى حياتنا العملية في السودان، ليس على النمط المصري ذاته وإنما بالضرورة بما يتكيف مع تاريخنا ومزاجنا الثقافي والاجتماعي من أنماط السلوك، غير أننا ظللنا نستميت في الذود عن قيم مثالية عتيقة ليس ثمّ ما يشير إلى أية إمكانية للإفادة منها عملياً في هذه المرحلة المتقدمة من عمر الحداثة، وكان ذلك الذود يحدث ظاهرياً بدافع الصدق المطلق في التشبث بمثاليّات كانت مفصّلة على مقاس حياة بسيطة لا يُفترض أن تظل حاضرة إلى اليوم. غير أن ما لا شك فيه عندي أن السبب العميق وراء ذلك التشبث كان الاستعداد الواهي لاستقبال أنماط الحياة الحديثة المعقدة بكافة تجلياتها خاصة ما يصطدم منها صراحة بتراث البساطة والنقاء مما يتطلّب جهداً عظيماً لاستيعابه وقدراً جليلاً من العمل الدؤوب لاتخاذه منهجاً متصلاً للسلوك العملي. وليس إطلاق الشائعات لإرباك الخصوم أو إحراج الحلفاء لمزيد من الدعم سوى واحدة من مهارات الالتفاف والمراوغة، التي تدخل في ذلك المنهج العملي المزمع، مما لا طاقة لنا به بعدُ.

وإطلاق الشائعات عندما يفتقد الحصافة في التدبير يغدو مثالاً لما يُفترَض أن نتجنبه لدواعٍ عملية، قبل أن يكون لدواعٍ أخلاقية، لأثره الماحق على المنهج العملي الذي نتطلّع إليه، وهو أثر سلبي عظيم على ذلك المنهج حتى إذا تضمن المنهج قدراً غير مُنكَر من الذرائعية.

"أوبرا وينفري في ميدان التحرير المصري يوم الجمعة"، شائعة ملأت الفضائيات والصحف في مصر والعالم العربي قبل أن تطلّ مقدمة البرامج الأكثر شهرة في العالم من صفحتها على "فيس بوك" لتنفيها وتعلن أن لا أدنى فكرة لها عن الموضوع. هذا درس جديد من السلوك المصري العملي، فالأهم بعدها لم يكن السؤال عمّن اختلق الشائعة ولا الحرج الذي يُفترض أن يجرّه اكتشاف بطلانها على ذلك النحو وإنما شَغْلُ الناسِ بمزيد من الحقائق ومزيد من الشائعات، فنهاية العالم ليست في شائعة تُطلق يتبيّن زيفها وإنما في انهيار العمل استسلاماً لحدث من ذلك القبيل لا يُفترض أن يشكّل من جملة ما تصدر منه أحداث الأمة نسبة ذات بال، حتى إذا تندّر به الآخرون واتخذوه مثالاً على سلوك مستهجن رجوعاً إلى معايير أخلاقية صرفة.

جائزة نوبل للسلام للثورة المصرية قد تكون فرية أخرى في الاتجاه ذاته لست معنيّاً هنا بتبيُّن صدقها من كذبها، وهرولة العرب نحو العالمية بحق وبغير حق هاجس معلوم، وأشهر ما يهرول نحوه العرب من الجوائز السَّنيّة على مستوى العالَم نوبلُ كما هو معلوم. ولم يستطع بعض مثقفي مصر أن يكتم فرحته لدى فوز نجيب محفوظ بنوبل الآداب بسبب ما كان يعتمل داخله من قلق أن تذهب أول نوبل عربية في الأدب لمن لا يكتب بالعربية، وكان المعنِي تحديداً الأدباءَ المغاربة الموسومين بتهمة الفرانكفونية. ويقيني أن أكثر مثقفي مصر حينها كان قلقاً من أن يظفر بالجائزة من خارج مصر عربيٌّ وإن كان يكتب بالعربية والعربية وحدها. ذلك قلق مشروع في إطار المنافسة، حتى إذا لم تكن "شريفة" كما يحب المصريون أن يصفوها على عكس واقعهم معها في كثير من الحالات، ومشروعٌ أيضاً ضيقُ العرب من تعصُّب المصريين إلى تلك الحدود المستفزة وغير المبرّرة في الغالب.

بعيداً إذن عن شأن المصريين مع الشائعات، وبعيداً كذلك عن هوس المصريين بتصدُّر كل قائمة شرف عربية، تبدو نوبل للسلام جائزة حقيقة بالثورة المصرية إذا صحّ أن ملهمتها التونسية قد انشغلت بمحدِّدات الريادة بفكرة الإطاحة بالنظام لا

تسليط الأضواء على المنهج السلمي أو غيره من الوسائل. ولكن لشباب الثورة المصري منافس خطير على جائزة نوبل للسلام، وهو مَن أتاح لتلك الثورة أن تنتهي سلمية. يتجلّى ذلك عند مقارنة مآل الثورة في مصر بمآلها في بلد مجاور كليبيا لم يدّخر نظامها جهداً في إعلان نيته البطش بكل من تسوِّل له نفسه المشاركة في الثورة من أي مدخل وإنفاذ ذلك الإعلان بشتى الوسائل على أرض الواقع الذي بات معركة حامية الوطيس.

الرئيس المصري الذي خلعته الثورة وجيشُ البلاد الذي تملّقته هما إذن أحق من الثوار في مصر بنوبل السلام، فهما وحدهما اللذان كفيا مصر المصيرَ الدامي لجارتها ليبيا عندما استنكف الرئيس عن الزج بالجيش لقمع الثوار وبرِئَ الجيش من الانقسام بين مؤيد للنظام ومهرول إلى القفز من سفينة موشكة على الغرق طلباً للنجاة عن طريق التشبث بذيول الثوار.

وإذا كان مقلقاً للجماهير المصرية الحانقة على نظامها السابق أن تواجه حقيقة كتلك ليس من المفترض أن تنال شيئاً من طهر ثورة شعبية، وليس مما يزكي من قدر الثورات الشعبية على أية حال أن تنال جائزة تُمنَح بمعايير سياسية غربية لا تخلو من الذرائعية أو المبادئ المناقضة على الأقل، فإن منافسة الثوّار المصريين لا تزال حاضرة بقوة لدى شعب آخر يصرّ على أن تكون ثورته عزلاء وكان بإمكانه أن يحشد لها من الأسلحة ما درج الناس على أن يتسلّحوا به بالفطرة في مجتمع قبلي ذي خلفيات ثورية وقتالية مائزة كاليمن. ولكن هناك أيضاً يقبع الرئيس والجيش بالمرصاد في استحقاق اقتسام نوبل مع الثوّار بل وسبقهم إليها للأسباب نفسها الواردة في المثال المصري مقارنة بالحالة الليبية.

بعيداً عن نوبل للسلام ثمّ الكثير مما يمكن أن تقع عليه الثورات العربية فيمنحها فرصة أن تنظر إلى أنظمتها السابقة، والتي في طريقها إلى أن تكون سابقة، بعقلانية فلا تكلّف نفسها عناء القطيعة الصارمة مع ماضٍ لم يسلم أحد من أن يكون جزءاً منه بطريقة أو أخرى. ربما بذلك فقط يكف الناس على اختلاف مشاربهم عن هوس البحث في دفاتر ما قبل الثورة عن كلمة عارضة قالوها أو فعل مخاتل اجترحوه يشفع لهم عند الثوار وهم يبحثون عن رموز "شريفة" لدى تشكيل النظام الجديد، فالشرف مفهوم عميق لا يمكن اختزاله في فكرة النضال ضد النظام السابق.

هل فعلوها أفضلَ مِنّا؟

منتصفَ ثمانينيّات القرن الماضي هَمّ بعض طلبة المدينة الجامعيـــة بالمنصـــورة المصرية بالعصيان والاحتجاج فوقفت لهم أجهزة الأمن بالمرصاد. لم يكـــن الأمـــر حينها يستدعي أكثر من شاحنتين أو ثلاث لجنود الأمن المركزي تحيط بمبنى المدينة الجامعية وتكتفي بإطلالة صامتة على الطلاب الثائرين لينتهي الأمر برمّتـــه دون أن يبرح الجنود عرباهم عدا مجموعة صغيرة من باب استعراض القوة كما كان يبدو.

الإطلالة على المشهد من الجهة المقابلة للشارع كانت أمراً لا يخلو من الإثارة مع حدث لا يتكرّر في مصر بسهولة مهما بدا بسيطاً وساذجاً لمجموعة من الطلاب السودانيين مزهوّة بانتفاضة أبريل التي كانت لا تزال طازجة، وكان أحد أولئـــك الطلبة – على نحو خاص – يسخر بشدّة من رفقائه المصريين وهم يقومون بهـــوادة بزعزعة باب المدينة الجامعية التي أحكمت الشرطة إغلاقـــه فيشـــحذون هِمَمهـــم بالصياح: "هيلا هوب.. هيلا هوب".

الأمر إذنْ كان باعثاً على مزيد من الزهو بقدرات السودانيين الخاصة علـــى صنع الثورات انطلاقاً من الجامعة والشارع ودواوين الحكومة وحتى معســـكرات الجيش. وإضافة إلى زميلنا ذاك الذي كان يسخر في الخفاء من صـــيحات "الهـــيلا هوب" الثورية أمام المدينة الجامعية في المنصورة فإن زمـــيلاً آخـــر أشـــد زهـــواً ومشاكسة لم ينفك في الحقبة ذاتها يواجه المصريين من زملاء الدراســـة وأســـاتذة الجامعة وسائقي التاكسي وكل عابر سبيل بما ليس من شأنه أن يبرز فخره بثوريـــة السودانيين فحسب وإنما بما يحطّ من استكانة المصريين على نحو مستفز.

لم يكن لدى أيٍّ منا شك في أن القدرات الثورية هي جينات سودانية ليس لها سبيل إلى قوم كالمصريين اشتهروا باللين والإذعان كما كنا نقرؤهم حينها، بل كما ظلّوا هم يقرؤون أنفسهم إلى وقت قريب. غير أنني عندما عكفت على الشخصية

السودانية أطالعها في ظلال الشخصيات العربية على نحو خاص بعد ذلــك بزهــاء العقدين ساورني بعض الشك في قناعتي الخالصة بأن إجادة صنع الثورات هي قدرة سودانية محضة، و لم يكن ذاك لأسباب تتعلّق بالثورة مجرّدة بل لما بــات يســترعي اهتمامي من السمات المقعِدة في شخصيتنا، وليس التهاون في إجادة العمــل – أيّ عمل – سوى واحدة من أبرز تلك السمات.

وبتوالي النظرات المعمَّقة في المقارنة بين شخصيتنا والشخصــيات الأخــرى، العربية خصوصاً، لم يعد يساورني الشك في أنه لو قُدِّر للمصــريين – مــثلاً – أن يثوروا فإن إدارتهم لتفاصيل الثورة وترويجهم لها خارج الحدود ونبشهم لمضــامينها العميقة سيكون أفضل ممّا فعلنا نحن في المقام ذاته الذي سبقناهم إليه، ولــيس ذاك سوى لأنهم أفضل منّا إتقاناً للعمل – أي عمل – لجملة من الأســباب الحضــارية المتشابكة. البرهنة على ذلك الزعم ليست عسيرة، فهم كانوا أفضل منّا من قبل في الاستكانة، فأداؤهم عملياً فيما عدا الثورة – التي هي بمثابة الاســتثناء في الحيــاة السياسية والعملية للشعوب – كان أفضل من أدائنا لا مراء، وصــبّح الله صــديقاً عزيزاً لنا ومسّاه بالخير إذ كان يعجب من هوسنا بالمقارنة بمصر وبيننا من الطبقات على مستويات الإجادة في النهوض بالعمل والحياة غيرُ قليل مما يأذن بأن تنحشــر فيه دول عربية أخرى عديدة.

ليس غريباً إذن أن لا يذكر العرب شيئاً ذا بال عن ثورتيْ أكتــوبر وأبريــل السودانيتين، غير أن للمسألة أبعاداً أعمق من مجرّد التزام شخصية ما بصفة إتقــان العمل اهتماماً بتفاصيله وحرصاً على نفاذ أهدافه، الأمر وثيق الصلة بما عرضنا لــه في سياق سابق من استعداد الناس طواعية للاحتذاء بنموذج دون آخر، وقد رأينــا في ذلك السياق عن "تونس الملهمة" كيف أن مصر "تشبه.. إمرأة بالغة الجمال لا يقوى الرجال على مقاومة فتنتها فيخرّون صرعى أمامها واحداً تلو الآخر وربمــا مجتمعين على قلب رجل واحد.. ضعيف"، وقد بلغت تلك الفتنة بــالعرب أنهــم عندما امتدّت إلى بعضهم جذوة الثورة لم يتجاوزوا في سيرهم معها "أكثــر مــن التقليد الحرفي شكلاً ومضموناً للنموذج المصري من الثورة وليس الأصل التونسي".

فإذا أوشك الناس عربياً وعالمياً أن يتجاوزوا تونس، التي تنحشر في الطبقات كشعب ودولة بيننا وبين مصر رجوعاً إلى فكرة صديقنا العزيز في تمايز الشــعوب

والدول العربية، ومثالُ تونس لا يزال حياً ملهماً لمصر فيما بعد الإطاحة بالنظام من تفاصيل الثورة، إذا كان ذاك هو حال الناس مع تونس التي لا ينقصها شعباً ودولة شيء من قبيل الإتقان في العمل أو التقاليد المؤسسية العريقة بالمقاييس العربية فإن من الترف أن نتساءل مستنكرين: "لماذا لا يذكر الناس ثورتينا العظيمتين؟".

رغم أن الوقت لا يزال مبكّراً للحكم على ثورة لم تنتهِ بعدُ، فإن تفاصيل ما جرى حتى الآن في مصر ترجّح أنهم فعلوها حتى اللحظة بإتقان ومثابرة أكبر وأظهر مما فعلنا، يشمل ذلك مَن ثار ومن تمّت الثورة عليه حتى إذا تضمّن الموقف أفكاراً ومشاهد مزرية وسخيفة ابتداءً بانسحاب الشرطة من الشوارع والحياة وانتهاءً بما اصطُلِح على الإشارة إليه بموقعة الجمل.

لكن الأهم أن التونسيين أيضاً قد فعلوها بإتقان ومثابرة أكبر وأظهر مما قمنا به، مع إثبات التحفظ السابق بأن الحكم يشمل مقارنة الأداء خلال المرحلة ذاتها من عمر الثورة في كل الحالات، فالوقت في تونس أيضاً لا يزال مبكّراً جداً للبت في مستقبل الثورة من حيث مآلاتها وغايتها الأخيرة من الحكم الديمقراطي الرشيد.

بقي أن نذكّر بأن الحكم بأفضلية تونس ومصر علينا في تجربة الثورة لا يجب أن ينال من قيمة ثورتينا الرائدتين، كل ما هنالك أن الريادة والإجادة لا تزالان تتنازعان الأحقية بالاحتفاء ليس فيما يخص الثورات وحدها وإنما في شتى ميادين الحياة، ولسوء الحظ (أو حسنه؟) فإن الناس تنصرف في النهاية إلى الأجود غافلة ما ألهمه - أو على الأقل ما سبقه - من أعمال.

الثوّار شباب وليسوا ملائكة

لأسباب عرضنا لها بتفصيل أكبر في حديثنا عن "مسلسل الثورة المصرية" فإن الأنظار لا تزال مشدودة إلى الثورة المصرية على حساب ملهمتها التونسية من جهة، وما لا يزال مخاضاً مشتعلاً في ليبيا واليمن وسوريا من جهة ثانية. وملخص تلك الأسباب أن الناس تنجذب لـ "متابعة أخبار الثورة المصرية للأسباب ذاتها التي تشدّها إلى متابعة الدراما والفنون المصرية على اختلاف أشكالها وألوانها"، ذلك في العالم العربي، أما اهتمام الناس في العالم على إطلاقه بثورة مصر "فمن ورائه سببان: تاريخ مصر الزاخر الذي يستأثر بقسط كبير من سحر الشرق في خيال العالم الغربي، ودور مصر الإقليمي البارز لأسباب جيوسياسية معلومة".

ورأينا "كيف أن تونس هي من أطلق صرعة الثورات في المنطقة ثم تبعتها مصر مقتفية ابتداءً من أسلوب إشعال الثورة ومروراً بتفاصيل المحافظة على جذوتها ومقاومة أساليب القمع وانتهاءً بإسقاط رأس النظام ثم المطالبة من بعد بإسقاط رموزه فرداً فرداً". حتى هذه اللحظة، وللأسباب ذاتها، فإن قطوف أخبار الثورة المصرية لا تزال أدنى من غيرها من القطوف الثورية العربية الأخرى عندما يتعلّق الأمر بتفاصيل الخبر وما وراءه وليس بالخبر مجرداً.

في سياق ليس منفصلاً إلا لاعتبارات زمانية، فإن ثورتَيْ أكتوبر وأبريل السبّاقتين - وليستا الملهمتين للأسف - لا تزال كلٌّ منهما تحمل من المضامين ما يتفوق على الثورات العربية الأخيرة، وعلى نحو أدق على ما نجح من تلك الثورات في الإطاحة بالنظام ممثلاً في النموذجين التونسي والمصري تحديداً. ومن غير أن نغمط التونسيين والمصريين حقهما في التفوّق بمضامين جديدة نبشتها ثورتاهما وأهمها التنظيم المحكم والإصرار الكبير إضافة إلى القدرة على الإلهام، والأخيرة ليست هينة بحال، فإن أهم ما استأثرت به كلٌّ من أكتوبر وأبريل السودانيّين مما

غاب عن يناير التونسيين والمصريين هو القدرة على الصفح ليس بما ينحدر إلى درك التهاون مع من أجرم وإنما بما يرقى إلى آفاق تجاوز الوقوع في أسر الماضي وضغائنه وما يغري به من هوس الانتقام انتقالاً إلى الانشغال ببناء المستقبل، ولئن أخفقت أكتوبر وأبريل في ضمان المستقبل الديمقراطي فتلك قصة أخرى لا يزال التونسيون والمصريون قيدَ امتحانها.

في غمار الثورات تستشري "حمّى الجماعة"، وهي البديل المهذب لـ "حمّى القطيع" الأصدق في التعبير عن حالة الانقياد خوفاً وطمعاً بأدنى قدر متاح من التعقّل أو القناعة، وفي أحيان كثيرة بلا تعقُّل ولا قناعة، فالتعقل والقناعة يستوجبان التفكير وفي الثورة لا مجال للتفكير: إمّا معنا أو علينا، تنطبق هذه الحالة من الغوغائية الفكرية على الفريقين: الثائر ومن قامت الثورة عليه.

الثورات الأخيرة ليست صنيعة الثوّار الشباب وحدهم، يصحّ هذا المبدأ في العالم العربي إجمالاً وفي مصر على وجه أخص وأكثر دقة. فإذا كان من دعا إلى وقفة "التحرير" الشهيرة في الخامس والعشرين من يناير هو شاب بامتياز وكان من تلقف الدعوة ولبّاها هم الشباب في المقام الأول فإن تلك لم تكن البداية الحقيقية للثورة.

بداية الثورة تمثّلت في المنافذ التي أتاحها النظام المصري المطاح به للتعبير إطلاقاً لحرّيات كانت مكبوتة في العهدين اللذين سبقاه مما بات يعرف ضمناً بالجمهورية الأولى. وإذا صحّ أن الثورة المصرية كانت ضد الدكتاتورية والقمع مجرّدين فهي كما يُفترض وقبل أيّ شيء ثورة على النظام الذي قام بداية منتصف القرن الماضي والنظام الذي تلاه قبل أن تكون ثورة على النظام المطاح به أخيراً، فالدكتاتورية مجرّدة كانت أبلغ تجسُّداً في النظام الذي مثّل قيامُه ثورة تحرُّر مصرية لا تزال محلَّ احتفاء قطاعات عريضة من البشر على امتداد العالم العربي وليس في مصر وحدها، وهي - الدكتاتورية مجرّدةً - لا ريب أبيَن في المشاهد الظاهرة والباطنة للنظام الذي تلاه. من العجيب إذن أن يصرخ المصريون بأن النظام الذي أطاحوا به مؤخراً كان يجثم على صدورهم لأكثر من ثلاثين سنة من غير أن يُلمِحوا إلى جور النظامين اللذين سبقاه وأرسيا تقاليد الحكم الدكتاتوري "الأصيل" بما يجعل النظام المطاح به متنفَّساً نسبياً ظاهراً لحرية التعبير على الأقل، دون أن

يشفع له ذلك بطبيعة الحال عند النظر في تجاوزاته بعيون العدل مجرّداً وليس نسبة إلى نظام سابق وآخر أسبق. ما يدعو إلى العجب إذن أن النظامين اللذين هما أولى بالصرخة تبرُّماً من الجور المطلق وثورةً عليه باتا في مأمن حتى من النقد لمجرد أن نظاماً أكثر إطلاقاً للحريات قد باعد بينهما وبين الثوّار.

قلنا إن الثورة ليست صنيعة الثوّار ابتداءً، فإذا صحّ أن النظام الذي أطيح به لم يفتح منافذ التعبير بغرض الثورة عليه، وهو استنتاج منطقي، فإن التاريخ العريض للتعبير الحرّ على مدى العقود الثلاثة المشهودة لذلك النظام في حكم مصر يظلّ - ذلك التاريخ - صاحب الفضل الأول في التمهيد للثورة على الأقل، حتى إذا لم تكن نيّة من أذِن لذلك التاريخ بأن يبدأ ويستمرّ هي صناعة الثورة أو التمهيد لها، ومؤكّداً لم تكن نيّته كذلك. لقد مهّدت للثورة، فشاركت في صنعها بذلك، حملات صحفية معارضة وبرامج تلفزيونية جريئة وحركات سياسية مصادمة ومرشحو رئاسة سابقون دفع بعضهم الثمن من سمعته وحريّته. إلى ذلك فإن أسباباً جوهرية كالوضع الراهن للعالم والذي يمكن اختصاره في الانفتاح الذي أملته العولمة بكافة تداعياتها، وأخرى تبدو ثانوية كقناة "الجزيرة" على وجه الخصوص، هي شديدة الأثر ليس فقط في التعجيل بالثورة وإنما في كونها العامل الحاسم في إنجاح تلك الثورة.

على ذلك، لا يمكن بحال النظر إلى شباب الثورة بوصفهم أبطال الثورة الوحيدين وقد تقاسم البطولة معهم كل ما ومَن أشرنا إليه آنفاً، لكن الأهم أن الشباب ليسوا مطلقي البطولة في الثورة أو غيرها، فلا أحد يمتلك البطولة بذلك المفهوم المثالي، ولا استثناء على مدى الثورات لمن يقرأ التاريخ غير منحاز إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء.

طهْرُ الثورة فكرةً وفعلاً مجرّدَين - بوصفها ثورة على الظلم - لا يستتبع مؤكّداً طُهْرَ الثوّار فرداً فرداً ولا حتى طُهْرَهم مجتمعين إذا كان المقصود بذلك الاتفاقَ على مشروعية وتجرُّد كل فعل يتبع ثورتهم أو يكمّلها. اندساس متملّقين وانتهازيين بين الشباب الثائر أمر وارد لا يمكن نكرانه بحال مهما تعالت دعاوى البعض إلى مجرد رفض الهمس بالفكرة، لكن الأخطر لا ريب أن يُحجر على أحد التفكير في معارضة تفاصيل أفكار وأفعال الثوّار اللاحقة بوصفها الطهر وقد تجسّد

قولاً وعملاً. بذلك يقع الثوّار وأنصارهم من الشباب وغير الشباب في ما أنكروه على من أطاحوا به مِن وَهْم احتكار الحقيقة والصواب احتكاراً مطلقاً ينفي المعارضة جملة وتفصيلاً، وإذا كان ذلك مفهوماً كجزء من "حمّى القطيع" التي تجتاح الناس مع الأزمات الحادة فلا أطهر للثورة من أن تتدارك تلك الحمَّى بعلاج سريع المفعول طويل الأثر يعينها على النظر إلى نفسها بوصفها مشروعاً لنظام حكم جديد ستكون له حسناته وسيئاته، والأخيرة هي الأكثر تربُّصاً واستدراجاً.. على الأقل بسبب الخبرة المفتقدة إزاء الحكم الديمقراطي، أو قُلْ الحكم مطلقاً، وبدافع الأفكار التي لا تزال تحلّق في السماء.

نتحدّث عن الديمقراطية ونعني غيرها

نكاد نجمع - في غمرة نشوتنا بديمقراطية وليدة أو تَوْقِنا إلى أخرى طال غيابها - على أن الديمقراطية تضمن التداول السلمي للسلطة التي تكون فيها الكلمة للشعب من خلال ممثليه المنتخَبين وعلى رأسهم رأسُ السلطة نفسه. ولكن التداول السلمي للسلطة على ذلك النحو هو في الواقع جزء من التعريف المبسّط للمصطلح وليس ما تضمنه الديمقراطية كما نريد أساساً من تلك العبارة.

لا أحد، ولا حتى أرفع مراكز البحوث الاستراتيجية، يمكنه أن يقطع بحكم جازم حول الشكل السياسي في أيٍّ من بقاع العالم بعد خمسين سنة، فالتحوّلات في أشكال الحكم هي باستمرار دراماتيكية حتى إذا أعقبت أشكالاً للحكم استمرّت طويلاً. الانتقال الحادّ في السلطة من شكل إلى آخر لا يستأذن مركزاً للبحوث الاستراتيجية في تحقيق رؤية تنبّأ بها أو موافقة أخرى جزم باستحالة وقوعها، وهكذا فإن دور مراكز البحوث - بوصفها أحد أبرز أشكال التفكير السياسي رشداً - يكاد يشبه دور الناقد الرياضي الذي يجلس في ثقة مبيِّناً أسباب خسارة هذا الفريق أو ذاك حتى إذا كان قد قطع بفوزه قبل انطلاق المباراة بقليل، ولا يخفى ما في ذلك الصنيع على أية حال من فائدة مرتجاة - على العملية موضوع النقد - وإن لم تكن ملموسة بشكل مباشر وقريب.

نقول خمسين سنة من باب الحديث عن أمد غير منظور وليس إمعاناً في تحديد نصف القرن تماماً وكمالاً، ولكن الاستدراك واجب تأكيداً لإمكانية الحديث عن خطط استراتيجية لخمسة عقود تُعنى بالتنمية الاقتصادية مثلاً، فذلك أمر جائز في بلاد استقرّ فيها شكل الحكم السياسي لأضعاف تلك المدة بما ارتضاه الناس وحقق تطلّعاهم في الحياة، أما التنظير السياسي في تلك البلاد فمن شأنه إذا كان عميقاً أن ينصبّ حول العلاقات الخارجية مع دول العالم القاصي منها والداني أكثر من أن

يدور في فلك نظام داخلي استقرّ شكلاً ومضموناً حتى بات مسيَّراً بقوة دفع ذاتي، وعليه فإن عمل جميع طوائف الأمة إزاء نظام سياسي معقد يسير بتلك التلقائية المُجمَع عليها يكاد ينحصر في مراقبة حركة النظام تحسُّباً لما قد يتدخل خارجياً من العوامل فيربكها، ووقوع ذلك الخارجي من العوامل أمر بالغ الصعوبة فضلاً عن كون حدوثه بشكل دراماتيكي احتمالاً بعيداً لم يحدث نظيره بعدُ في أيٍّ من الأمم الغربية الأرقي ديمقراطياً.

آفة العالم الثالث مع ديمقراطياته، التي حدثت والمتطلّع إلى حدوثها تأرجحاً بين حلم بعيد وواقع متقلّب، أنه لا يرى أفضل من الغرب نموذجاً يُحتذى، وهو بذلك يتجاوز عاملين بالغَيْ الأهمية: الأول بُعدُ ما بين الديمقراطيتين تاريخياً من حيث العراقة واتصال النجاح، والثاني بُعدُ ما بين العالمين اجتماعياً وثقافياً ودينياً بما يجعل من المستحيل استيراد التجربة من غير إجراء المئات من عمليات التجميل لموافقة المقاييس المحليّة للقبول في هذه البقعة أو تلك من العالم غير الغربي (تجاوزاً عن غيره من المسميات المثيرة للخلاف، ومنها "العالم الثالث").

الحديث إذن عن الديمقراطية في هذه البقعة من العالم يعني ضمناً الحديث عن شيء مغاير إلى حد بعيد لما يحمله ذات المسمّى من التداعيات في العالم الغربي حتى إذا كانت الدلالات المتضمنة في المصطلح متشابهة أو متطابقة في الحالين. نتحدّث عن الديمقراطية - اشتياقاً وتطلُّعاً - ونعني في الغالب مشروع الديمقراطية في أفضل الأحوال، المشروع بمعنى الفكرة أو بداية محاولة تطبيق الفكرة، وذلك أحسنُ الأحوال لأن الفكرة نفسها محل اختلاف عندما نلج عبر المصطلح نفاذاً إلى دلالاته وتطبيقاته إقليمياً ومحلياً.

نتحدّث عن الديمقراطية فنعني الحريّة، والديمقراطية ليست من مرادفات الحرية لسببين: الأول عام يتمثّل في أن الحرية - معنىً مجرّداً - إنما هي من المعاني المثالية التي لا تتحقق في الديمقراطية إلا من وجهة نظر نسبية ينبغي التشديد على نسبيّتها بصفة خاصة في مجتمعات مثقلة بالتقاليد والأعراف والتفاسير التقليدية للتعاليم الدينية على اختلافها، والثاني خاص يتمثّل في أن أيّاً من الأحزاب المؤثرة في الحياة السياسية في مجتمعاتنا لا يتنسّم عبير الحرية داخل أروقته الخاصة إن عملياً أو تنظيرياً، فكيف يبشِّر بالحرية - وإن على صعيد نسبي - من الأحزاب مَن لا

يعرف كيف يستنشق عبيرها ويتيحه للآخرين في ما ملك من محيطه السياسي الأدنى؟، دع عنك ما وراء ذلك مما هو أعمق من المعاني الأكثر تجذراً واتصالاً بمفهوم الحرية، فامتلاك أيٍّ منّا بوصفنا مواطنين - صالحين وغير صالحين على السواء - لقدر معتبر من الحرية فكراً أو قولاً أو عملاً أمرٌ مشكوك فيه بقوة، بل يكاد غياب الحرية - بتجلّيها الفاعل ومعناها الملهم - في الحياة الشخصية لأيٍّ منا يكون مسألة محسومة تماماً.

نتحدّث عن الديمقراطية بما يفيد في مجمل الأحوال ابتهالاً من أجل حياة سياسية أفضل. تلك نية حسنة وتطلّع مشروع، غير أن خطأين يتربّصان بما هو حسن ومشروع من نوايانا وتطلّعاتنا: الأول أننا نسحب المصطلح على علّات فهمنا له فنحمّله من دلالاته الأصيلة كما في القواميس السياسية والحياة الغربية ما لا ينطبق على حياتنا النامية في السياسية وغيرها من أنماط العيش على كافة الأصعدة، والثاني أن كلاً منّا يتطلّع إلى الديمقراطية (بالمعنى الفضفاض للكلمة) - ويستنكر غيابها في الوقت نفسه - في غيره دون أن يتساءل عن القدر الذي تجلّى منها في فكره وسلوكه، يستوي في ذلك عندنا الفرد والجماعة.. أي فرد وأية جماعة.

ثورتانا وثورات العرب

حقوق الريادة محفوظة

مهما يكن من اختلاف مع الرجل، وما أكثر بواعث الاختلاف حول الدكتور الترابي وأفكاره، فإن رؤيته لثورتي أكتوبر وأبريل السودانيتين لا يمكن تجاوزها بحال، فهو من أبرز صُنّاع الأولى وأظهر الشهود المؤثّرين على عصر الثانية إلى حدّ الانقلاب عليها لاحقاً. وعليه فإن الرجل شاهد على الثورة – مفهوماً – في كلا الاتجاهين من واقع المشاركة لا المراقبة فحسب، ولا مذمّة متضمّنة تعريضاً في التعبير الأخير على أية حال، فبتجاوز إغراء محاسبة الناس على مواقفهم السياسية المتقلّبة يمكن الوقوف في سيرة رجل بحجم الترابي – فكراً وتجربة سياسية – على ما من شأنه أن ينزل بأحكامنا على مفاهيم كالثورة والديمقراطية والحرية من سماوات المثالية المجرّدة إلى الأرض التي وقع عليها المفهوم ونقيضه، أو قل المفهوم ذاته من وجهتَيْ نظر مختلفتين إلى درجة التناقض أحياناً.

في لقاء غير بعيد معه، يرى الترابي أن أكتوبر وأبريل هما ثورتا "صفوة في العاصمة" بينما الثورات العربية الأخيرة "شعبية.. فيها مدّ شعبي كامل"، وفي موضع سابق من اللقاء نفسه يقول الرجل: "إن الشعب من قبل قام في انتفاضة بأكتوبر وسبق الآخرين..". ورغم أن اللقاء عرض للثورات العربية الأخيرة بصورة واضحة فإنه لم يتطرق إلى المقارنة بين ثورات العرب الراهنة وثورتَيْ السودان السابقتين إلاّ بقدر ما دعا السياقُ الترابيَ نفسَه إلى عقد المقارنة كما في المثالين الواردين آنفاً على سبيل الاقتباس الحرفي الذي يصعب معه تحليل آراء الرجل في المقارنة بين الحالة العربية الراهنة وما سبق من تجارب السودان – فضلاً عمّا هو متوقّع – على صعيد الثورة.

ولعل سخونة الوضع العربـــي الحالي، إضافة إلى المثالية التي تكتنف الناس في لحظات النشوة الثورية، لا تسمح بأن يُعنى كثيرون بترف التفكير في "مَـــن ســـبق مَن؟" أو "مَن فعلها أفضل من الآخر؟"، غير أن محاولة الإجابة على ســـؤالين مـــن ذلك القبيل مسألة لا ضير فيها، بل هي في تقديري من الأهمية بمكان عظيم خاصة عندما يكون القصد من ورائها القفز إلى السؤال الأعمق عن أولويّات مـــا تجـــب الثورة عليه مفاضلةً بين هذا النظام وذاك من جهة ومفاهيمنا الاجتماعية والثقافيـــة عن الحرية بوصفها معنى مجرّداً وتجلّياً عمليّاً في حياتنا على كافة الأصعدة من جهـــة ثانية.

وإذ لا ريب عندي في أن الأوْلى بالثورة عليه هو مفاهيمنا المُرائية عن الحريّـــة على المستويات الاجتماعية والثقافية ومن قبلُ الشخصية بإســـقاط نفســـي، فـــإن مذهب البعض في رفض ضرورة أسبقية إحدى الثورتين على الأخرى أمرٌ جـــدير بالنظر، كون الثورة على مفاهيمنا البالية حول الحرية وغيرها من معاني الحياة الـــتي تبدّلت حديثاً معركة فكرية واجتماعية طويلة الأمد لا ينبغي أن تقف عائقاً عـــن التفكير في الثورة على نظام مستبدّ ليس في بقائه على أية حال ما يضمن ازدهـــار الحرية كمفهوم في نفوس الناس وحياتهم الاجتماعية على أقلّ تقدير.

ورغم ما في الرأي الأخير من وجهة نظر جديرة بالتأمُّل فإن القراءة العمليـــة للتاريخ – لا سيما تاريخنا القريب – جديرة بتأمُّلٍ أعمق، إن لم تكن أدعى مباشرة إلى الانحياز للرأي القائل بضرورة التركيز على الثورة على المفـــاهيم الاجتماعيـــة والفكرية في حياتنا قبل الثورة على من يحكم تلك الحياة سياسياً.

ليس أخطر على ثورة تنجح في الإطاحة بحكم مستبد من الإحبـــاط الـــذي يتلبّس النفوس عقب الفشل في إفشاء حكم ديمقراطي عادل لنظام جديد أتيحت له الفرصة كاملة كي يعبِّر عن آمال شعب تطلّع إلى الحرية وضحّى من أجلها بصدق وتجرُّد عظيمين. ولعل من أبرز أسباب "تأخُّر" الثورة في السودان غيابَ الثقـــة في البديل الذي أتيحت له الفرصة أكثر من مرة وأخفق في تحقيق تطلُّعات الأمـــة بمـــا أورثها الإحباط، حتى إن الحديث عن انقلاب وشيك كان يملأ أرجـــاء العاصـــمة أواخرَ أيام الديمقراطية الأخيرة كما لو كان ذلك الانقلاب المرتقب بمثابة الخـــلاص من فوضى سياسية عارمة وليس مجرد خبر يتناقله الناس في فضول وثقة.

ولكن الأخطر من أسباب "تأخر" الثورات العربية ليس ما عندنا في السودان على نحو ما رأينا، فللجزائرين - إن صحّ أن ثمّ ثورة تأخرت بدورها - من الأسباب على ذلك الصعيد ما هو أدهى وأمرّ، فالديمقراطية في الجزائر كانت خياراً أورث إحباطاً منقطع النظير ليس بسبب فشل تجربة أتيحت لها الفرصة وإنما بسبب الإجهاز على التجربة وهي تُولد بصورة وحشية راح ضحيّتها من الجزائريين ما كاد يؤسس للقب جديد لبلد المليون شهيد لولا أن مقام القتل في الحالة الأخيرة كان أشدّ مرارة وأكثر التباساً من أن يدعو إلى الفخر، ولا تزال الحالة الجزائرية في مقام الثورات "المتأخرة" أشد مرارة وأكثر التباساً من أن تسمح بالتنظير وتأذن بالمبرّرات الوجيهة حتى قياساً إلى الحالة السودانية نفسها.

لا يزال مفهوم الحرية مجرّداً محل خلاف جوهري في العالم العربي بسبب تغلغل مفاهيم كالقبلية والطائفية في بنية المجتمعات العربية قاطبة وليس بسبب نزعة مجرّدة عند العرب للسيطرة طلباً للاستبداد مطلقاً. ولا يكاد بلد عربي يسلم من القبلية أو الطائفية وأحياناً الاثنتين معاً، فمجتمعنا السوداني على سبيل المثال قبلي كما هو معلوم، وإذا كان المصريون - على سبيل المثال أيضاً - قد نجحوا إلى حدّ بعيد في إقصاء القبلية من المجتمع المصري في الوجه البحري من بلادهم فإن كثيراً من أنحاء الصعيد لا يزال مجتمعات قبلية بامتياز، لكن الأخطر في مصر هو ما يتهدّدها من طائفية. على أن المثال الأكثر مدعاة إلى النظر كونه الأحفل بالدلالات في هذا الصدد هو لبنان الذي تبلغ فيه الحرية الفردية اجتماعياً وفكرياً مستويات قياسية حتى بمعايير عالمية بحتة بينما البلد برمّته مستغرق تماماً في الطائفية شكلاً سياسياً تُدار به البلاد بما يكاد يكون مقنّناً - كما يتجلّى في الشرط المذهبي لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء - وبما يجعل الديمقراطية الأعرق والأرقى عربياً مشكوكاً في جدواها ومدعاة إلى الشعور بالخجل عند المقارنة بنظيراتها في العالم الثالث وليس الغرب بأية حال.

بالعودة إلى حديث الترابي الأخير فإن صفوية أكتوبر وأبريل في السودان وانفراد العاصمة بشرفهما الأعظم لا تقلّل من مقام الثورتين الكبيرتين، ولا أظن الترابي نفسه أراد معنى من ذلك القبيل. غير أن نظرة متمهّلة في الثورات العربية الأخيرة، خاصة ما نجح منها في الإطاحة بنظام الحكم في تونس ومصر، ترجّح أيضاً

أن الذي صعد بالثورة إلى حيث حققت أهدافها في الإطاحة بالنظام هناك هي الصفوة أيضاً، ذلك أن الصفوة إذا كانت تعني الطليعة فإن الشباب في تونس ومصر هو طليعة بامتياز ليس لما امتلكه من جراءة اقتحام الأنظمة في عقر معتقداتها الراسخة وقناعاتها المتغطرسة فحسب وإنما قبل ذلك لامتلاكه ناصية التقنية الحديثة التي كان لها الدور الأبرز في استنفار باقي قطاعات الشعب ومنها الصفوة بمعناها النخبوي الصرف فكرياً وسياسياً.

غير أن الأهم هو أنه مهما شاب ثورتينا من قصور، ومهما تفوّقت الثورات العربية الراهنة في بعض أشكالها ومضامينها على أكتوبر وأبريل، فإن حقوق الريادة في صنع الثورات الحديثة عربياً تظل مسجّلة باسم السودان بلداً لا يضيره أنْ تجاوزته بعض البلاد العربية مؤخراً بالجديد من تقنيات صنع الثورة وإفشاء مضامينها على كل صعيد قدرَ ما يضيره أنه – وبعد أكثر من ربع قرن من آخر ثورتَيْه – لم يخرج على الناس بمقدّمات تجربة رائدة لإرساء أسس أصيلة لمفهوم الحرية والعدالة في المجتمع تفيد منها ثورة مرتقبة عوضاً عن أن تكون الثورة عالة على مجتمع متخم بالمفاهيم المُثقِلة – قبلياً وطائفياً وأبوياً – فتذهب الثورة آخر المطاف ضحية المجتمع برمّته وليس بسبب ثورة مضادة من أي قبيل.

يثور السوداني ولا يفقد حكمته

تفضل قارئ مقدَّر بالتعقيب على حديث "ثورتانا وثورات العرب.. حقوق الريادة محفوظة"، والتعقيب مما يثري الحديث سواءٌ أكان تأييداً لما جاء فيه أو مخالفة له أو لبعضه. ولعل من أول ما يلفت النظر بتأمُّل ثورتينا أن جدالاً عميقاً يدور حول بعض أظهر عناوين الثورتين – وليس أدق تفاصيلهما فقط – في حين لا يزال كثيرٌ من أبرز الشخصيات المشاركة في صنع الثورتين بيننا يتعاطى الفكر والسياسة بذات الحيوية التي كانت في ستينيّات القرن المنصرم. يجب ألاّ نسارع فنرفض فكرة الخلاف جملة واحدة، فالخلاف من الظواهر الصحيّة في الحياة إجمالاً، وهو من قبلُ ظاهرة طبيعية ومنطقية لا سبيل إلى تلافيها، غير أنه يغدو مشكلة تستوجب التدخل العاجل والتناول المتعمِّق عندما يتعدّى تفاصيل حياتنا إلى عناوينها الرئيسية في العقيدة والفكر والسياسة، والأخيرة هي الأظهر في هذا الصدد بوصفها مثاراً للخلاف وليست محلاً له فحسب. ولكن بنظرة متأنية نتبيّن أن السياسة بريئة إلى حد كبير مما تُرمى به من همّ على ذلك الصعيد، فهي بمثابة الفعل الأسمى – على مستوى الحياة العملية – الذي يجسِّد ذروة ما وصل إليه الناس من الرُّقيِّ في سائر مناحي حياتهم ومناشطها، وعليه فإن الخلاف الحادّ لأي مجتمع في السياسة إنما هو انعكاس لاضطراب ذلك المجتمع فكرياً وعقائدياً، بل واجتماعياً من قبل، عندما يرتبط الأمر بنقلات حضارية عميقة وعريضة وليس بمجرد قيم مثالية كانت مفصّلة على مقاس حياة بسيطة عفا عليها الزمان ولا يزال الناس يتشبّثون بإلحاح بما بقي من خيوط شمسها وهي تأذن بالمغيب.

المعلومات الواردة في تعقيب القارئ الكريم ثرية لن نختلف حولها حتى إذا كان بعضها بحاجة إلى تمحيص أو على الأقلّ تعقيب موازٍ بغرض إعطائه قيمته التي يستحقها دون زيادة أو نقصان، ومجمل ما يمكن أن نتفقَ حوله أن للجماهير

مشاركة فاعلة في ثورة أكتوبر - المثال الذي تعرّض له التعقيب بالتفصيل - لم تكن محلاً لخلاف كبير، فالخلاف كان ابتداءً حول مفجّر الثورة ومُحرِّكها الذي قادها حتى بلغت أهدافها: هل هو الشعب أم الصفوة؟. والشاهد على دور الصفوة في تفجير أكتوبر ثم تحريكها ليس كلام الترابي المشار إليه في لقاء قريب فحسب، فالأمثلة الدالّة على تلك الوجهة في الرأي متاحة بلا عناء: منها على سبيل الاستشهاد العابر ما خطّه الأمريكي كليف تومسون - وهو شاهد على الثورة حين كان محاضراً في كلية القانون بجامعة الخرطوم أيامها - ونشر مسلسلاً بجريدة الأحداث بداياتِ صدورها عن ترجمة بدر الدين الهاشمي ثم ضمّه كتاب منفرد لاحقاً، ومنها كذلك سلسلة مقالات نشرتها الجريدة نفسها لمحمد المكي إبراهيم أوائل هذه السنة يعيد فيها المفكر السوداني البارز رؤيته لأكتوبر بعد زهاء نصف القرن على انطلاقتها بوصفه مشاركاً في أحداثها وليس شاهداً على عصرها فحسب.

على أن أهم ما يجب التأكيد عليه في هذا المقام هو أن ثورةً ما لا يمكن أن يصنعها الشعب مطلقاً هكذا بدون موجِّه ملهم يقود الثورة إلى غاياتها حتى إذا كان ما فجّرها هو بالفعل حدث عفوي صدر عن أحد رموز الشعب البسيطة. وفي حديثنا موضوع التعقيب قلنا إن "الذي صعد بالثورة إلى حيث حققت أهدافها هناك (في تونس ومصر) هي الصفوة أيضاً، ذلك أن الصفوة إذا كانت تعني الطليعة فإن الشباب في تونس ومصر هو طليعة بامتياز ليس لما امتلكه من جراءة اقتحام الأنظمة في عقر معتقداتها الراسخة وقناعاتها المتغطرسة فحسب وإنما قبل ذلك لامتلاكه ناصية التقنية الحديثة التي كان لها الدور الأبرز في استنفار باقي قطاعات الشعب ومنها الصفوة بمعناها النخبوي الصرف فكرياً وسياسياً".

هكذا إذن لا يمكن الحديث عن ثورة يقودها الشعب بملايينه بصورة محكمة التنظيم دون الحاجة إلى فضل طليعة من أي قبيل ترشده إلى تفاصيل الإطاحة بنظام مستحكم خطوة بخطوة، وربما لا تكون تلك الطليعة سوى الشباب المستنير كما رأينا في مثال ثورات العرب الأخيرة على الرغم من أن مفجِّرها الأول كان رجلاً لا يحمل أي قدر من العقائد الثورية في رأسه - بغض النظر عن كونه جامعياً - وإنما عربة يدفعها وعليها كومة من الخضروات. دور الصفوة الفكرية والسياسية في

أكتوبر تحديداً لا يمكن تجاوزه ليس مقابل دور الشعب في الثورات العربية الأخيرة وإنما مقابل دور الطليعة من شباب تلك الثورات. الأهم أن صفوة أكتوبر لم يكن دورها على حساب الجماهير وإنما مكمّلاً ومرشداً لها في آن واحد، ولا يضير الجماهير على أية حال أن تكون الصفوة قد ألهمتها حتى إذا كان ذلك محلاً للجدل لدى البعض.

ليس بعيداً عمّا سبق، وفي سياق الحديث موضع التعقيب والذي قارن بين ثورتينا وثورات العرب الجارية، فإن ما تفضّلت به أكتوبر وأبريل لم يكن مفهوم الريادة في الثورات العربية الحديثة فحسب وإنما بعض أروع ما تجلّى عنه الخلق السوداني النبيل. ما يقال عن ردّة فعل السوداني الثائرة انتقاماً لكرامة يُفكِّر أحدهم في العبث بها بما يصل إلى حدّ "الحماقة" أمر يصعب إنكاره، وإذا كان من الصعب تجاوز الإقرار بـ "الحماقة" كردة فعل سودانية شهيرة فيما عدا ذلك من المواقف الجديرة بالرويّة، فإن "حماقة" السوداني لا تخرج عن كونها تجلّياً لصدقه المطلق حتى إذا أفضت إلى التفريط في الانتفاع بما يكمن وراء الصدق في الاستجابات المعقّدة من المكاسب.

مهما يكن من "حماقتنا" بما لها وما عليها، فإن ثورتينا المتباعدتين تشهدان بأننا كنّا الأكثر حكمة بين من ثار من العرب فيما أعقب الثورة من ردود أفعال، ففي السودان لم تشهد أيٌّ من تجلّيات الثورتين انشغالاً كذلك الذي نطالعه الآن في تونس ومصر بمحاكمة رموز النظام السابق بما هو أقرب إلى الانتقام منه إلى القصاص. لكن الصورة الأبلغ في مشهد الحكمة السودانية التي لا تعصف بها ثورة يتمثّل في إحجام السودانيين عن استغلال لحظة حرجة من تاريخ بلادهم لتحقيق مكاسب "فئوية" بالتجمهر أمام هذا المبنى الحكومي وذاك مرة من أجل التثبيت في وظيفة وتارة مطالبة بزيادة الأجور وحيناً بدافع الشكوى من صعوبة الامتحانات، وما وراء تلك التجمعات السلمية - التي تهدف إلى ليّ ذراع كل مسؤول - من التجاوزات التي تُرتكب استغلالاً لغياب سلطة أمنية متمرّسة أدهى وأمرّ.

على أن الإقساط يقتضينا الإشارة إلى أن ما يشهده البَلدان اللذان بُحِثت فيهما الثورة، وخاصة مصر، لا يمكن ردّه إلى تفوّقنا الأخلاقي مجرّداً عن بساطة حياتنا الاجتماعية والسياسية مقابل تعقيدها هناك.. وخاصة في مصر مجدداً. كما

أن ثورتينا قد وقعت أولاهما في ستينيات القرن الماضي والأخرى في ثمانينيّاته ومنظومةُ الناس الأخلاقية كانت لا تزال أشدّ تماسكاً بقدر ما كانت منظومة حياهم المدنية أوْهَى تعقيداً وأقلّ انفتاحاً في ذينك الزمانين على بعد ما بينهما.

التحدِّي الأجدر بأن يلتفت إليه السوداني هو كيف يظل محتفظاً بحكمته وهو يرقى سلّم الحياة المدنية المعقّدة.. بعيداً عن سؤال الثورة: تقوم أو لا تقوم؟، فتلك ليست القضية.

الخد الأيسر والساطور

على خلفية احتكاك عابر على الطريق في إحدى مدن صعيد مصر الصغيرة سأل القسيس الإنجيلي - ضخم الجثة عريض المنكبين - في غضب مسلماً متشدِّداً: "بتشتمني؟"، فرد الأخير: "أيوا بشتمك"، فما كان من القسيس سوى أن وثب على المسلم المتشدِّد واقتاده إلى دكّان جزار قريب ومال عليه بالساطور، فخرج الجزار صاحب المحل يستنجد بالمارّة: "الحقونا يا جماعة القسيس عاوز يقتل الراجل"، وحين تدافع الناس إلى المحل لم يكن فض الاشتباك بحاجة إلى مجهود عسير لأن القسيس أصلاً لم يكن فيما بدا ينوي الذهاب بفعلته أبعد من "التهويش" (دلالة - كما في مصر وغير بلد عربي - على الفعل يُقصد به الترهيب لا غير). بعدها لم تتردّد الكنيسة في إقصاء واعظها من منصبه، فمهمّة القسيس الأولى كما هو معلوم إرشادُ الناس إلى أهمية التسامح مع الآخرين مهما بالغوا في الأذي لا الوثوب عليهم بالساطور عند أول مفترق شتائم.

كنت سأتردد طويلاً في قبول القصة لولا أن من يحكيها صديق أثير مشهور بيننا بدماثة خلقه وغيرته على قومه من الأقباط، كما أن فكرة أن يخلو وسط - أي وسط - من الشاذين على قواعده مسألة غير مستغربة بحال في الحياة، فالموقف ذاته كان من الممكن أن يرد مقلوباً بحيث يتبادل القسيس والمسلم المتشدِّد الأدوار، وليس من قصص الخيال الديني ما رُوي عن رجال دين مسلمين تجاوزوا في سيرهم تعاليم الإسلام بما يفوق الوثوب على عابر سبيل بساطور لخلاف في الرأي من أبواب تفوق "التهويش" طولاً وعرضاً.

القصة وردت في سياق ما يحكيه المصريون العائدون من أول إجازة سنوية بمصر عقب الثورة، وإذ تتباين النظرة إلى البلد بتباين الناظرين ومواقفهم المسبّقة من نظام الحكم الذي سقط ومن الثورة فإن الثابت أن انفلاتاً ليس أمنياً

فحسب قد حاق ببلاد اشتهرت باستقرارها على مدى العقود الأخيرة استقراراً لم ينغصه على نحو مشهود - حتى بالرجوع إلى النصف الثاني من القرن العشرين بأسره - سوى مهدِّدات خارجية. نقول انفلاتاً ليس أمنياً فحسب لأن الانفلات الأمني يجرّ سائر مناحي الحياة إلى الانفلات، وعليه فليس من الحكمة الحديث عن انحلال أمني واستقرار مزعوم في غير الأمن من أوجه حياة الناس كما يرد في حديث العائدين من إجازاتهم السنوية من المصريين المنافحين عن الثورة جملة وتهليلاً.

ولكن الحديث عن المشاكل الأمنية يجب أن يؤخذ بحذر، فليس معنى ذلك أن الناس تمشي في شوارع مصر وهي تتلفت يميناً ويساراً وتنظر وراءها من باب الريبة والخوف، فاستقرار بلد كبير كمصر تحكمه المؤسسات إلى حد بعيد - بمقاييس شرقية - لا يمكن أن ينهار بين عشية نظام دام عقوداً وضحى ثورة اشتعلت في أيام بحيث تسيطر على البلاد عصابات الشوارع. وكان صديقنا الأثير نفسه يقدِّم - وهو يقصد عكس ذلك - الدليل على أن الأمن والخير لم يفارقا مصر تماماً عندما يحكي عمّا صادفه من مشاكل وهو يتجوّل في أسواق القاهرة للتبضُّع وفي بعض مدن الصعيد المجاورة لزيارة أقاربه بل وعلى ساحل البحر الأحمر وهو يتوسّد رمال شواطئه الناعمة على سبيل الاصطياف، وذكَّرَنا بعضُ الأصدقاء الماكرين من أنصار الثورة بأن ما يحاول الرجل إقناعنا به من عبث الثورة وما تبعه من انفلات أمني - وحاله كتلك من التجول في مدن مصر لأغراض شتى - يشبه ما تحاول النكتة الشهيرة تأكيده من حال الأسرة التي ضرب الفقر فيها أطنابه بحيث شمل الوالدين والأبناء والخادم والخادمة والمربّي والمربيّة والسواق والجنايني.. إلى آخر السلسلة الطويلة من الخدم والحشم.

يقول البعض إن الثورة في مصر قد سُرقت، والأرجح عندي أنها وُلِدت مسروقة، فالشباب الذي فجّر الثورة لم تكن لديه تجربة سياسية ناضجة أو حتى غير ناضجة، ذلك أن تجربة أحزاب المعارضة نفسها ليس من الممكن وصفها بالنضج وهي لم تجرِّب العمل السياسي من موقع المتنفّذ لا المنظِّر، وذلك بالتأكيد ليس ذنبها وحدها بمعزل عن الحزب الذي كان حاكماً، غير أن هذا سياق نفضِّل أن يكون موضعه ليس هنا لما يعتريه من التفاصيل المتشابكة.

إذا اتفقنا إذن على أن الشباب الذي ثار لم يكن ذا تجربة سياسية يُعتدّ بها من أي قبيل، فإن نوايا ذلك الشباب الحسنة – على افتراض اتفاق جدلي حول ذلك الحسن لنوايا الجميع – ليست كافية لإنفاذ أغراض الثورة حتى إذا أسست بنجاح منقطع النظير لقيامها. وإذا كان شباب الثورة، وأنصارها بعد النجاح من "المتحولين" وسواهم، ينحون باللائمة على "فلول" النظام السابق فإن الأخير لا يضيره أن يُلام على يقظة فلوله وهمّتهم بعد أن هوى آسفاً على شيخوخته، ولوم النظام السابق على مآل الأمور السيء حتى الآن يدخل من جهة ثانية في باب سلخ الشاة بعد ذبحها فهو لن يزيد الشاة موتاً، وليس في وسع صنيع من ذلك القبيل سوى أن يكون في أفضل أحواله بمثابة "الشماعة"- كما في الوصف الشهير – التي يعلّق عليها الثوّار وأنصارهم فشلهم في الصعود بالثورة إلى مرتبة النجاح في الجهاد الأكبر الذي هو تأسيس حياة راشدة وعادلة وآمنة في أعقاب تلك التي ولّت ولم تكن تستحق أيّاً من تلك الأوصاف كما في زعم الثوار، وهو زعم لا يخلو تماماً من الوجاهة على كل حال.

القول بأن ثم ضغوطاً خارجية، إن على المجلس العسكري أو غيره من القوى التي باتت فاعلة في حكم مصر الجديدة، هو أيضاً بمثابة "الشماعة" التي يعلّق عليها آخرون أخطاء ثورة لا تعرف حتى الآن كيف تتجاوز جهادها الأصغر بذات النجاح إلى حيث تؤسس للحياة الجديدة بتعقيداتها فائقة الاشتباك، فليس من واجب أية جهة – سوى الحادبين على الثورة – أن تتفضل بإزالة تلك الضغوط عن كاهل المجلس العسكري، وليس متوقعاً من "فلول" نظام سقط أن يركنوا مستسلمين – وبيدهم كثير من مفاتيح السياسة وأسرار الحكم والسلطة – إلى عهد جديد يتربص أنصاره بهم الدوائر ليل نهار.

ما جدوى ثورة لا تعرف كيف تحمي نفسها؟، ذلك سؤال هام ومحرج حتى إذا لم يكن على الثوار تحمّل وزر الإخفاق في الإجابة عليه، فقصارى فخر الثوار إذا لم يُكتب لثورتهم نجاح أبعد من الإطاحة بالنظام الذي بات قديماً أن يدخلوا التاريخ في زمرة الذين أبطلوا باطلاً ولم يعرفوا كيف يحقون الحق، وكثير من أولئك الذين يشملهم هذا الوصف إنما هم في الواقع أبطلوا باطلاً ثم شرعوا في إنشاء باطل جديد ظناً منهم أنه الحق، وليس مَثَلُ ثورة الجيش المصري على الملك فاروق ببعيد.

عندما يقول روبرت فيسك، وهو صحفي غربـــي يقدِّم لقضايا العرب ما لا يقدمه مائة من الصحفيين العرب، والقول للصحفي الفلسطيني جهاد الخازن، عندما يقول فيسك بأن الثورة المصرية قد اعتراها خطأ ما فإن ذلك قـــول يحمـــل مـــن الدلالات ما يجب الوقوف عنده مليّاً، فالرجل ليس فقط ممن يوصف كلامهم على هذا الصعيد بأنه مُنـــزَّه عن الغرض بل هو كلام على الثورة شهد به شاهد مـــن أهلها (أهل الثورات على تلك الشاكلة أيّاً ما كان جنسهم)، فضلاً عـــن مهنيـــة الرجل في النظر إلى الأمور، وهي مما عناه الخازن على الأرجح في تزكيته الصحفي الغربـــي إضافة إلى الإشادة بمواقفه المبدئية.

الخطأ الذي اعترى الثورة في مصر ليس غريباً ولا مستبعداً، فاتحاد طائفة مـــن الناس على خصم مشترك مسألة لا يكتنفها من الصعوبة ما يكتنـــف اتفـــاقهم في الرؤية لحكم بلاد لا تزال الطائفية الدينية واختلاف المذاهب والرؤيات بين أبنـــاء الطائفة ذاتها، إضافة إلى النـــزعة العربية والشرقية مجملاً إلى الوقوف عند مكـــامن الاختلاف، أموراً شائعة ومتغلغلة من المستحيل تخطيها في لمح ثورة.

ليس أخطرَ ما يُخشى عليه من الضياع بضياع الانضباط الأمني في مصر عقب الثورة الاستقرارُ الاقتصادي وما يتبعه من تنمية ونهضة شاملة، أخطرُ ما يُخشـــى عليه من الغياب هو الإرادة المستقلة، فمن دهاء الغرب أنه يعدّ لكـــل ســـيناريو في الشرق ردّاً مقابلاً يهلّل فيه لنظام الحكم الجديد في الوقت الذي يحيـــك حواليـــه خيوط التبعية في نسختها الجديدة.

من أجل ذلك فإن أهم ما يجب أن ينشغل به الناس في هذه البقعة من العـــالم المحتقنة بالمباديء العقائدية هو العمل في ظل هذا النظام من الحكم وذاك، وفي ظلال هذه الثورة ولهيب تلك. أما أخطر ما يتهدّد نهوض أمة لا تزال نامية فهو انشـــغالها بالعراك إن في مواجهة نظام بائد أو احتراباً بين الطامعين في زمام نظام جديـــد أو حتى في مواجهة قوة خارجية عظمى بالشعارات الجوفاء أوالممتلئة، فلا بالشعارات ولا حتى بالمواجهة "العنترية" مع الأقوى تنهض الأمم في هذا الزمان وإنما بالعمـــل مجرّداً، مهما بدا هذا الكلام إنشائيّاً، ولنا في الصين ومن قبلها ألمانيا واليابان أمثلـــة بليغة، فتلك أمم لا تعدم القوة ولكنها اختارت مقارعة القوة العظمى بسلاح العمل لا سلاح العضلات حتى هذه الساعة وإلى أجل لا يبدو منظوراً.

غير أن المثال الأكثر بلاغة لنا في السودان يقبع على الجوار في مصر ما بعد الثورة على علاّتها، فالذي لا يزال يجعل حياة الناس تسير هناك إلى درجة الإصرار على رفاهية الاصطياف - كما رأينا في سيرة صديقي ذاك وإجازته الأخيرة - هو إيمان تلك الأمة القريبة بالعمل بوصفه قيمة أخلاقية وقيمة نفعية في آن واحد، رجوعاً إلى معايير شرقية مجدداً، فإزاء العمل عندهم يستوي ظل النظام ولهيب الثورة، أو إن شئت لهيب النظام وظل الثورة.. بحسب موقفك من الاثنين.

رؤساؤنا ورؤساء العرب.. فنون الكرّ والفرّ

عشية عيد الأضحى لقي صدّام حسين ربّه مشنوقاً. لم أبغض في حياتي دكتاتوراً كما أبغضت صدّام، غير أن حال العراق اليوم كما يؤكد زميل عراقي - كان يضمر لصدّام من المشاعر أقسى مما كنت أفعل - ليست أفضل من حالها أيّام دكتاتورها الأشهر مهما تكاثرت الآراء في بغض الرجل، ولكن المهم على صعيد هذا الحديث أن صدّام مات شجاعاً وإن لم يسعفه الحظ في أن يظفر به أعداؤه بحيث يُتاح له أو لأنصاره أن يفخروا بحالة مجيدة وملهمة من الفرّ كما كانوا يفعلون بحالات كرّه على شعبه وعلى الأعداء المتوهَّم منهم والحقيقي. كرَّ صدامُ حسين على شعبه وخارج حدود العراق طويلاً بحيث ظل يُسْلِم نفسه وبلاده من حرب إلى أخرى حتى باتت الحرب قدَراً يفرضه عليه الآخرون إذا سوّلت له نفسه الركون إلى السلم. وصدّام لم يكن من مجيدي سياسة الكرّ والفرّ لولا أنه أُجبِر على الهرب تحت وطأة القوة العظمى فمارس "فرّة" قصيرة لم تكن أصيلة ولا ملهمة ولكنها لم تبخل بأن تمنحه شرف الموت شجاعاً على كل حال.

من الصعب النظر في مواقف الرؤساء المخلوعين بمعزل عن الخصائص النفسية لشخصية كلٍّ منهم، وهي ما يتباين كثيراً بطبيعة الحال. غير أن الاكتئاب بشكل أو آخر يبدو قدراً لا مناص منه لرئيس مخلوع، ولكنه اكتئاب يستصحب معه صفات الشخصية المائزة وهي في أوج قوتها، فإذا اشتهر الرئيس المخلوع بالعناد مثلاً فليس معنى اكتئابه أنه سينقلب هيِّناً سهل الانقياد، بل الأرجح أنه سيقاوم ما وسعته المقاومة، وإذا كان ماكراً شديد المراوغة فلن يفعل الاكتئاب سوى أن يضفي على مراوغته - ما وسعته المراوغة بعد الإطاحة به - مسحة من الحزن.

هذا و لم يكن مشهوراً عن الرئيس المصري السابق حسني مبارك اتصافه بالعناد، لكن سيرته وهو يتنازل عن الحكم بفكّ اليدين ثم إصراره على البقاء في بلاده حتى المحاكمة تشير إلى "قوة رأس" شديدة كانت متوارية بطريقة غريبة، فالمرء عادةً يخفي مكره ومقدرته على المراوغة خلف عناده وليس العكس.

مهما يكن، وفي إطار المحاكمة الأخلاقية للرؤساء المخلوعين، فإن مبارك أظهر قدراً من الشجاعة داعياً إلى الإعجاب مهما حاول البعض التقليل من مبدئيّة موقفه من الإصرار في البقاء على أرض بلاده، مرّة بدعوى استبعاده فكرة أن يحاكمه شعبه لمتلازمة الغطرسة التي استولت عليه، والتعبير لأحمد عكاشة طبيب الأمراض النفسية المصري الشهير، ومرة بدعوى كونه مغلوباً على أمره ومكرهاً في شأن البقاء بمصر لأن الاكتئاب وذهول الصدمة لم يتيحا له تبيُّن الرشد – خياراً بين البقاء والفرار- بادئ الأمر. الثابت على الأرجح أن عناد الرئيس المصري السابق مبارك تجاوز المتوقع حتى يمكن القول بأنه كان في الأصل عنيداً في ثياب مراوغ، أو عنيداً في مراوغته، أو أي وصف من ذلك القبيل يؤكّد أن العناد كان ولا يزال صفته الغالبة وإن أحسنت التواري خلف المراوغة.

لم تكن لــ "بن علي" شهرة صدام حسين في آفاق الحروب والاجتياحات العربية الحديثة، كما لم تكن لتونس سطوة مصر على المشهد العربي سياسياً وثقافياً واجتماعياً، لذلك فإن ما نعلمه عن رئيس تونس قبل أن يصبح مخلوعاً قليل، وهو على أية حال لم يدَع الكثيرَ لِيُقال عنه عندما ركب طائرته وغادر مؤثراً السلامة بالنفس وبما خف حمله من المال والأهل والولد، فتلك "فرّة" طويلة وإلى غير رجعة، لذلك لا يمكن إدخالها بارتياح في فنون الكرّ والفرّ من باب نبيل كما رأينا مع صدّام الذي فرّ فرّة قصير كانت محفوفة بالمهالك ثم لقي مصيره شجاعاً، غير أن كثيرين يقولون إن صدّام لم يكن له خيار غير فرّة على تلك الشاكلة، فمن يجرؤ على استضافته ومَن يتعقّبه هو أعظم قوى العالم وليس شعباً عربياً مغلوباً على أمره.

سودانياً لم ندَعْ للراحل نميري خياراً، فقد أُطيح به وهو خارج السودان فبقي حيث هو ثم عاد إلى البلاد بعد ردح من الزمان وعاش معززاً مكرّماً بين السودانيين في بادرة تشهد لهم بتسامح منقطع النظير أكثر مما تشهد لرئيسهم السابق

بالشجاعة، والأخيرة على كل حال صفة لم يكن يشكك بها في الرئيس الراحل من عرفه ومن لم يعرفه من السودانيين حتى إذا لم تقف عودته ليعيش بينهم بعد حين شاهداً عليها.

الراحل إبراهيم عبود كان حاكماً لم يشكك السودانيون في نزاهته وإن أخذوا عليه سطوته على أولى فرحاتهم، ليس بالديمقراطية فحسب وإنما بالانعتاق من المستعمر قبل كل شيء، وأخذوا عليه سنّه من ثم السنّة غير الحسنة في حكم السودان. هذا وقد كفى السودانيون أوّلَ رؤسائهم المخلوعين مشقة المغالبة لفنون الكرّ والفرّ حين سمحوا له في بادرة متقدِّمة سياسياً وأخلاقياً - كان الرجل حقيقاً بمثلها إلى حدّ بعيد - أن يقيم بين ظهرانيهم وأتون الثورة لا يزال مشتعلاً وأهازيجُها لا تزال تملأ الآذان والقلوب.

ولكن السودانيين كما كانوا متقدِّمين في الثورة على رؤسائهم كانوا كذلك متقدِّمين في البكاء على الرؤساء المطاح بهم بعد تجريب غيرهم من صور الديمقراطية غير الرشيدة، ولا يمكن أن توصف بالضعف روايات ذهبت إلى تأكيد أن طائفة معتبرة من أهل السودان قد باتت في زمن ما تترحّم على رخاء العيش في ظل عبود وعهده الذي ضاع.. بل الذي ضيّعه الناس كما تقول الرواية، وذلك مصير يجسِّد غاية ما يتمناه رئيس مخلوع.

لا إكراه في الثورة

أمسك ضابط الشرطة باللص وهو يحاول الفرار وشرع في إحكام السيطرة عليه ريثما يأتي العون من "النقطة" القريبة التي يحاول عبثاً الاتصال بها وسط محاولات اللص المستميتة التملُّص، وعندما أيقن الأخير أن الضابط من القوة بحيث يتعذر الإفلات منه لمعت في ذهنه فكرة جهنميّة من لفحات الثورة التي قلبت البلاد والأمور رأساً على عقب فأخذ يصيح: "يا جماعة الحقوني، أنا من شباب الثورة والظابط دا بيضربني" فما كان من "الجماعة" - الناس المحيطين بالحدث - سوى أن تدافعوا لإنقاذ المستغيث من براثن الضابط وإيساع الأخير تقريعاً وضرباً كونه لا يزال يعيش في العهد القديم ولا يحسن رؤية الأمور وهي تتبدّل من حوله.

القصة أيضاً من حكايات العائدين من أول إجازة سنوية بمصر ما بعد الثورة، وهي غيض من فيض في الباب الذي ترمز له من انفلات الأمن وانقلاب الموازين، وكلاهما مما لا يُستغرب مع ثورة بذلك الحجم كمّاً ونوعاً، فليس من الحكمة إذن أن تُستغل قصص كتلك ويُكتفى بها دليلاً على أن الثورة تسير في الاتجاه الخطأ.

ولكن الثورة بالفعل تسير في الاتجاه الخطأ، وذلك تعميم لا نحتاج في الاستشهاد على صحته إلى قصة حرامي ينجو بفعلته بعد أن أفلح في تأليب الناس على شرطي أمسك به متلبِّساً. وكون الثورة تسير في الاتجاه الخطأ لا يعني بالضرورة أن قيامها كان فكرة خطأ وإنما يعني ببساطة أنها فقدت بوصلتها بعد النجاح في الإطاحة بالنظام الذي بات سابقاً، وكنت قد ذهبت في حديث متقدِّم إلى ما يمكن أن تُعاد صياغته هنا على أن الثورة وُلدت وبوصلتها مفقودة، هذا إذا اتفقنا على أن غاية أية ثورة هي بالتأكيد أبعد من الإطاحة بنظام حكم تراه مستبداً

وترْك البلاد بعدها يختلط فيها الحابل بالنابل وعدم الانــزعاج لذلك بــدعوى أن الحرية قد حلّت محلّ القهر، فغاية أية ثورة – مجدّداً – ليست الحرية فحسب.. وإنما الحريّة مقيّدة بكل شرائع الدولة نظرياً وعمليّاً.

يؤكد ميلوش، وهو مهندس صربــي جاء للعمل في الخليج، أنــه لا جــدال حول أنس الناس بحرية العيش والتنقُّل بعد انهيار النظام الشيوعي الذي كان مطبقاً على أنفاس أوربا الشرقية، ولكن زمام الأمور والأوضاع الاقتصادية – كما يراهــا رجل الشارع بحسبة بسيطة من حيث وفاء راتبه بحاجياته المعيشية الأساســية – في صربيا الجديدة تحكم لصالح يوغسلافيا القديمة بحيث يكاد الناس يتحسرون علــى سقوط حائط برلين قبل عقدين من الزمان لولا بقايا خجل من شــدة التَــوْق إلى سقوط الجدار أيام الحكم الاشتراكي، ويوغسلافيا كما هو معلوم لم تكن موغلــة في الاشتراكية إيغال أساطين المعسكر الشرقي السابق، لكن ما نالها مــن لفحــات ذلك المعسكر سابقاً وحاضراً لا يُستهان به كما يُفهم من رواية ميلوش وبني جنسه الذين بات العمل في الخليج بالنسبة لهم حلماً مقدّساً.

قصة ميلوش ورفاقه تَبْسط حقيقة أن المعضلات الأساسية التي تواجه ثورة ما هي تلك التي تقبع خلف جدار ينهار أو التي يخلّفها رئيس يُجبَر على التنازل عــن الحكم فيفرّ أو يبقى. وإذا جاز أن كل مشاكل البلاد التي ثارت على أنظمتها هي بفعل تلك الأنظمة مجرّدة عن المجتمع الذي طلعت منه فإن مسؤولية مواجهة تلــك المشاكل قد عادت بيد الأنظمة الثورية الجديدة لا أحد غيرها، ومن الخــير لتلــك الأنظمة أن تعلم أنها بعد حين لن تعود جديدة كما أنها ستفقد بريق صفة الثوريــة التي تضفي عليها هالة من القداسة ودمُ الثوار لا يزال طازجاً، وعندما تُفتقد الجدّة وبريق الثورية فإن تلك الأنظمة ستواجه قدراتها بمعزل عن التعاطف مع الكفــاح ضد نظام مستبد أو التماس العذر بسبب التجربة الوليدة في الحكم، وذلك اختبــار عسير لا تزال تترنح أمامه دول أوربا الشرقية بعد أكثر من عقدين من الثــورة ولا يزال الثوار العرب – في التجربتين اللتين نجحتا في الإطاحــة بالنظــام في تــونس ومصر – منشغلين عن التفكير فيه فضلاً عن إعداد العدّة لمواجهته.

تنجح الثورة في التأسيس لحكم راشد أو لا تنجح؟، ذلك سؤال هــام بــل جوهري كما رأينا، لكن السؤال العاجل هو: هل على الجميع أن يبــارك الثــورة

على طريقة الثوار؟، والإجابة المحفوفة بسهام التخوين هي: لا كبيرة، ولكنـــها في تقديرنا إجابة مهمة تستحق عنت الاتهام.

ليس أدلّ على أهمية الإجابة من أن الدين – وموقعه من نفوسنا وحياتنا كما نعلم – قد نأى بنفسه عن أن يدخله أحد مكرهاً: "لا إكراه في الدين"، فإذا كـــان الأمر كذلك مع الدين الذي تبيّن في شأنه الرشد من الغيّ فكيف بالثورة الـــتي لم يتبيّن رشدها من غيِّها؟.

وإذا همّ ثوري إلى الانتفاض ذعراً من رمي الثورة بالالتباس – وهو أمر متوقع تماماً – فإننا نحيله إلى فقرة متقدمة من هذا الحديث تفيد بأن معنى الثورة لا يقـــف عند حدود الإطاحة بنظام مستبدّ، فالمقصود بالتباس الثورة إذن ليس أنهـــا قامـــت على باطل بل اضطرابها في إحقاق الحق لاختلاط الطرق عليها لدواعي شتى منـــها كثرة آبائها الذين باتوا ينسبونها لأنفسهم، ومنها اصطراع الإخوة الثوار فيما بينهم إذا جاز أنه لا خلاف حول أبيهم الروحي الذي فجّر الثورة و لم يكـــن ذاك الأب سوى قيمة معنوية رفيعة يجسِّدها الانتفاض على القهر توقاً إلى الحرية.

من حق كلّ واحد أن يرى في الثورة ما يشاء، فمن حق أربابها أن يرفعوهـــا إلى عنان السماء، ومن الطبيعي أن يخسف بها من تضرّر منـــها إلى بـــاطن الأرض، ولكن الأهم أن لا تفقد الثورة قيمتها العليا التي بعثتها وهي الحريّة فترفع في وجوه الأبرياء من شعوبها من الأسلحة ما لم يسلّطه الدين الحنيف على رقاب الكـــافرين من قرون طويلة خلت، خاصة أن شأن الثوّار قد اختلط على الناس حـــتى كـــاد يصعب على منافق أن يَسْلم برأيه كما تحكي النكتة المصرية المعروفة عن مجموعـــة من الناس اقتحمت بيت أحدهم ورفعت في وجهه البنادق تسأله: "إنت معانـــا ولاّ مع الناس التانيين؟"، أجاب الرجل وقد أراد أن ينجو بنفسه دون أن يعرف هويّـــة تلك الجماعة: "أنا معاكم"، فأطلقوا عليه النيران، ولّما همهم الرجل مندهشاً قبل أن يفارق الحياة: "ليه بس كدا؟" ردّوا عليه: "إحنا الناس التانيين".

أخطاء الثورة

يحتلّ "البلطجي" مساحة من الشارع أو الميدان كان يشتهيها قبل الثورة ويشيد فيها "كُشكاً" يرفع عليه لافتة مكتوباً عليها "كافتريا شهداء الثورة" أو "خردوات شباب التحرير".. من يجرؤ بعدها على الكلام؟، لا أحد قطعاً، فالتمسُّح في ذيول الثورة وكل ما يمت لها بنسب منتحَل بات مدعاة إلى النجاة من كثير من الأفعال غير اللائقة، وقد رأينا في مقام قريب أن من تلك الأعمال ما يصل إلى حدّ السرقة بمفهومها المباشر والبسيط ممثلاً في خطف حافظة نقود والفرار بها على سبيل المثال، ومنها ما يتصل بالسرقة بمفهومها المباشر غير البسيط كالسطو على قطعة أرض بدون ترخيص وتشييد بناية سكنية من عشرين طابقاً والشروع في بيع الشقق للجمهور بأسعار منافسة.

تلك ليست أخطاء الثورة في مصر بل أمثلة على أن الثورة في أي مكان يمكن أن تُستغل لتمرير فعل وضيع، وهو أمر طبيعي لأن الثورة يركبها الانتهازيون، ممن باتوا يُعرفون في النسخة المصرية من الثورة بالمتحولين ومن غيرهم. لكن غير الطبيعي أن تستمر تلك الانتهازية بحيث تفقد الثورة مضامينها، وربما كان من الطبيعي أن يحدث ذلك لو أننا بعدنا عن التصوُّر المثالي للثورات - التي نجحت في الإطاحة بالنظام والأخرى التي يُقدَّر لها أن تفعل الشيء ذاته في المنطقة العربية - واقتربنا من قراءة محايدة للثورات على مدى التاريخ الحديث.

الثورة التي يقودها الشعب يُفترَض أن تعقبها حياة سياسية واجتماعية راشدة وعادلة في ظل دولة رفاهة، ولكن من قال إن هذا قد حدث يوماً ما أو على الأقل تحقق بعضه؟، ما يحدث هو أن تدخل البلاد في ديكتاتورية جديدة أو ديمقراطية يعمّها الاضطراب السياسي، وإذا كان مثالا الثورتين الفرنسية والبلشفية قد باتا باعثين على الغيظ والضجر للمتحمِّسين تحمُّساً مطلقاً للثورات العربية الأخيرة فإن

الأمثلة في غير تينك الثورتين الذائعتين متاحة في أوربا الشرقية وقبلها على امتداد القارة الإفريقية، وقبل هذه وتلك عندنا في سودان ما بعد الاستقلال، وقد ألمحنا إلى ذلك غير مرة في سياقات متباينة.

ولكن استمرار الإذعان لحكم مستبد في المقابل لا يولّد حياة سياسية واجتماعية راشدة وإن أفلح أحياناً في التمكين لدولة رفاهة. لا يعني ذلك الاستسلام استيئاساً بدعوى أن الديمقراطية الراشدة التي تصحبها دولة الرفاهية حظوة لا تستحقها بعض الشعوب وإنما يعني حصراً أن ذلك النمط المشتهى من الحكم لا تضمنه ثورة تماماً مثلما لا يضمنه الركون إلى نظام لا يبجِّل حرية التعبير أو لا يأخذ بما يقوله معارضوه إذا كان يسمح للأفواه أن تعارض مخاتلة.

قصة الحكم العادل ودولة العيش الرغد لا علاقة مباشرة لها إذن بالثورة ولا بنقيضها من الركون وإنما هي نتيجة لمنظومة حياة تتشكل على نار هادئة ومدى طويل، وإذا كانت تلك الوصفة مما يسرّ نظاماً لا يروقه أن ينخلع من الحكم بثورة فمن الحكمة ألاّ تكون غاية من يروقه تأسيس دولة الرفاه والعدالة أن يقض مضاجع حُكّامه لمجرد القض. الصواب أن يتشارك المجتمع ونظام الحكم في التمهيد لمستقبل أفضل، فإذا كان من الطبيعي أن يتراخى أو يخاتل في تلك المشاركة نظام حكم يرى نفسه الأفضل فلا حلّ سوى أن يبادر المجتمع إلى بناء ذلك الحلم من خلال عملية ذاتية مستمرة تتبنّى إصلاح القيم التي من شأنها أن تبشِّر مستقبلاً للأفضل اجتماعياً تمهيداً للأفضل سياسياً، ما يعني أن المواجهة بالثورة أو أي شكل آخر للصدام العنيف مع السلطة ليست خياراً رشيداً لشعب لا يملك من العنف ما يفوق سلطة متجبِّرة أو من الحكمة ما يعينه على تحقيق أحلامه في دولة الرفاهة العادلة إذا أفلح في غفلة من السلطة المتجبّرة في الإطاحة بها.

وإذا بادر ثوري متحمِّس إلى القول بأنه لا ضير من الثورة حتى إذا وقفت عند حدود الإطاحة بنظام مستبد - وتلك ليست هينة بحال - والمغامرة بتشكيل حلم دولة الخير الموعودة في ظلال الثورة وهو ما كان مستعصياً على كل حال في لهيب النظام المستبد، فإن ذلك القول مقبول تماماً على اعتبار أن فضل الثورة سينحصر حينها في إبطالها الباطل وليس إحقاقها الحق إلاّ من باب كونه صنيعاً يدخل في حكم المغامرة التي قد تكون عاقبتها أشدّ وبالاً من بأس النظام المطاح به، ولذوي

الألباب عبرة في عراق اليوم على شدة بغضي الترحُّم على نظامه السابق مـــن أي وجه من الوجوه.

أكبر أخطاء الثورة أن تضع على عاتق النظام السابق منفرداً مسؤولية قـــرون من فشل وخيبة وانحدار تتحمّل تبعتها أنظمة سابقة لا حصـــر لهـــا مـــن بينـــها مستعمرون، وتلك من قبل مسؤولية الأمة التي تلذذت بالبقاء رهينة لنظرية مؤامرة وكانت سيرتها مع تلك النظرية من الدهاء بحيث فعلت معها كما كان يفعل العرب الأوائل إذ يُعلون من شأن عدوهم وبأسه حتى إذا هزمهم عرف النـــاس أنهـــم لم يُهزموا من ضعيف، وقد بالغ العرب المحدثون في تمجيد بأس عدوهم سواء أكـــان أجنبياً أم من بني جلدتهم واكتفوا بذلك دليلاً على براءتهم من تهمـــتي الخضـــوع والتخلّف.

قد يبدو من الإجحاف أن نتعقب ثورات خرجت مـــن رحـــم الاضـــطهاد فنترصّد أخطاءها، ولكن نظرة متأنّية للأمور تبيّن أن تعقُّب أخطاء ثورة تبشِّر بنظام جميل قادم أحرى من ترصُّد أخطاء النظام الذي ولّـــى ولم يعـــد مـــن طائـــل في ملاحقته أبعد من التشفي مهما توارى خصماء النظام البائد من الثوّار خلف مبادئ أخلاقية للانتقام تجاهد من أجل أن تبدو مثالية.

ولكن أليس الانتقام جائزاً عندما يكون المنتقَم منه جانيـــاً فيُـــدعَى ذلـــك القصاص؟، بلى هذا صحيح ولكن كم من أمر واجب أبيح تفويته تغليباً لمصـــلحة عليا مرتجاة، والمصلحة المرتجاة في تفويت التشفي من أرباب النظام السابق - وليس تفويت محاسبتهم بالضرورة - هي الانصراف إلى بناء مستقبل شـــديد الارتبـــاك لاحت تباشيره مع الثورة التي وقعت والمجتمعُ لم يُحاسب نفسه من قبل ولا من بعد على أخطائه هو بمعزل عن النظام.

هل كان حسني مبارك بمثابة الأب للمصريين؟، "لا كـــبيرة" كمـــا ســـوف يتداعى إلى القول شبابُ الثورة والمتحمسون لها من غير الشباب ومن "المتحـــولين" بطبيعة الحال. النتيجة المنطقية لتلك الإجابة يلخصها ســـؤال آخـــر: "لمـــاذا إذن يُحاسب الرجل على أخطاء أمة بأسرها لم يقم هو بتربيتها كمـــا يؤكـــد الثـــوار أنفسهم في معرض رفضهم أبوّة رئيسهم الرمزية؟"، ولمزيد من التوضيح نقـــول إن من المنطق أن يُحاسَب رئيس مصر السابق على أخطاء نظامه مجرّدة عـــن أخطـــاء

الأنظمة السابقة عليه والقواعد التي أرستها في حكم البلاد عبر القرون. أما العبث فهو أن يظن المجتمع نفسه بريئاً كل البرء من المشاركة في فساد الحياة العامة في بلاده، ثم يذهب به الشطط في ذلك الظن إلى حيث يخال أنه سيتطهّر بعد رحيل رئيسه السابق ونظامه، ففي مصر - كما قبلها في تونس ومن قبل في السودان وكما في غيرها من المجتمعات التي سبقت إلى التجربة الثورية - يفرز المجتمع أخطاءه الخاصة التي تشكّلت على مدى العصور فلا يكون النظام السياسي الفاسد الذي تمّت الثورة عليه آخر المطاف سوى أحد أخطاء المجتمع وليس العكس.

يقول المعلّق الرياضي المصري عادل صادق، في جرأة تستحق التقدير رغم شبهة تزلّفها إلى شباب الثورة جرياً على نزوة استشرت بين الكهول والشيوخ في مصر بُعَيد النجاح في الإطاحة بالنظام، يقول الرجل إنه تعلّم من شباب الثورة المصرية كيف يكون رجلاً لأنه من جيل نشأ في عهد جمال عبد الناصر الذي علّم نظامُه الأجيالَ السابقة من المصريين الخوف والقهر. تلك شهادة لنظام مبارك - الذي سلم الجيل الذي نشأ في كنفه من "رُهاب النظام الحاكم" - أكثر مما هي شهادة للثوّار من شباب مبارك على حساب المستكينين من "عجايز" عبد الناصر.

كثيراً ما يختلط على الثوار وأنصارهم الأمر فيشهدون للنظام السابق من حيث يريدون الشهادة عليه، مرة بألسنة مقالاتهم ومرّات بألسنة أحوالهم.. قبل الثورة وبعدها.

طبقات فحول الطغاة

كل مهنة في الدنيا طبقات، وكل صفة في الناس طبقات، فلا غـــرو إذن أن يكون هناك طاغية أطغى من طاغية وأحرى من ثم بالقدح واللعن.. والإطاحة. ولا نحتاج للوقوف على منـــزلة الطاغية في طبقات الطغاة إلى أن نعيش حيث يبســـط الحاكم سلطانه ونمرّ ببضع تجارب مريرة، وإن كان ذلـــك ممـــا يعـــزز شـــهادتنا بالممارسة، وهو أيضاً مما يجرح تلك الشهادة في المقابل كونها لا تســـلم والحـــال كتلك من تهمة الامتزاج بأهواء شخصية.

الطاغية الفرد أعلى منـــزلة في طبقات الطغاة من الطاغية الـــذي يســـتند في حكمه إلى جماعة تشير عليه أو حتى تستبدله في الأنظمة التي يتولى الحكـــم فيهـــا تنظيم طاغ وليس فرداً بمعزل عن التنظيم. والجماعة الطاغية أهون من الفرد الطاغي لأن طيش الفكر ورعونة الفعل أقل احتمالاً بداعي تداول الرأي داخل الجماعة.

سودانياً لم يخل تاريخنا من الطغاة أفراداً وجماعاتٍ، غير أن طغاتنا قياســـاً إلى محيطَيْنا العربـــي والإفريقي أطفال يتشبثون بذيول الطبقات المتأخرة لفحول الطغاة، وذلك مقام تُحمد فيه الطفولة فتُقدَّم على الرجولة، وإذا كنـــا قـــد نعينـــا علـــى الشخصية السودانية في سياق منفصل عدمَ اكتمال أدواتها على مختلف الأصـــعدة العملية، فإن الطاغية غير مكتمل الأدوات - فرداً أو جماعة - ظـــاهرة تســـتحق التقدير رجوعاً إلى نظيره مكتمل الأدوات وليس إلى التحرّر من الطغيـــان عامـــة بطبيعة الحال.

تاريخياً كان فرعون مصر الذي نـــزلت فيه الآية: "ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد" أشهر طغاة "المنطقة" حتى اشتق من لقبه الفعـــل واســـم الفاعل الدالاّن على الطغيان والتجبُّر، وعالمياً بدا هتلر الأعلى منـــزلة في طبقـــات طغاة العصر الحديث، ولا جدال في أن الإيطالي موسوليني طاغية محترف لكنه بـــدا

دوماً أقل وهجاً ومنـــزلة من هتلر الذي عاصره وجرّه بسبب تلك المعاصـــرة إلى مقارنات ليست في صالحه على أي صعيد. وبين فرعون وهتلر من الطغـــاة علـــى امتداد التاريخ واختلاف البلاد والشعوب الكثير ممن تناهت تفاصيل طغيانهم إلينـــا والكثير ممن بخل التاريخ سوى بنتف من أخبارهم.

ولكن الطغاة لم يبدؤوا بفرعون و لم ينتهوا بهتلر، وأبلغ أمانينا إذا كان موعـــد سقوط آخر طاغية غيرَ معلوم على وجه الدقة – أو حتى التقريـــب – أن لا يلـــد العالمُ طاغية جديداً بعد اليوم، أما أبلغ أحلامنا فهو أن يعقب ســـقوط الطغـــاة في "المنطقة" حكماً رشيداً لا فوضى عارمة تجعل الناس يحنّون إلى طاغية مخلوع علـــى اعتباره كان ضميناً بالأمن والاستقرار على الأقل، وهذان ليسا قلـــيلين بحـــال في حساب حياة الناس تحت ظل الدولة.

نقول ما سبق على سبيل التقديم، فسقوط حاكم مستبد بحجم القذافي لم يكن ممكناً من غير تدخل قوى عظمى كحلف الناتو، تماماً كما لم يكن ممكناً ســـقوط سلفه صدام – الذي يتقدمه في طبقات الطغاة – بدون الاستعانة بقوى خارجيـــة عظمى، ولكن تلك الحقيقة لا تبرِّر مسألة تدخل قوى أجنبية للإطاحة بحاكم ظالم من وجهة نظر أخلاقية تبريراً وافياً قدرَ ما تزيد المسألة تعقيداً.

على كل إسلامي متحمِّس إذن أن يتريّث قبل أن يبتهج لرؤية الثوار الليبـــيين يدخلون طرابلس مهلّلين مكبِّرين، فتلك مؤكداً حادثة تصعب قراءتها على أنها من فتوحات المسلمين الخالصة وبركات الشهر الفضيل. وفي هذا لا نجادل في صـــدق الثوار وإخلاصهم النية لله (على الأقل بعضهم)، ولكن من تمام إخـــلاص النيـــة لله الثقة في وعده بما يتجاوز الاستعانة المباشرة بغطاء كالناتو ظل يحف الثـــوّار علـــى مدى حربهم الضروس، ما يجعل متعذراً في مقام كهذا الاحتفالَ بالنصر رجوعاً إلى الآية الكريمة: ".. كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله..".

ليس من المهم في هذا المقام الاجتهاد تنقيباً عن فتوى تبيح التحالف مع جهة أجنبية للإطاحة بحاكم في استبداد القذافي وطائفته قدرَ ما هو مهم النظر بحذر بالغ إلى قصة ثوار ليبيا الذين سعوا في تحريرها استعانة بالناتو، فهي تذكّر مـــن وجـــوه عديدة بقصة "المجاهدين" الأفغان الذين كاد الناس ينـــزلونهم منازل الصحابة عندما كانوا يقاتلون الروس "الملاحدة"، وكان يلذ لمؤيديهم حينها أن يغضوا الطرف عن

حقيقة أن أولئك "المجاهدين" لا يقاتلون وحدهم وإنما بدعم قوي ومباشر من الولايات المتحدة "الكافرة" بما يرقى بها إلى منزلة الحليف في تلك المعركة. وكان أدهى ما في الأمر أن "المجاهدين" عندما فرغوا من حربهم مع الروس تناحروا فيما بينهم حتى فقدوا كل ما جنوه من تعاطف المسلمين الكبير، ذلك قبل أن تدور الدوائر وينقلب عليهم الأمريكان ليدخل المتعاطفون السابقون من المسلمين بعدها في حقبة مربكة من البلبلة وقد ووجهوا ببدعة "الإرهاب" وتداعياتها.. حقاً وباطلاً.

أيّاً ما كان، فإن التحدِّي الذي يواجه الثوار الليبيين بعد استلامهم زمام الأمور لا يتمثل في قدرتهم على تخطي الخلاف الداخلي في المقام الأول - كما هو الحال في تونس ومصر - وإنما قبل ذلك في الحسابات المعقدة التي عليهم أن يتعاملوا من خلالها مع الناتو الذي حمل معهم - وربما عنهم - عبء الثورة. تلك حسابات لا تقف عند حدود سداد فاتورتي الحرب وإعادة الإعمار، فما وراء ذلك من حسابات الولاء والإرادة المستقلة أشد التباساً وأعصى على السداد.

مذاهب العرب المتحوِّلين

نشرت جريدة الشروق المصرية حواراً مع دبلوماسي وأديب ليبـــــي كـــان وثيق الصلة بالقذافي وذلك بعد خروج الأخير من طرابلس واقتلاعه من الســـلطة رغم مكابرته في الاعتراف بذلك حتى كتابة هذه الكلمات. في الحـــوار يفصـــح الدبلوماسي الليبـــي عن أسلوب جديد في "التحوّل" - كما في المصطلح المصري الذي أعقب الثورة - حرِّي بالنظر، فالرجل لا ينكر صلته التي كانـــت وطيـــدة بالقذافي لكنه يبرِّرها بأنها كانت اتقاءً لشرِّه، وربما كانت تلك شجاعة من الرجـــل كونها تضمّنت اعترافاً كبيراً.. بل اعترافين كبيرين، فهو أكّد صلته الوطيدة بالقذافي وأكّد أنها كانت بدافع الخوف من عدم التودّد إليه.

هذه نقلة كبيرة في "أدبيّات التحوُّل" العربية، وإذا كان ما يصلنا عن أشكال "التحوّل" التونسية قليلاً بسبب الإعلام التونسي غير النافذ، وبسبب قلّة نشاطنا إلى متابعة الشأن التونسي من قبل، فإن ما لا ريب فيه أن ذلك الوجـــه مـــن أوجـــه "التحوُّل" الليبية يختلف جذرياً عن أشكال "التحوُّل" وألوانه مما راج في مصر بُعيد الثورة، فـــ "المتحولون" من المصريين درجوا على إنكار أية صلة لهم بالنظام السابق حتى ما ظل يلوح منها عياناً جهاراً على شاشات الفضائيات المصرية وغيرها تزلُّفاً إلى النظام والثوارُ يفترشون ميدان التحرير ويلتحفون سماءه.

"التحوُّل" إذن فلسفات، بل الأرجح أنه "نفسيّات".. بمعنى أنه شديد الارتباط بنفسية "المتحوِّل" وربما بنفسية الشعب كاملاً. ونفسية أي شعب ليســـت ســـوى ثقافته التي تواضع الناس عليها على مرّ السنين بما يجعل ردود الأفعال على هـــداها مقبولاً أو على الأقلّ متوقعاً ما خلا ما كان متعلّقاً من تلك الأفعـــال وردودهـــا بثورة، ففي بداية الثورة يفقد الوطن بوصلته فيفقد الناس من المترقبين تبعاً لـــذلك صوابهم ويميل أغلبهم إلى الفئة التي يظن أنها غالبة، وحين يدين النصـــر لفئـــة دون

أخرى فتلك هي الساعة التي تتفتق فيها أذهان الناس عن بدعة "التحوُّل" وابتداعاته ولكن في إطار ما كان سارياً في المجتمع قبلها من أشـــكال الريـــاء وإن اختلفـــت الأحجام – والمواقف من قبل – اختلافاً عظيماً.

بالعودة إلى الدبلوماسي الليبـــي فإن اعترافاً ثالثاً فاته ربما كان قد أضفى على "تحوّله" شيئاً من التقدير لو بادر إليه، فلعل الطمع – في النفوذ والمال والصـــيت – كان أول أسباب تزلُّفه إلى القذافي، ولن يكون موقفنا من الرجل أكثر تعاطفاً لو أن الطمع كان آخر تلك الأسباب، فقد جنى ما جناه من تلك العلاقة ثم جحدها جملة وتفصيلاً، بل ذهب إلى وصف القذافي بالورم الخبيث، ولنا أن نتخيَّل ورماً بـــذلك الوصف يتزلّف إليه البعض ويباهون بقربهم منه في زمن كانت مخيِّلاتهم تجود فيـــه بنقيض ذلك من الأوصاف.

وإذا كانت أشكال "التحوُّل" وألوانه لم تتضح بعد في ليبيا اتضاحاً كاملاً لأن نظامها حتى الساعة لم يندحر اندحاراً كاملاً، فالأرجح أن تلك الأشكال والألوان لن تكون بغنى وزخم ما هي عليه في مصر، وليس ذاك سوى لأن طبيعـــة الحيـــاة المصرية أشدّ تعقيداً وحيوية من الحياة في ليبيا، ولا ينطوي ذلك المذهب في قـــراءة الأحداث على أية إساءة لأي من المجتمعين وإنما هو مدخل إلى تفســـير الظـــواهر المحدثة رجوعاً إلى تقاليد المجتمعات التي أفرزتها وأنماط سلوكها من قبل.

ليس أدلّ على أن كل مجتمع يفرز ألوان "تحوّله"، ومن قبـــلُ موقفـــه مـــن "التحوُّل"، مما حدث في عراق ما بعد صدام حسين، فبرغم أن للمسألة ثم أبعـــاداً سياسية واجتماعية أخرى فإن حقيقة أن العراق لم يشهد ظاهرة "التحوُّل" بصورة جليّة في أعقاب الإطاحة بالبعثيين لا يمكن تجاوزها، وربما اقتصر "المتحولون" مـــن العراقيين على عامة الشعب ممن كانوا بالفعل يتقون شرّ النظـــام دون أن يحلمـــوا بالطمع في هباته. هذا ويجب أن لا نسارع إلى قراءة انحسار ظاهرة "التحـــوّل" في العراق على أنها محمدة مطلقة، فمن أرباب النظام المطاح به من أسعده الحظ ففـــرّ بثروته – التي هي من ثروة الشعب – خارج البلاد وعاش هانئاً لا يكلّف نفســـه عناء "التحوُّل"، كما أن منهم من ظل على موقفه من الولاء مشاركاً من الـــداخل في إدارة رحى معارك لا طائل منها سوى إهاج ألدّ خصوم العراق مطلقاً، ومـــن بعض ألدّ خصوم عراق صدام حسين مَن بات يتحسّر على حاكم ظـــالم كانـــت

البلاد بين يديه أكثر أمناً واستقراراً وتماسكاً وإن لم يخلُ ذلك الحاكم من جنون اعتاده الناس وتكيفوا مع تقلباته بشكل أو آخر.

محليّاً كانت أخلاق السودانيين ضد "التحوُّل" حتى إنهم تاريخياً ظلوا يعلون قيمة التضحية من أجل الثبات على المبادئ حتى إذا كلّفت السوداني حياته، دع عنك ماله أو حظوته. وفي التاريخ القريب لم يُعرف عن السودانيين استشراء "التحوُّل" فيهم بما يرقى إلى الظاهرة، فمع ثورات مثل "أكتوبر" و"أبريل" كان أرباب النظام السابق يكتفون بالتراجع إلى الصفوف الخلفية للحياة في ظل مجتمع متسامح لا يكلف خصومه في أعقاب الثورات مشقة تبديل المواقف حتى يصفح عنهم، وإن لم يخل الحال - لا سيما مع "سدنة" مايو - من ملاحقات هي لا ريب طفولية إذا قيست بما يفعله ثوار اليوم في بلد اشتهر بالأمن والسلم كمصر، دع عنك ما ستسفر عنه قرائح الثوار في البلاد الأشد فتكاً ما قُدِّر للثورة أن تمتدّ وتنجح في الإطاحة بالنظام.

ولكن التغيير سُنة الحياة المؤكّدة، فلا عجب إذا طالت بعضُ أشكال "التحوُّل" السودانيين من دون ثورة، فالتزلُّف إلى سلطة قائمة ثبتت قوتها يمكن أن يُعدّ شكلاً من أشكال "التحوُّل" الذي يُنضَج على مهل، وفي هذا يبدو السودانيون أقرب إلى العراقيين في موقفهم من "التحوُّل" إن سلباً أو إيجاباً، مع ملاحظة أن السودانيين لا يستسلمون استسلاماً كاملاً أو شبه كامل لسلطة مهما بلغت من القوة والتجبُّر، ومع دعواتنا أن يجنِّب الله السودان مصيرَ العراق وأن يردّ إلى العراقيين أمنهم الذي كان.. مجرّداً من السلطة الباطشة.

نظرياً، أنبل أنواع "التحوُّل" ذلك الذي يصدر عن اعتذار مباشر وصريح وإقرار صادق بالخطأ ورغبة خالصة في التطهُّر مجرّدة من الخوف والطمع، وإذ يبدو ذلك ضرباً من المثالية الأقرب إلى الخيال خاصة إذا كانت النقلة مطلوبة في لمح ثورة فإن الثبات على الموقف القديم أيسر من هذا النوع الخيالي من "التحوّل".. وربما أشرف منه كونه يستعصي على التصديق لاستعصائه على التحقق ابتداءً، ولا يجب أن يُشبَّه الثابتون على مواقفهم حينئذٍ بمن أخذته العزة بالإثم، ذلك أن أي تحوَّل في أعقاب ثورة - مهما بدا مثالياً على نحو ما فصّلنا - من شأنه أن يكون أقرب شبهاً في المقابل بإشهار الإيمان مع سكرات الموت.

وعملياً، فإن "التحوُّل" اعتذاراً بالخوف أكثر صدقاً وأبلغ منطقاً من "التحوُّل" اعتذاراً بالجهل مع سلطة دامت عقوداً و لم تكلّف نفسها مشقة ممارسة بطشها خلسة، أما أدنى ضروب "التحوُّل" منزلة فهو ارتكابه فعلاً ونكرانه تصريحاً استهانةً بذاكرة الناس فيما يخص البارحة من الأحداث والمواقف، ولعل تلك الطائفة من "المتحوِّلين" هي التي ألهمت المصريين المصطلحَ دون غيرها.

تبدو الثورة كما لو كانت جنوناً مشروعاً ما دامت ضد نظام مستبد، ثم تنقلب إلى جنون غير مشروع عندما تطيح بالنظام ولا تعرف ماذا تصنع بعده. في المقابل يبدو "التحوُّل" فعلاً متعقّلاً ولكن غير مشروع لا يبرِّره سوى الخوف أو الانتهازية. وهكذا فإن قراءة الثورات وتداعياتها تظل حيرى بين الجنون والتعقُّل والمشروع والمحرّم مهما بدا المتنازعون واثقين وهم يقفون على طرفي نقيض.

الشعب المفاجأة

لا ينبغي أن يغضب الليبيون مهما بدا العنوان على وزن "الطفـــل المعجـــزة"، فليس من ورائه استخفاف بطبيعة الحال، ولكنه استغراب من أن شعباً كذلك يمكن أن يُطمَر أربعة عقود فلا يعلم الناس - حتى الأقربون منهم - عنه سوى منمّطات مغلوطة في الغالب تسوقها قراءة لا تتجاوز السطح الذي أتاحه من كـــان يُحكـــم السيطرة عليه فأتاح تبعاً لذلك من المشاهد القريبة عمداً وعفواً ما كان باســـتمرار لغير صالح الليبيين وإن سرّ حاكمهم الفرد في كثير من الأحيان كون كل مطالعـــة للشعب الليبـــي لم يكن لها مفرّ من أن تمرّ عبر القذافي.

لست مع الإسراف في ذم قائد بعد موته مهما كان مستبداً، فما قيل في حياته من الذم كافٍ وأدعى إلى احترام قائله، وما لم يُقل حينها أكرم لصاحبه أن يمسك عنه لسانه إلى الأبد خلا ما تعلّق بشهادات مجرّدة للتاريخ أو صبّ في سياق مشابه إحقاقاً لحق فرد أو طائفة من الناس.

على أن المثاليات من القيم يستعصي تطبيقها أحياناً، بل من المستحيل تحقيقها كاملةً، لذا فإن حكماً جثم على صدر الشعب - وناوش النـــاس علـــى اتســـاع جغرافيا العالم وعقائده - وكتم صوته بما كاد يقترب من المعنى الحرفي لأكثر مـــن أربعين سنة لا يمكن أن يُطلب من بعده إلى الشعب عند زوال ذلـــك الحكـــم أن يتحلّى بالحكمة والرشد والاتزان في التعبير عن مشاعره، فلكل فعـــل ردّة فعـــل، والفعل هذه المرّة - باستعارة تعابير الطبيعة والكيمياء - كان الضغط فليس غريبـــاً أن تكون ردّته عند انقشاعه المفاجيء الانفجار.

اختصر القذافي حكمة الشعب الليبـــي وحضارته في كتاب واحد، واختصر ثقافته ومزاجه النفسي في لون واحد، لكن الأخطر كان اختزال كثير من المغتربين من الجنسيات العربية المحيطة للشعب الليبـــي في صورة منمّطة واحدة هي صـــورة

الشعب الذي لا ينشط إلى العمل ويحب أن يتلقّى خدماته كاملة من الآخرين، وأضاف آخرون إلى تلك الصورة مشاهد أخرى تشي بانعزال ذلك الشعب عن ركب الحضارة المدنية في أبسط صورها مفيدين مما كانت تؤكده تقليعات القذافي الغريبة وتصريحاته الأشد غرابة عن الناس والحياة. ولكن ليبيّي الثورة - لا الثوّار فحسب - فاجؤوا العالم من حولهم (والعرب على وجه الخصوص) بقدرة آسرة للشخصية الليبية على التعبير عن نفسها بوضوح وثقة وطلاقة لم تنل منها عقود القهر الطويلة بل ألقت عليها غطاءً وحسب كما تجلّى لاحقاً عند انحسار ذلك الغطاء.

يكاد ما نال الليبيين من تنميط يذكّر بما نالنا نحن السودانيين من قولبة في المخيِّلة العربية، فأداؤنا العملي ظل يُوصف بالتراخي بل بالكسل مباشرة دون التعمُّق فيما عسى أن يكون وراء اختلاف إيقاع الحياة مجملاً بين العرب من بواعث تاريخية واجتماعية. كذلك فإن الليبيين اختُزِلوا في صورة من يعيش على خدمات الآخرين استنكافاً أو عجزاً عن أن ينهض بشؤونه بنفسه، وربما كان في تلك الصورة الكثير من المشاهد التي ترجِّح صحتها، لكنها مجدداً مما ينبغي قراءته باصطحاب مرجعياته التاريخية والاجتماعية، فاستسلام شعب إلى لذة أن يخدمه آخرون يدفع لهم أكثر ليست حالة قاصرة على ليبيا ولا حتى العرب وإنما هي متاحة على امتداد العالم حتى المتقدِّم منه بأشكال وأقدار متراوحة.

غير أنه من الأهمية بمكان عظيم الانتباه إلى أن حالة كهذه لن تختفي جملة واحدة باختفاء القذافي، فتلك لم تكن مسؤوليته وحده وإنما نتيجة طبيعية في المنطقة لمقدِّمة النفط الشهيرة في الوجدان العربي الحديث، مع فوارق ليست خافية بين بلد نفطي وآخر وبين منطقة نفطية وأخرى. ومعلوم، في السياق ذاته، أن الصورة المنمَّطة عن الشعوب في معقل النفط العربي في الخليج باتت تتغير بوتيرة عالية لانخراط تلك الشعوب في صياغة حياتها بيدها لا بأيدي الوافدين وحدهم انخراطاً عميقاً لم تعد معه الحاجة إلى أولئك الوافدين في البلدان الخليجية كما كانت عليه قبل سنوات ليست بعيدة، وتلك من سنن الحياة غير المستغربة في ركوب الناس طبقاً عن طبق.

بالنظر إلى مآل القذافي، وفي تأرجح العرب بين التشفّي والتسامح، لا يزال السودانيون متقدمين بامتياز عندما يتعلّق الأمر بفضيلة أخلاقية مثالية كالتسامح،

غير أنه من الحكمة الانتباه إلى أن الشعوب التي تجنح إلى الانتقام لها فلسفة أخرى ترى في الإصرار على محاكمة من بغى وطغى حزماً لا ينبغي التفريط فيه، وتلك الوجهة في النظر - مهما اختلفنا في قيمتها الأخلاقية - تبدو من صفات الأمم المقتحِمة ذات البأس، ولذلك المنحى في التعامل مع الأمور قيمته العملية الواضحة حتى إذا كانت قيمته الأخلاقية موضع خلاف وتشكيك فيما بيننا في السودان.

من المتوقَّع إذن أن يصعد الليبيون إلى سطح الحياة العربية الحديثة فيُسمع ويُرى منهم الكثير بعد أن كانوا شعباً مطموراً بإمكانيات عظيمة في القاع، فتلك الطلاقة في التعبير عن النفس والثقة البادية في الملامح تنبيء لا ريب عن كثير. غير أن من أهم ما يجب الالتفات إليه في ليبيا المستقبل أن الخلافات بين ثوّار اليوم ليست مسألة تُخشى على أنها احتمال يكمن التحدِّي في إبطاله بل هي في تقديرنا أمر حتمي الوقوع، والحتمي أيضاً هو أنها لن تكون خلافات عابرة بل عميقة بقدر عمق اختلاف الناس حول بدهيّات الحكم في المنطقة العربية بصفة عامة وتعامل الناس فيها رسمياً وشعبياً مع الشطر الأقوى من العالم الخارجي.

بعيداً عن القذافي إذن، نحتفل بمفاجأة سارّة تجلّت في طلاقة الليبيين في التعبير عن أنفسهم وثقتهم الراسخة بها، وهما أمران يحملان في غضونهما الكثير المبشِّر وفق ما أسلفنا، كما نبتهل أن تحمل لنا الأيام القادمة من أخبار الليبيين وهم يديرون شؤون بلادهم من المفاجآت ما ليس مخيِّباً للآمال.

تذهب الثورة وتبقى الفكرة

يقولون إن شارع محمد محمود وسط القاهرة بات ينافس عالمياً ميدان التحرير في الشهرة الثورية بعد أحداث دامية شهدها الشارع قبيل أول انتخابات برلمانية مصرية عقب الثورة، وعندما رجع الناس إلى سيرة رجل ظل لعقود مجرد اسم لشارع - ليس هو الأشهر في وسط البلد - تبيّن أنه مناضل جسور ضد الاستعمار الإنجليزي. أكثر من رائع!، لماذا إذن غيّر الشباب الهائج اسم الشارع في الأحداث الأخيرة بـ "شرعية الثورة" وليس بأي قرار رسمي قد يطول انتظاره؟، الشق الثاني من ملخص سيرة الرجل قد يطرح الإجابة، فمحمد محمود عُيِّن بعدها وزيراً للداخلية في العهد الملكي وجنى شهرته بقبضته الحديدية التي أحكم من خلالها السيطرة على مقاليد الوزارة والشارع على حد سواء. وإذا كانت المشاركة في وزارات العهد الملكي ليست جريمة في ذاتها وإنما فعل مارسه معظم المناضلين المصريين ممن يُكنّ لهم الشعب كل تقدير، فإن القبضة الحديدية هي مبعث غيظ شباب محمد محمود (الشارع لا الرجل بطبيعة الحال)، فالأرجح أنهم استنكفوا أن يتقاسم شهرة "التحرير" رجل كانت الطريقة التي انتهجها في بسط الأمن هي عينها مبعث ثورتهم.. ربما قبل أية شرارة أخرى مما أشعل التحرير.

إذا كانت تلك قصة شباب الثورة مع محمد محمود فإن جمال عبد الناصر أولى بالانقلاب عليه، فالقبضة الحديدية على عهده لم تقمع الشارع المصري فحسب وإنما كادت أن تكتم أنفاس الشعب بما يجعل ممارسات الأجهزة الأمنية في عهد مبارك مجرد "لعب عيال" حسب التعبير المصري المعروف. قلنا مثل هذا الكلام مراراً وقاله غيرنا من قبل، ولكن الثورة أحياناً - بل غالباً - لا تحب أن ترى أبعد من أنفها فلا تتذكر سوى الأصابع التي أرغمته مؤخّراً. وربما كان شباب الثورة بريئاً، فأغلبه وُلِد في عهد مبارك فكيف يُطلب إليه أن يتذكّر ما لم يعشه من

القهر؟، أحرى إذن أن يحظى باللوم منظّرون خرجوا من رحم ثورة يوليو المصرية كان أهونهم ذنباً شاهداً على سطوتها الباطشة للشعب بالتهليل ليوليو تشاغلاً بإنجازات مزعومة في مواجهة أخطار خارجية.

ولكن مصر ليست بدعاً في هذا، فتلك سنة عالمثالثية في العلاقة بين الأنظمة والشعوب، و لم يسلم الغرب نفسه من هذه السنة ليس في تاريخه البعيد السابق لثورته الصناعية فحسب وإنما في بعض دوله لعقود قليلة خلت، وليست ديكتاتورية فرانكو المثال الوحيد على ذلك، فهتلر وموسوليني نموذجان أكثر بلاغة في التمثيل للقهر، حتى إذا تباينت ردود الفعل للشعوب من مثال إلى آخر فلم تكن الثورة بشكلها الكلاسيكي النموذج الأوحد للتعبير عن السخط الجماهيري.

عربياً نصّب التونسيون بورقيبة عقب الثورة على المستعمر رئيساً مدى الحياة ثم ثاروا عليه فنُفي إلى من ثار عليهم وقضى نحبه هناك. ولكن الثورات العربية الأخيرة تقول إنها ضد القهر وضد الفساد ولا تزمع أن تنصِّب فرداً أو نظاماً في الحكم مدى الحياة، فماذا في ذلك مما عساه أن يكون محلاً للنقد؟. لا شيء مطلقاً إذا اقتصر الأمر على نية ثوار مخلصين لا عيب فيهم سوى تجربة غير ناضجة في السياسة وانتهازيين محنكين يتحايلون في استغلالهم تارة ويقطعون عليهم الطريق مباشرة تارة أخرى.

الثورة لغوياً وعملياً من الهياج، والهياج مبجّل حين يستهدف نظاماً متسلّطاً على رقاب العباد، وهو فوضى حين لا يعرف ماذا يصنع عقب الإطاحة بالنظام. والثوّار شرفاء حين يخلصون النيّة في الإطاحة بالنظام المستبد طلباً للحرية لا غير، وحين تسطو على ثورتهم بضعة حركات انتهازية ومجموعة من "الفلول" فإن ذلك لا يقدح في فعل الثورة ولا في شرف الثوّار إلا بقدر ترنُّحهم في التعامل مع الوضع الجديد الذي لم يعد حقاً يبلج في مواجهة باطل يتلجلج كما كان في الأمسيات التي سبقت فجر الثورة.

التباين الكبير في تجلّيات الثورات العربية التي نجحت في الإطاحة بالسلطة القائمة - والأخرى التي في طريقها إلى النجاح في الفعل ذاته - يشهد بأن الثورات فنون، فقراءة مآل تونس مقابل مصر عقب الثورة في كليهما، وبُعيد النجاح الساحق للانتخابات البرلمانية للأولى وفشل الأخيرة في الاتفاق على شكل السلطة

الانتقالية، كانت ترجّح أن الثورة في تونس نجحت بامتياز بينما فشلت بالمرتبة ذاتها في مصر. ولكن احتجاجات لا يُستهان بها نشبت في تونس عقب الفراغ من بهجة الانتخابات الناجحة بتفوّق، كما أن مصر فاجأت العالم بانتخابات ليست أقل بريقاً من نظيرتها التونسية بعد ساعات من احتقان ميادينها بالمواقف المتباينة.

الأهم أن الأكثر تبايناً قادم لا محالة إن في تونس أو في مصر أو في غيرهما مما نجح أو في طريقه إلى النجاح في الإطاحة بنظام حاكم، وعليه فإن الأيسر على أي مراقب أن يسهب في تشريح أسباب البلبلة في هذا القطر الثوري وذاك، فالتهليل لنجاح الثورة المطلق أو حتى النسبي مسألة لا تزال بعيدة والحالُ في بقاع الثورة - في كل مراحلها - على ما نرى من التقلُّب كل يوم.

والأمرُ كذاك، ليس أسلم من متابعة التقارير الإخبارية لأحداث الثورة من وسيط محايد، إذا كان ثمة ما يستحق هذا الوصف من وسائل الإعلام، فالفكرة الأعمق للثورات العربية - على كثرة ما يفرِّق بينها - لا تزال بعيدة عن الاكتناه.

قراءة في إبداعات الشعوب
على خلفية ثوراتها

في سياق نادر يبدو السودانيون في مقدمة الشعوب العربية، فابتداعهم الثورات عقب الاستقلال قد سبق الجميع لكنه لم يلهم أحداً للأسف، وتلك مشكلة يتقاسم وزرها العرب والسودانيون على حدٍّ سواء، وهي مشكلة تتجاوز الثورة إلى الحياة بأسرها، فالعرب لا يرون في حياة السودانيين ما يدعو إلى الانتباه فضلاً عن الاقتداء، وثم في حياتنا مؤكداً ما يدعو على الأقل إلى الانتباه.. تلك جريرة العرب. أما جريرة السودانيين فتتلخّص فيما يمكن إجماله في أن أحداً لن يمنحك الانتباه اللائق إلا إذا أرغمته أنت على ذلك بجاذبية ما يدعو إلى الاهتمام، ويبدو أننا لم نعمل على تلميع ما هو قابل لأن يأسر فينا ليبدو برّاقاً وجاذباً، بل الأغلب أننا لم نعمل على تغيير دوافعنا وأفعالنا لابتداع ما يجذب العرب على نحو ظاهر ومتصل، وكان ذلك ضرورياً ما دمنا نصرّ على أننا عرب قبل أي شيء آخر، أو على الأقل نحب أن نكون عرباً قبل أي شيء آخر كما تشهد بُوصَلة أفعالنا وأهوائنا.

بالعودة إلى الثورة تحديداً، يكفي التونسيين شرفاً المبادرة إلى إشعالها بحيث تتأجج الشرارة في لمح البصر وتستشري على نطاق العالم العربي لا تستثني بقعة منه بشكل أو آخر. لكن التونسيين لم يكونوا سبّاقين إلى ابتداع الشرارة فحسب وإنما إلى تأسيس تفاصيل الثورة التي أخذها عنهم من تلاهم ثم طوّرها كما سنرى أدناه.

المصريون تلقفوا الثورة من جارهم - غير اللصيقة - تونس ابتداءً بطريقة الإشعال (حرفياً كما في سيرة البوعزيزي) ومروراً بطرق المقاومة والإصرار عليها

وانتهاءً بنجاح الثورة في الإطاحة بالنظام وبكثير من التداعيات التي تلت ذلك سياسياً واجتماعياً، غير أن المصريين في الوقت ذاته أبانوا كيف أن التقليد إذا كان قدريّاً في بعض الأحيان فإن أمّةً جُبلت على الإبداع لن يعوزها أن تفجِّره في تفاصيل الفكرة والعمل المقلّدَين عنواناً، وهكذا تجلّت نكهة الثورة المصرية الخاصة في الإصرار على سلميّة الثورة رغم المحرضات والمراوغات التي ظل يبتدعها النظام حتى الرمق الأخير بدافع "حلاوة الروح" استفزازاً للناس علّها تطيش فتعين على التماس العذر للبطش بها، والإصرار على سلميّة الثورة له مفعول ساحر في تأجيج تعاطف العالم تلقفه آخرون كما سنرى. إلى ذلك برع المصريون في ابتداع الشعارات واللافتات و"الحركات" المبتكرة التي بلغت ذروتها باتخاذ الفكاهة مادةً جديدة تتخلل مناهج الثورات للمرة الأولى.. ربما.

الجارة اللصيقة لمصر تبعتها في الثورة زمانياً فحسب، فليبيا حالة شديدة الخصوصية على مدى عقودها الأربعة الأخيرة التي هي معظم تاريخها الحديث بعد الاستقلال رجوعاً إلى سيرة الاستعمار مع العالم العربي مجملاً، وكنا قد رأينا في سياق ليس منفصلاً كيف أن الثورة في ليبيا قد تفتّقت عن "الشعب المفاجأة"، والمدهش في الليبيين ليس ابتداعهم فيما يخص الثورة وإنما في إمكانياتهم التي ظلت مطمورة خلال عقود الاستكانة. وعلى الرغم من أنني لست من هواة التكالب على الثيران بالسكاكين عقب سقوطها فإن الحالة الليبية أبانت كيف أن فرداً قد تصل حدود طغيانه إلى طمس معالم شعب كامل فلا تبين منها غير أجزاء الصورة الباهتة التي تسمح للطاغية بأن يتألق من حولها وأمامها.

لكن ليبيا ظلّت مع الثورة حالة خاصة، فسطوة حاكمها الفرد منقطعة النظير جعلت من شبه المستحيل الإطاحة به دون تدخل خارجي، و"خارجي" هي المرادف المهذب لـ "أجنبي"، وعلى الرغم من كل ما يمكن أن يقال عن حتمية ذلك التدخل فإنه لا يمكن الاستهانة بالأبعاد المعلومة لسلبية ذلك الصنيع، و"سلبية" هي المرادف المخفّف لأوصاف تصل إلى حد "الكارثية". غير أن ما يعنينا في هذا المقام هو إبداع الشعوب مع ثوراتها على وجه التحديد، وعليه فإن ما يستوقفنا في التدخل الأجنبي في الثورة الليبية هو قطعه الطريق على الشعب الليبي بحيث لم يعد بإمكانه أن تجود قرائحه بإبداع من أي قبيل

يُذكر، ولعل الحالة الليبية مع الثورة من الصرامة بحيث يُعدّ الإبداع ترفاً بكل المقاييس حينما يُنتظر منها.

اليمن حبيب – قبل أن يكون سعيداً – بالنسبة للسودانيين عامة، فبيننا كثير من أوجه الشبه طباعاً مما يسوِّغ التوادّ، وبيننا وجه خلاف كبير يتمثل في كونهم أصل العروبة بينما لا نزال نحن ضيوفاً عليها. أقول ذلك تمهيداً لنقد الإبداع اليمني في الثورة بالقصور جرياً على عادة سودانية كذلك، فعلّتنا نحن واليمنيين مع الإبداع أننا لا نرى أصلاً حرجاً في التقليد، فكلانا يقلّد بقلب مطمئن وضمير مستريح، والسبب في ذلك على الأرجح هو رحابة في الصدر وسماحة في الخلق تنأى بالنفس عن مزالق المنافسة أخلاقياً، لكن ذلك التفسيرعلى أية حال لا يجب أن يشفع لقصور الإبداع في عالم بات يستوجب الاندفاع إلى مزالق المنافسة بل والاقتتال الشرس من أجل حياة كريمة وليس طلباً للريادة ابتداءً كفعل يراه الكثيرون ترفاً.

استعار اليمنيون الإصرار على سلمية الثورة من المصريين إضافة إلى كثير من الشعارات واللافتات و"الحركات" الفكاهية، كما أنهم لم يأتوا بالمفردة اليمنية الخاصة للبلطجي مكتفين بالجمع الفريد "بلاطجة" خلافاً لـ "بلطجية" المصريين.

في اليمن يبدو أن السلطة هي الأكثر إبداعاً ليس من شعبها فحسب وإنما قياساً إلى الأنظمة التي أفلحت الثورات في الإطاحة بها والأخرى التي لا تزال صامدة في وجوه شعوبها، فالنظام اليمني هو الذي سبق إلى حشد مؤيديه ليس للتظاهر بصورة عابرة في ميدان متواضع – كما فعل أنصار النظام في مصر – وإنما إلى دق الخيام والإقامة الممتدة في الساحات الكبرى، كما أن النظام قد أفاد من كل خصوصيات المجتمع اليمني في إمالة موازين الثورة لصالحه نسبياً فظل باقياً حتى الساعة لم يزحزحه تعاطف العالم مع الثورات العربية إلى حدّ تتويج ثائرة يمنية بنوبل السلام.

السوريون شعب أصيل إلى حد كبير في إبداعه، وإن كنا رأينا في مقام مستقل أنه لا يبلغ مبالغ رموزه في الاكتساح على صعيد الإبداع على المستويات العربية، لكنه مع الثورات تحديداً قد أخرج بدعة المظاهرات الليلية، وهي حيلة تفتقت عنها قرائح السوريين بسبب سطوة النظام أولاً وأخيراً. غير أن خصوصية الإبداع

السوري تتجلّى في الإصرار على استلهام القاموس الخاص الذي يتسع بارتياح "للشبِّيحة" مقابلاً يغني تماماً عن تحريف "البلطجية" إلى غيرها من صيغ الجمع.

في السودان، ومن دون الحاجة إلى الدعوة إلى الثورة، أو الاستكانة في المقابل، نتساءل ببراءة وسيرتُنا مع الإبداع على ما أشرنا إليه مراراً: هل نحن على استعداد لتسويق مصطلحاتنا الخاصة من قبيل "الربّاطي" أو"الشِفِت" عوضاً عن "البلطجي" إذا استدعى الأمر تدخُّل تلك الطائفة في اشتباكات من قبيلِ ما يتطلّع العالم بشغف إلى معرفة تفاصيله؟.. نسأل الله السلامة.

ما تضمنه الديمقراطية

وما لا تضمنه

أكبر تحدٍّ يقف في وجه الديمقراطية عندنا وفي محيطنا هـــو شـــكل الدولـــة، فالصراع عظيم ومستعر بين أنصار الدولة الدينية وأنصار الدولة غير الدينية (مدنية كان مسمَّاها أم علمانية)، وهو سؤال جوهري لا تقبل الإجابـــة عليـــه أنصـــاف الحلول، سؤال كفيل بنسف مشروع الديمقراطية أو تحويله في أفضل أحوال تقليـــل الخسارة إلى عبارة مفرغة من أي مضمون إذا لم يمتلك المجتمع جسارة الإجابة على السؤال بنعم لهذا الشكل ولا لمقابله.

قلنا في حديث منصرم إننا نتحدّث عن الديمقراطية ونعني غيرهـــا، فالتـــداول السلمي للسلطة – على سبيل المثال – هو في الواقع التعريف المبسّط لأحد تجلّيات الديمقراطية وليس ما تضمنه الديمقراطية، وقلنا إننا "نتحدّث عـــن الديمقراطيـــة – اشتياقاً وتطلُّعاً – ونعني في الغالب مشروع الديمقراطية في أفضل الأحوال، المشروع بمعنى الفكرة أو بداية محاولة تطبيق الفكرة، وذلك أحسنُ الأحـــوال لأن الفكـــرة نفسها محل اختلاف عندما نلج عبر المصطلح نفاذاً إلى دلالاته وتطبيقاتـــه إقليميـــاً ومحلياً.. نتحدّث عن الديمقراطية فنعني الحرّية، والديمقراطية ليست من مرادفـــات الحرية.."، ذلك أن العلاقة بين الديمقراطية والحرية أشبه بعلاقة أمومة وبنوّة تصـــلح موضوعاً للجدال الشهير عن الأصل في الوجود تنازعاً بين البيضة والدجاجة، وهو جدال فلسفي لن يفسد لصحة الحياة السياسية قضية ما دام المتنـــازَع حولهمـــا في أسبقية الوجود متاحَين يمارسهما الناس ويتفيؤون ظلالهما.

وقلنا من قبل كذلك إن للديمقراطية خطوات تبدأ باجتثاث الديكتاتور الكـــبير الذي يقبع داخل كلٍّ منا ويبارك أفعاله، وتستمر بالعمل والإنتاج بصـــورة موازيـــة

للجدال العنيف على طول الطريق المفضي إليها، وبالإيمان بالزمن عاملاً جوهرياً في ضمان الوصول بسلام إلى الوجهة المرجوّة على آخر الطريق الذي قد يتشعب مراراً بصورة مربكة فيقود مَن لا يُحكم قبضته على أفكاره وانفعالاته إلى وجهة مغايرة، وبالتسامح الذي يحدّ من الانصراف عن الهدف السامي تلبيةً لأهواء شخصية جانبية تؤججها الرغبة في التشفّي وليس الالتزام بالمحاسبة المنضبطة. ورأيْنا أن الثورة خطوة على طريق الديمقراطية يصعب التكهن بموقعها على ذلك الطريق، ذلك أن "الثورة إنما هي في نهاية المطاف فوضى (مبجّلة؟) لا يمكن لأحد أن يقطع تماماً بتوقيت نشوبها، فضلاً عن التكهُّن بنجاحها، سواءٌ أكانت انتفاضة شعبية أو انقلاباً عسكرياً".

لكن لنفترض أن الديمقراطية نجحت في الاستواء على عودها كما نريدها شكلاً باتفاق الآراء فما الذي تضمنه؟، وهل توجد قيم عليا لا تضمنها الديمقراطية حتى في أوج تحققها شكلاً ومضموناً في المجتمعات المتقدمة؟.

نوّهنا ابتداءً إلى أن الديمقراطية لا تضمن تداول السلطة، فالتداول السلس للسلطة لا يتعدى كونه برهاناً على عمق تجذر الديمقراطية في الدولة، وهذه ليست هينة بحال، ولأنه لم يُتح لنا حتى اللحظة الوقوف على ديمقراطية غربية راسخة تتهاوى فإنه من الصعب الإجابة على السؤال: متى يكفّ التداول السلمي للسلطة عن التحقق بحيث تنهار الديمقراطية؟. وربما كان السؤال الأهم هو: هل انهيار دولة الرفاه يعني - أو يتطلّب - بالضرورة انهيار الديمقراطية؟، أليس من الممكن أن يسقط نموذج الدولة الليبرالية الغربية الرائد اقتصادياً وفكرياً والديمقراطية قائمة في كيانه السياسي والاجتماعي شكلاً بل ومضمونا؟.

الديمقراطية لا تضمن تغيير أخلاق الناس تلقائياً بحيث تنتشر قيمة احترام العمل وفضيلة النزاهة بين عشية الإطاحة بالنظام الديكتاتوري أو الشمولي وضحى الاحتفال بقيام الدولة الوليدة. ولكن الأهم أن أخلاق الناس المضطربة في ظل النظام غير الديمقراطي السابق قد تكون هي العائق الذي يتعاظم على امتداد الطريق الديمقراطي حتى يجهز على مشروع الدولة الجديدة، فتتغير الديمقراطية بدلاً من أن تغيِّر الناس، وقد يكون تغيُّر الديمقراطية بانقلابها على عقبيها وارتداد الدولة إلى نموذجها القديم من الطغيان أو بترسيخ ديمقراطية معوجّة فاسدة تكون كالكسر الذي يلتئم والعظامُ في غير مكانها الصحيح.

والديمقراطية لا تضمن الإطاحة بفكرة الاستبداد تماماً من قاموس ووجدان المجتمع، فللديمقراطية أكثر من دكتاتور كما هو ماثل في ليبراليات الغرب مع أساطين المال والأعمال، ولها فسادها القيمي ممثلاً في نزوات تلك الأساطين، ولها من الأخلاقيات المتحرّرة ما لا يقلّ وضاعة عمّا هو مستشر في المجتمعات المنغلقة كاستغلال المرأة بوصفها سلعة يروِّج لها وبوصفها أسلوباً رخيصاً - من الناحية القيمية - في الترويج للسلع.

الديمقراطية لا تضمن تحقيق ما يريده الشعب وفقاً للشعار الشهير "الشعب يريد"، فهذه الإرادة يضمنها الشعب بعمله وإصراره - لا بأمانيه على الحكومات - لسبب بسيط هو أن الحكومات الديمقراطية يفرزها الشعب، فإذا قادت صناديق الإقتراع حكومة فاسدة أو ضعيفة أو مشوشة الأفكار إلى الحكم فذلك لأن المجتمع نفسه لا يسلم من بعض هذه الأعراض/الأمراض أو كلها، ما يقودنا مجدداً إلى السؤال الفلسفي العتيق: البيضة أم الدجاجة؟، ولكن هذه المرة ليس عن أسبقية الوجود في الحياة وإنما عن أسبقية تصحيح مسار الحياة: النخبة أم الشعب الراشد القادر على تفريخ نخب بذلك الوصف بسلاسة؟، الأرجح أن ذلك هو السؤال الأوْلى بالانصراف. وفي مقابل ذلك السؤال فإن الحقيقة المنطقية الأوْلى بالتمعُّن هي أن الديمقراطية لا تبدو قادرة على ضمان أي شيء للشعوب (متضمّنة نخبها)، فالشعوب هي التي تضمن الديمقراطية وليس العكس.

عودة إلى الثورة.. وإلى الفلول

في لسان العرب: "فُلولُه: ثُلَمُه، واحدها فَلٌّ، وقد قيل: الفُلول مصدر، والأَول أَصح. والتَّفْليل: تَفَلُّل في حد السكين، وفي غُرُوب الأَسْنان وفي السيف؛ وأَنشد: بهِنَّ فُلُولٌ من قِراع الكَتائب"، والإشارة إلى بيت النابغة: "ولا عيبَ فيهم غير أنَّ سُيوفَهم** بهِنَّ فُلولٌ من قِراعِ الكتائبِ"، والنابغة أتى في بيته الشهير هذا بما عرَّفه علماء البلاغة على أنه المدح بما يشبه الذم. أما قاموس المحيط ففيه: "وقومٌ فَلٌّ: مُنْهزِمونَ، ج: فُلولٌ وأفْلالٌ. وسَيْفٌ فَليلٌ ومَفْلولٌ وأفَلُّ ومُنْفَلٌّ: مُنْثَلِمٌ. وفُلولُه: ثُلَمُه، واحِدُها: فَلٌّ".

مما أثار النبش أعلاه في بطون أمهات الكتب من المعاجم العربية حِسّ المصريين الفكاهي، وليس حرصهم بالضرورة على التأصيل اللغوي الفصيح للمصطلحات المستحدثة دارجياً، وقد بات من المكايدات السارية في مصر أن يُرمى الواحد من باب المداعبة بأنه "فِلّ" من فلول النظام، وفات العامة هناك أن الفاء مفتوحة وليست مكسورة في الأصل الفصيح، وهذه بسيطة. غير أن المقامات الجادة في تخوين الناس بعد الثورة المصرية لا تحتمل تحذلقاً لغوياً دقيقاً من ذلك القبيل، فالواحد والجماعة عندما يتعلّق الأمر بنقاش جادّ وحادّ: "فلول".

وبتجاوز بلاغة النابغة الذبياني نسأل: ما العيب في الفلول نفسها؟، والجواب المعروف ببداهة المرجعية الثورية: أن الفلول هي بقايا النظام السابق فماذا بعد ذلك من عيب أو جريمة؟.

يستقيم المنطق الثوري أعلاه إذا صحّ أن الناس قبل الثورة كانت تنقسم إلى قسمين كبيرين بينهما برزخ طويل عريض يفصل الصالحين عن الطالحين، وهذه لا يمكن أن يُسلَّم بها ببساطة بحكم المنطق وطبائع الأشياء وبالرجوع إلى علوم النفس والاجتماع وسِيَر الشعوب في المراجع التاريخية وغيرها مما حفظه الناس وتناقلوه

شفاهة. يكاد الشعب عامةً - بوصفه أغلبية صامتة كما هو معروف - يدخل في زمرة "الفلول"، ليس فقط على اعتبار أنه كان مغلوباً على أمره بالامتثال لحكم النظام السابق والدوران في فلكه الذي هو فلك الدولة وإنما بما كان يسعى إليه سائر الناس في ظلال ذلك النظام من الحلم بل والسعي بكل وسيلة ممكنة إلى المراكز المرموقة في الدوائر الحكومية وعلى رأسها الهيئة الدبلوماسية والشرطة والجيش.

لم يجرؤ المفكر الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد على مناوشة النظرة التقليدية الأمريكية للأمور عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر الشهير سوى بعد شهور طويلة قاربت العام أو جاوزته، وقال حينها ما مفاده أننا الآن فقط وبعد أن هدأت الأمور يمكن أن نتحدث بشيء من العقلانية عمّا جرى.

منطق الثورة - كما رأينا في معرض حديث سابق - لا يُعنى كثيراً بالعقلانية، وذلك كما رأينا أيضاً منطقيٌّ في ذاته، فالثورة المشتقة من الهياج لا تستقيم محاسبتها على ما هو أبعد من المشاعر. المشكلة إذن ليست في الثورة وحساباتها الخاصة، وإنما في أن يستبد المنطق الثوري بعقول الناس بعد أكثر من عام على نجاح الثورة في الإطاحة بالنظام الذي استهدفته.

يقول أحمد كمال أبو المجد، وهو مفكّر مصري معروف، ما فحواه أن الثورة في مصر تسير ببطء شديد وهذا أمر مقلق وربما مهدِّد لأفكارها وأهدافها، ويقول محمد حسنين هيكل، الصحفي المصري البارز الذي لم يعد نصيراً اعتباطياً للثورات العربية، ما مجمله أن استجابات المصريين للثورة وتجلّياتها تبدو وكأنهم لم يفهموا ما يجب عمله.. ومن لا يفهم الامتحان - بحسب هيكل - لا ينجح فيه فيُضطر إلى إعادة العام الدراسي، وهو يخشى أن يُضطر المصريون إلى إعادة عامهم الأول مع الثورة.

ولكن الأهم من تصريحات أبو المجد وهيكل وغيرهما ممن يصعب أن يُرموا بوصف الفلول (الذي يستسهل الطريق إليه محتكرو مهمة الحدب على الثورات العربية الأخيرة) تصريحاتُ بائع سمك عجوز في أحد الأسواق المصرية العتيقة بدا متبرِّماً من الوضع الراهن لكنه حاول أن يضبط حديثه بما لا يزعج متكلّفي الدفاع عن الثورة حقاً وباطلاً. شكا البائع العجوز في سياق إجاباته على أسئلة مذيع

لفضائية مصرية من انعدام الأمن وفتور حركة البيع والشراء في السوق قياساً بالأيام الماضية (التي هي أيام النظام القديم)، وتماشياً مع نبض الشارع لم يشأ الرجل أن ينهي إفادته من غير أن ينثر ذرة تفاؤل فقال متمنِّياً: "بس إن شاء الله البلد ترجع زي الأول".. ومضمون التعقيب الأخير أبلغ من أية مزايدة في التعليق، فمآل الحياة بعد عام من الثورة دفع الناس ممن يوصفون بالبسطاء - الذين هم خِلْوٌ من تكلُّف المواقف المؤيدة والمعارضة - إلى الحنين إلى الأيام التي سبقت الثورة والتطلُّع إلى أمنها وخيرها.

من حق أنصار الثورة المتحمسين لها على الإطلاق أن يبادروا دفاعاً بالحجة الشهيرة التي تقول بأن الثورة لا تؤتي أكلها بين عشية وضحاها، وهذه مسألة منطقية تماماً، ولكن يجب أن يتذكَّر أولئك المتحمسون أن الثورة يجب أن لا تُفقد الناس في المقابل الأملَ في التغيير وقد صبروا فوق العشية وضحاها إلى ما جاوز العام كاملاً. والذي حدث أن ثقة الناس في التغيير قد تزعزعت تزعزعاً كبيراً حتى كادت تنقلب إلى النقيض.. الذي هو الثقة في الأمس كما لاح في عفوية بائع سمك عجوز.

يقول الشاعر التونسي المنصف المزغنِّي، متصدِّياً لتمجيد الثورات العربية جزافاً، إن الأهم من كسر حاجز الخوف هو السؤال: ماذا ستفعل بشجاعتك بعدها؟.

الأرجح أن العرب الذين ثاروا ونجحت ثوراتهم في الإطاحة بنظام حاكم لا يزالون حائرين في الإجابة على السؤال الأخير، وهي حيرة مفهومة كون السؤال يصب في قلب معركة الجهاد الأكبر الذي ظنه البعض - خطلاً - الثورةَ، وهو في الواقع ليس سوى ما يلي الثورة.. رجوعاً إلى الحديث النبوي الشريف.

جمال حمدان وثورة 25 يناير

لا تبدو طباع وأخلاق الشعوب على المستويين النفسي والاجتماعي بل وعلى صعيد الاستجابة للسلطة مما يمكن أن يتغير خلال سنوات أو عقود، ولا أظنني مبالغاً إذا قلت إنه مما يبدو لمن يقرؤه بعناية ثابتاً على مدى قرون، وما الوثبات الثورية المفاجئة والنقلات السياسية الحادة في تاريخ الشعوب سوى نقاط غليان يتم الوصول إليها بتصاعد تدريجي لدرجة حرارة الانفعال البشري تجاه المؤثرات المحيطة وليس فجأة على طريقة البسترة كما في عمليات تعقيم الحليب.

وعليه فإن نظريات علماء الاجتماع وحتى انطباعات الرحالة في وصف الشعوب تبدو صادقة مهما طال عليها الزمان بقدر مهارة العالم أو الرحالة ودقته في استقصاء طبائع النفوس واستجابات الجماعات.

وإذا كان علماء من طراز ابن خلدون وكثير ممن قبله وبعده من الفاتحين البارزين والمفكرين المرموقين قد قطعوا في شأن طباع المصريين بما لا يمكن أن يبرز صورهم بوصفهم شعباً قابلاً لأن يثور على المدى القريب أو البعيد فإن كل تلك القراءات – أو معظمها على الأقل – كان يربط مباشرة أو من طرف غير ظاهر بين إذعان الشخصية المصرية وإحكام قبضة السلطة عليها، وذهب المحللون في كيفية إحكام القبضة مذاهب طريفة وعديدة، منها أن إحكام السيطرة على النيل مورد الحياة الأول في مصر هو أول وأظهر أدوات السيطرة على المصري بوصفه محكوماً على الصعيد السياسي، ومن ثم على سائر الصُعد.

يبدو الراحل جمال حمدان، المفكر الاجتماعي المصري المعروف، قريباً من تلمُّس الروح الثورية في الشخصية المصرية بقدر واضح من الدقة، وإن لم يخل تحليله من الانزعاج والانقباض لأسباب ذاتية بحتة على الأرجح لم تبعده بصورة مقلقة عن الروح العلمية، وذلك على الرغم مما يراه الرجل من أن دراسة الشخصية

القومية يصعب أن تدخل في باب الأكاديميات المنهجية، على الأقل حتى وقت كتابة موسوعته عن شخصية مصر في النصف الثاني من القرن الماضي، ولتلك الرؤية الهامة تفصيل ضروري في مقام منفصل.

يقول حمدان: ".. فثمة شيء مؤكد لا خلاف عليه بين الجميع تقريباً. إن معظم سلبيات وعيوب الشخصية المصرية إنما يعود أساساً وفي الدرجة الأولى إلى القهر السياسي الذي تعرضت له ببشاعة طوال التاريخ.. تلك هي الآفة الأم وأم المأساة. ومن هنا يجمع الكل على أن النغمة الأساسية أو اللحن الخلفي المستمر وراء الشخصية المصرية في علاقتها بالسلطة ومفتاح هذه العلاقة التعسة هي العداء المتبادل والريبة المتبادلة، هي الحب المفقود والبغض الموجود بلا حدود".

هنا تحديداً يضع الرجل يده على مكمن العلّة بدقة عالية (ولعل إشارته إلى أن ذلك موضع إجماع الكل تحتاج إلى تنقيب وتعقيب)، فهو لم يذهب إلى أن الشخصية المصرية خاضعة للسلطة وحسب بل مال إلى الرأي القائل بأن ما بينها وبين السلطة – مهما بدا من قهر الأخيرة واستجابة الأولى – علاقة عداء وريبة متبادلين.. وإن اتخذ العداء والريبة أشكالاً متباينة من الجانبين و لم يكونا صريحين بطبيعة الحال.

وفي ذلك توصيف فارق لطبيعة الخضوع لدى الشخصية المصرية قياساً إلى الشخصية الهندية على سبيل المثال والتخصيص، فخضوع الأخيرة على مدى تاريخها مردّه إما إلى قناعة من جانب الأدنى منزلة بالتفوق الطبقي للأعلى منزلة (حتى إذا كانت قناعة على مضض) أو إلى استكانة من قبل المسحوقين لا تقوى على إضمار العداء أو إظهار القليل من الريبة، ولكن ذلك لم يمنع الشخصية الهندية (على صعوبة ذلك التعميم) من أن تكون لها ثوريتها الخاصة في وجه المستعمر، وذلك حديث متشعب ومتشابك المسالك.

يعرض جمال حمدان في موسوعته تلك لآراء طائفة من المفكرين والعلماء بالاستشهاد والتعقيب ولا يضع فيها نظرية خاصة خالصة في الشخصية المصرية، وعندما يدرس المحافظة كسمة من خصائص الشخصية المصرية يضمِّن تحليلَه رأيَ العقاد فيقول: "أما المحافظة، بل والمحافظة الشديدة كما يشدد العقاد، فتعني أن المصري مقيم على القديم والتراث والتقاليد والموروثات، ولا يقبل الجديد

بسهولة. وهذا يعني بدوره أنه تقليدي مقلد، غير ثوري غير مجدد، بل إنه - عند العقاد أيضاً - إذا ثار على الإطلاق فإنما ليحافظ على القديم والموروث، أي أنه - للغرابة والدهشة، وبصيغة نقيض النقيض - ثوري من أجل المحافظة!".

وإذا اتضح مما سبق أن الثورية ليست صفة جديدة أو طارئة على الشخصية المصرية، وكان هذا موضع اتفاق مع ذلك المذهب في التحليل، فإن القسم الأخير منه لا ريب سيكون موضع خلاف بالنظر إلى الثورة الأخيرة، فالخامس والعشرين من يناير لم يكن يوماً للمحافظة على القديم بأية حال وإنما ثورة مباشرة استهدفت - بالنوايا على الأقل - كل تاريخ الشخصية المصرية في إفادة واضحة من معطيات متجددة محيطة في عالم تغيرت معظم قوانينه التقليدية في السياسة والاقتصاد والثقافة خلال عقدين، ولكن كما نؤكد باستمرار ليس بما يقلب طبائع النفس البشرية رأساً على عقب خلال الفترة نفسها.

على لسان "الاعتداليين" (أنصار مذهب الاعتدال في الشخصية المصرية) يذكر حمدان أن "المصري في تقديرهم بعيد عن السلبية أو العجز أو الضعف بعده عن الدموية والعنف والعدوانية.. ويوليو نفسها ثورة ولكنها بيضاء"، وعلى لسان "الاعتداليين" أيضاً يذكر أن "الثورة المصرية كحدث تاريخي أتت ثورة بيضاء أو قل خضراء بلون الوادي بعكس الثورتين الأخريين (إشارة إلى الفرنسية والروسية).. إذا كانت الثورة الفرنسية هي التقرير، والشيوعية هي النقيض، وكان كل منهما يجنح إلى التطرف إلى أقصى اليمين أو اليسار، فإن الثورةالمصرية هي بحق التركيب الذي يجمع بين محاسن كل منهما دون أضداد أي منهما، ولا تعرف التطرف بل تقف في الوسط".

ويخلص جمال حمدان على لسان "أنصار الثورة و/أو الاعتدال" كما يسميهم إلى أن "الثورة المصرية نبت بيئي أصيل يعبر عن طبيعة المركب المصري من اعتدالية كامنة واتزان الحد الوسط".

أما نقاد نظرية "الاعتدال" المصري فيرون يوليو كما يذكر حمدان "محض انقلاب عسكري بداية ونهاية، أو أنه مزيج من - ووسط بين - الانقلاب والثورة، أو أنه انقلاب ناجح وثورة فاشلة". وعلى لسان أنصار "النظرية المضادة

لاعتدال مصر" يواصل جمال حمدان: ".. فدعوى الاعتدال تجعل الشعب المصري تلقائياً شعباً غير ثوري بالطبع. ولكن هذا بالدقة في نظر النظرية هو نقطة الضعف الكبرى في كل كيان مصر والنقطة السوداء للأسف في كل تاريخها ومصدر الخطر الأكبر على مستقبلها.. فالشعب المصري طيب لا بأس به أصلاً كخامة، إلا أنه – تتحفظ النظرية – طيب أكثر من اللازم، طيب بدرجة ساذج أحياناً، وساذج بدرجة عاجز نوعاً، وعاجز بدرجة مسالم نسبياً، ومسالم بدرجة خاضع إلى حد ما.. ما ينقص مصر إذن بالتحديد في هذه النظرية هو قدر معتدل من العنف وأكثر من العنفوان، قدر من القوة وإرادة القوة بل وعبادة القوة، سواء على مستوى الفرد أو الوطن، سواء في الداخل أو في الخارج، تضمن بل ترد لها جميعاً الكرامة المفقودة والعزة الوطنية الضائعة والشعور بالانتماء والفخار والمجد القومي".

وعلى ذات اللسان وفيما يبدو خلاصاً من مصير الخضوع الأزلي إلى حتمية الثورة يواصل: ".. من الاعتدال المريض العاجز ومن غياب العنف الثوري الصحي، كانت أزمة الديمقراطية المتوطنة في مصر، بل كان زمان الديكتاتورية بها.. وكما رأينا، لم يحدث أن أسقط الشعب النظام الحاكم أو فرض الحاكم قط.. غير أن النتيجة النهائية لهذا الانحسار المستمر المساوم أبداً وصفقات التراجع إلى ما لا نهاية – تمضي النظرية – هي أننا سنصل يوماً ما إلى نقطة الانكسار بعد الالتواء، وبدل المرونة سيحدث التصادم، ومحل المهدئات ستحدث الجراحة، أي سنصل إلى نقطة اللاعودة إلى الحل الوسط، وعندئذ سيفرض الحل الراديكالي نفسه فرضاً، ولكن بعد أن يكون المستوى العام قد تدنى إلى الحضيض، والكيف قد تدهور إلى مجرد كم والمجد إلى محض تاريخ، وذلك هو الثمن الفادح للاعتدال".

لا يمكن التهليل لتنبؤ جمال حمدان، على لسان النظرية المضادة للاعتدال كما يسميها، بضرورة الثورة بمعزل عمّا لم يطرأ على بال النظرية من المؤثرات العالمية ومستحقات العولمة، وقبل ذلك تأثير الثورة التونسية المباشر.. على الأقل في توقيت الثورة المصرية الدقيق بالشهر (وربما اليوم) حتى إذا كانت مقدِّمات التململ المصري قد سبقت ذلك بسنوات، فأوان ذلك التهليل لم يحن بعد، ذلك أن الرجل

كان من الدقة بحيث أكد أن الثورة التي يعنيها والتي تحتاجها مصر "إنما هي ثـــورة نفسية، بمعنى ثورة على نفسها أولاً، وعلى نفسيتها ثانياً.. ثـــورة في الشخصـــية المصرية وعلى الشخصية المصرية، ذلك هو الشرط المسبق لتغيير شخصـــية مصـــر وكيان مصر ومستقبل مصر"، وذلك في تقديرنا ما لم يحدث قطعاً ومـــا لا يـــزال بعيداً.. إن في مصر أو في ما ثار قبلها وبعدها من دول لا يـــزال نســـيم ربيعهـــا عليلاً.. بمعنى السقم لا اللطف والاعتدال.

الثورة والشهرة

ما الذي يمكن أن يتخيّله بعد الثورة مكبوت كانت نفسه تتوق إلى الشهرة في أيٍّ من مجالات الإبداع، وتحوُّطاً أقول وفي ما عدا الإبداع من مجالات كـــذلك إذا كنا سنختلف في تعريف الأخير؟. الأرجح أن حلماً بانفتاح أبواب سماوات الشهرة والمجد على مصاريعها سيراود كل مكبوت من أولئك الذين ضاقت بهم الشهرة قبل الثورة، ظناً أن من خيرات الديمقراطية المرتجاة تمكين دولة الرفاه بكل أحلامها بما في ذلك ما كان على شاكلة الشهرة من الأحلام "المعنوية".. تجاوزاً عن المال الـــذي تجرّه الشهرة معها في الغالب.

وإذا كان من المعلوم من حقوق البشر بالضرورة أن لكلٍّ إنسان أن يحلم بمـــا يشاء وقتما يشاء فإن المجادلة (مع هذا السياق) في إمكانية تحقق الحلم أعلاه بـــدافع الثورة ليست من أجل المحاجّة في فضل الثورة أو فضل الديمقراطية، ولا هي قبـــل ذلك محاجّة في أن يكون بإمكان ثورة ما أن تفرز نظاماً ديمقراطياً رشـــيداً لمجـــرد الإطاحة بنظام لم يكن كذلك (مع أننا حاججنا في ذلك من قبل).

المسألة ببساطة لا تتعدّى في هذا المقام تأكيد أن الشهرة مراوِغة بأكثر مما يظـــن الطامحون إليها، بل بما يجاوز ما يخاله المشهورون أنفسهم وقد أمنوا مكرها ظناً منـــهم أن سدّ جُحر الانحسار عن الأضواء ببلوغ الشهرة مرةً كفيل للأضواء بـــأن تظـــل مسلّطة عليهم للأبد حتى باتوا في مأمن من أن يلدغهم النسيان من الجُحر المســـدود (ظنّاً لا حقّاً)، فكثيراً ما يجهد الناس في نفض غبار النسيان عن ذاكرتهم ليســـتعيدوا اسم مشهور فارقتهم صورته لزمان، وربما جهدوا لاستعادة الصورة والاسم معـــاً إذا كان المشهور سابقاً بائس الحظ بحيث حُجبت عنه الأضواء بإحكام لزمان طويل.

وعلى عكس الخيرات الموعودة في دولة الرفاه الديمقراطي تبـــدو الشـــهرة أوثق صلة بنظام غير ديمقراطي يتيح لمناصريه وخصومه على الســـواء حظوظـــاً

واضحة من الشهرة على طريقة الفعل ورد الفعل المتساويين في المقدار والمتعاكسين في الاتجاه.

ولأن الشهرة معنية بالمقدار ابتداءً، فإن نظاماً شمولياً يسوم معارضيه ألوان العذاب قمين بأن يضمن لهم قدراً معتبراً من الشهرة حتى إذا كان هدفه ليس ذلك، وهدفه مؤكداً غير ذلك.. بل على العكس من ذلك. يستوي في هذا السياسيون وغير السياسيين من الطامحين إلى الشهرة سراً وعلانية.

إذا كانت الشهرة تعني الظهور البارز وليس الظهور فحسب، فإن أبواب الديمقراطية المشرعة للجميع من شأنها أن تجعل الاستقرار في ذاكرة ووجدان الجماهير مهمة عسيرة مع الأعداد الهائلة التي من حقها أن تدلي دلوها باعتلاء كل منبر مفتوح، وبفتح ما تشاء من منابر واعتلائها كيف تشاء.

الأنكى مع الشهرة والديمقراطية (التي نفترض جدلاً أن الثورة ضمنتها) هو ذاته ما تصطدم به الديمقراطية وهي تواجه نفسها، فاجتثاث نظام غير ديمقراطي يعني في الغالب التمكين لنظام جديد له أساطينه و"مراكز قواه"، كما في التعبير الشهير لمصر السبعينيّات. والموصوفون بمراكز القوة ليسوا حكراً على الدول العالمثالثية – باعتبارهم المقربين من السلطة أو أصحاب النفوذ من الأعلام البارزين الموالين أوالمناوشين على مختلف الأصعدة – بل هم موجودون في أكبر ديمقراطيات الغرب على هيئة رأسماليين عُتاة وشركات واسعة النفوذ واستديوهات بإمكانها تشكيل وجدان وتوجهات العالم بأسره.

كل ما هنالك أن احتمال إرواء أحدهم ظمأه من التطلُّع إلى الشهرة يغدو أكبر في ظلال الديمقراطية الموعودة بالنظر إلى الفرص المتاحة بقيود أقل، ولكن الشهرة بوصفها العلوّ في الظهور واستمرار ذلك العلو ليست نُهزة أيسر حصولاً مع ديمقراطية مرتجاة أو أخرى متمكنة بالفعل.

بالحديث عن العرب تحديداً، وعن سيرة الشهرة مع الثورات الأخيرة بتحديد أكثر، فإن تلك الثورات عملت على صنع نجوم في الوقت ذاته الذي كان أثرها ماحقاً على نجوم كانت موجودة بالفعل. إذا كان من اليسير أن نقرأ تلك الحقيقة، فمن المهم أن نتمعن في المسألة بتريث ودقة لاستجلاء مزيد من التفاصيل، فالقضية ليست في كل الأحوال فضل الثورة في الشهرة أو نقيضها قدرَ ما هي تداخل

لعوامل متقاطعة ومتوازية عديدة لا دخل لها في كثير من الأحيان بالثورة كفكـــرة مجرّدة.

وإذا كان البوعزيزي وغنيم فتيَيْن ابتدع أحدهما الثورة من حيث لا يـــدري وأجَّجها الآخر مصرّاً مترصِّداً فإن الاثنين قد صنعا الثورة (بمعنى أو آخر) فصنعت شهرتَهما الثورة، وتلك لا ريب حالة شديدة الخصوصية في فضل الثورة على مـــن يصنعها بالشهرة لا فضل الثورة على الشهرة والمشهورين مطلقاً.

في المقابل لا يمكن تجاهل حقيقة أن الثورة نفسها قد أسدلت ستار الشهرة، أو أرخته بأقدار متراوحة على أدنى الفروض، مع حالات عديدة من المشهورين. لكن الأكثر مدعاة إلى الدهشة في تأمُّل المفارقة أن من المجني عليهم بواسطة الشهرة عقب الثورة بعض من كان يناصب النظام الحاكم العداء ويكسب شـــهرته مـــن تلـــك المناصبة. وليس من شك لديّ في أن أسماء بارزة كهالة سرحان وإبراهيم عيســـى المصريين كانا أشد جذباً للانتباه والدهشة وسطوة التأثير بالرأي المتداول خلسة أيام النظام الذي سقط أكثر مما باتا عليه بعد ثورة جعلت مما يقولانه بضـــاعة مبذولـــة على دروب الفضائيات بل وفي أي زقاق من أية حارة، بالمدلول الحـــرفي للتعـــبير الأخير.

الثورة والحمّى

ناوشنا الثورة مفهوماً وتطبيقاً بما يكفي ثم لا يلبث أن يغري بالمزيد، و لم يكن ذاك سوى لتحرير أي فعل إنساني من وهم القداسة خاصة إذا قدّم ذلك الفعل نفسه بوصفه مخلّصاً من الظلم والفساد ومبشِّراً بالعدل والنزاهة حتى إذا كان الأخيران نية خالصة في صدور ثوّار بعضهم من البراءة بمكان لم تختبره بعدُ تجارب الحكم ومزالق السياسة من موضع الحكومة لا المعارضة التي أغرتها سهولة التذمُّر بسهولة إدارة شؤون البلاد والناس. ناوشنا الثورة إذن بذلك القدر والفهم ولكن ليس إلى حدّ الجرأة على إثبات عنوان هذا الحديث على أنه "حمّى القطيع" بدلاً من "حمّى الجماعة" مثلاً - الأكثر شيوعاً لدى المتحفظين من المعلّقين - رغم يقيننا بأن الأول هو الوصف الأدق لكل فعل يُطلَق فيه للاندفاع انفعالاً العنانُ لتولّي زمام الأمور، دون أن يعني ذلك التتبُّع الدقيق للبواعث النفسية في كل الأحوال تقليلاً من قيمة الفعل أو مَن صدر عنه إلا إذا أبى الأخير لنفسه سوى مكانة القديسين من التنزيه والتكريم.

وقد أبنّا في حديث سابق أن الثوار شباب وليسوا ملائكة، وحمّى الجماعة من المصائر التي لا يسلم منها أيٌّ من البشر في هذا الموقف أو ذاك، فكيف بالشباب؟.. ومع الثورة؟.

ولكن مزالق الثورة (وليست مزالق السياسة فحسب) قد أضحت مفاتيحها بيد المحنكين من المتقابلين على أطراف الثورة المناقض كل منها للآخر، بحيث بات الشباب الذي خرج أغلبه للثورة بريءَ المطامح مترعاً بالأمل أشبه بكرة تتقاذفها تلك الأطراف المحنكة ولا تتورّع أن تدحرجها إلى مشارف المزالق الثورية ثم تدعها تكمل الدحرجة بتلقائية من أجل غاية هنا وأخرى هناك يرى أبعادها المحنكون من الممسكين بمقاليد السياسة التي يصدق في حقها وصف اللعبة غير النظيفة، والأخير هو النعت الأكثر تهذيباً عندي لبديل يعرفه الجميع جيِّداً.

وليس من غضاضة في أن تكون السياسة لعبة غير نظيفة إلا إذا همّ البعض متوهِّماً بدخول معتركها بحزمة من الأحلام الطاهرة والنوايا البريئة غير متهيِّئ لما سيعلق به من الوحل، والوحل بدوره هو البديل الأوفر طهراً ونقاءً لما يمكن أن تجرّه لعبة السياسة من خبائث لا مناص من الاعتراف بكونها حقيقة والتسلُّح بالحنكة لمواجهتها.

بالعودة إلى الحمّى التي تقود الثوار، بهدف إلقاء مزيد من الأضواء عليها، نقتطف بعض ما ذهبنا إليه في الحديث المنوّه به قبل فقرتين، فـ "في غمار الثورات تستشري حمّى الجماعة، وهي البديل المهذب لحمّى القطيع الأصدق في التعبير عن حالة الانقياد خوفاً وطمعاً بأدنى قدر متاح من التعقُّل أو القناعة، وفي أحيان كثيرة بلا تعقُّل ولا قناعة، فالتعقل والقناعة يستوجبان التفكير وفي الثورة لا مجال للتفكير: إمّا معنا أو علينا، تنطبق هذه الحالة من الغوغائية الفكرية على الفريقين: الثائر ومن قامت الثورة عليه".

والأدق أن حمّى الجماعة لا تستشري فحسب في الثورات وإنما تبعثها على الأرجح، وإذا كان من تعقيب على الفقرة المقتطفة أعلاه فهو أن غياب التعقل في الفعل الثوري لا ينفي بالضرورة غياب القناعة، فالأخيرة على الأغلب ليست غائبة عن المشهد الثوري، بل وافرة الحضور في كثير من الأحيان، ولكنها قناعة انفعال لا قناعة تفكير، أو هي في أحسن الفروض قناعة بالقدر الأدنى من التفكير. وذلك لا يقدح في قيمة الفعل الثوري إلا إذا زعم الثوار لأنفسهم فوق طهر الدوافع قيمةً مضافة من المنزلة الفكرية أو "العقلانية الثورية"، والتعبير الأخير مما يصلح لأن يكون مثالاً نموذجياً للمصطلح المتناقض المفخَّخ القابل للتدمير الذاتي فور إلقائه على موائد الجدال الفكري إلا ما كان منها معلّقاً بمرجعية المنطق الثوري لا غير.

ولأن ثورة لا تقوم وتستشري بدونها، فإن حمّى الجماعة مقدّسة في الفعل الثوري إلى درجة تجعلنا نوصي الثوار بأن لا ينزعجوا لوصفها بحمى القطيع الذي يهتاج فلا يقف حتى يفرغ من غرضه في التدمير الذي هو غاية الثوار فيما يتعلّق بالنظام الذي يناصبونه الثورة، فكون الثورة لا تقبل المرونة – فضلاً عن المخاطبة تعقلاً – حقيقةٌ ليس من الحكمة أن يجادل في شأنها ثائر مهما بلغت

قسوتها عندما تهدأ الأمور ويشرع الثوار في البحث عن نسب فكـــري مشـــروع لثورتهم.

إذا اتفقنا جدلاً على أن حمى القطيع – تحديداً – حقيقة لا تقوم ثورة بدونها، ولها على حسب ما للثورة نفسها من القيمة (رفعة أو ضعة)، فإننا نعود فنؤكد أن "صلاحية" حمى القطيع في كل أحوال الثورات لا تطول لما بعد الإطاحة بالنظـــام الذي تستهدفه الثورة، بل كثيراً ما "تعطب" تلك الحمى والثورة في منتصف الطريق فلا يغدو لدى الثوار ما يفعلونه بدونها سوى الدعاء طمعاً ورجاءً أن تصيب الناس من جديد.

تلك هي قيمة حمّى.. (سمِّها ما شئت) لدى الثورة، وهذه منـــزلتها في نفوس الثوار.

الثورة والعولمة

هل للعولمة تأثير على سرعة انتشار الثورات بين الشعوب؟، الإجابة المخالفة لكل توقع في تقديرنا هي "لا كبيرة" إذا نظرنا إلى المسألة بمعيار النسبية في عصر لم يخالف أحد وصفَه بالسرعة. يقودني ذلك إلى تذكُّر مسألة ألقاها متشكِّك - في معرض حمّى الأسئلة المكرورة التي تجتاح الناس على أبواب رمضان - على أحد الفقهاء يتساءل خلالها عن مسافة السفر التي تجيز قصر الصلاة والإفطار في رمضان: أليس من الحكمة أن يعيد العلماء النظر فيها اجتهاداً بالقياس إلى المشقة التي لم تعد موجودة بقطع كذا وأربعين ميلاً أو حتى عشرة أضعافها؟، فجاء ردّ الفقيه بليغاً في إحالة السائل إلى قياس سفر الأمس بإقامة الأمس وسفر اليوم بإقامة اليوم من حيث المقابلة بين الراحة والمشقة رجوعاً إلى كل زمان بعيداً عن حساب الفراسخ والأميال.

وبالتدقيق في المراد من سرعة الانتشار في عصر السرعة تغدو إمكانية سريان الثورة من مكان إلى آخر مع العولمة ليست بعيدة كثيراً عن ذات الإمكانية فيما قبل العولمة من عمر الزمان.

ولكن السؤال الأهم في قياس عدوى الثورات في عصر العولمة هو: هل باتت الثورة قدَراً بفعل العولمة من حيث حتمية التأثير مع الفضاء المفتوح بصرف النظر عن عامل السرعة؟، والإجابة المخالفة للظنون على الأرجح تبدو مجدداً "لا كبيرة". ومجدداً لا نبدو بمعزل عن معيار النسبية في النظر إلى المراد بالحتمية التي هي بدورها مرتبطة بنسبية السرعة، فلا معنى لأن نجزم بأن فعلاً ما حتميّ الحدوث إذا كنا نضع في حسباننا أنه سيقع ولو بعد مئات أو عشرات السنين، ذلك أن حمّى التنبّؤ بالحتميّات تُعنى بما سيحدث غداً أو مطلع العام القادم أو في غضون بضع سنوات على أبعد تقدير، وما وراء ذلك أوْلى أن يدخل في نطاق الدراسات الاستراتيجية -

القابلة بدورها للجدل – وليس التنبُّؤات الباعثة على الإعجاب بدافع الإثارة الخاطفة لا غير.

نقول ذلك وكثير من مراكز دراساتنا في الداخل وعلى المحيط الإقليمي يصدر في تقاريره عن أحلامه وحسن ظنونه لا قراءة الواقع الذي يمكن أن يفرز واقعاً مشابهاً أو مغايراً في المستقبل، واقعاً نحبِّذه أو آخر نخشاه، وبذلك تتفوّق حتى التنبؤات – من حيث تجرّد الدوافع وحياد التوقع – أحياناً على مراكز دراساتنا فلا يغدو للأخيرة والحال كتلك فضل واضح يُمكن قراءته أبعد من منزلة الرجم بالغيب دون حيازة مواهب العرّافين في التنجيم.

الثورة حتمية إذن في أيّ مكان إذا كان المقصود أنها ستحدث يوماً ما قد يكون أوانه بعد خمسين عاماً أو يزيد. ولكن الأهم في إطار الحتميّات مع الثورات تحديداً هو النظر في حتمية النجاح لا حتمية الوقوع فحسب، أي حتمية نجاح الثورة في إقامة ديمقراطية لا نقول راشدة دفعة واحدة، وإنما تبدأ طفلة وتأخذ ما يستدعي من العمر بحساب التاريخ المتأنِّي حتى تبلغ رشدها في خط بياني صاعد في مجمله وإن أصابته تعرُّجات طفيفة أو حادة نزولاً من حين إلى آخر على الطريق الصاعد إجمالاً إلى القمة.

وحتمية النجاح بالتعريف أعلاه لم تتحقق بعدُ في أيٍّ من أقطارنا العربية إنْ مع الثورات الأخيرة أو التي سبقتها (المثال السوداني تحديداً مع ثورتي أكتوبر وأبريل) أو حتى الديمقراطيات التي ولدت بدون قيصرية عقب الاستقلال (المثالان اللبناني.. والسوداني مرة أخرى). فما شهدناه – في الثورات العربية الأخيرة على وجه الخصوص – كان في أعلى درجات التحقق هو نجاح الثورة في الإطاحة بالنظام القائم.. لا نقول مع تأسيس نظام جديد محل خلاف بل مع الفشل في التمكين لنظام جديد بأية صيغة تضمن إجماع الناس على معالمها الرئيسية كما هو مفترض في أي نظام رشيد للحكم.

كذلك فإن الثورة لم تقع بعدُ إذا كان المقصود بتعريفها (ومن الحكمة أن يُقصَد ذلك) هو ضمان عدم تقهقر الأمور إلى الأسوأ.. ولا نقول ضمان عدم الرجوع إلى الوراء، فكثيراً ما كان ما وراء الثورة من الزمان أفضل من ذلك الذي تلاها.

لا نحجر بأيٍّ مما سبق كما أكّدنا على حق ثورة ما في أن تأخذ وقتها كاملاً لتبلغ رشدها متمثّلاً في دولة ديمقراطية ناضجة لا روح ثورية مشتعلة ومتوثّبة للانقضاض على كل رأي مخالف بما يُجهز عليه اعتقاداً بأن ذلك هو البديل الدائم لأي نظام شمولي أو غير ديمقراطي، فالروح الثورية المشتعلة أيسر لمن يريد الانقضاض على الثورة إذا امتلك بدوره روحاً ثورية أشدّ اشتعالاً، سواءٌ تمثّل ذلك المنقض في طائفة من الشعب ذات مصالح مغايرة أو مجموعة من العسكر اشتاقت إلى الانضباط الذي هو إحدى أهم ركائز الحكم الرشيد بصرف النظر عن طبيعة تكوينه السياسي. وعليه فإنه لا حصن يقي الثورة من مغبة الانقلاب عليها أفضل من سرعة التخلّص من الروح الثورية لصالح الاتفاق على ما يجمع المنضوين تحت الدولة موضوع الثورة بأكبر قدر من التنازلات لا بأقلّها على ما يحسب الثائرون وخصمائهم على السواء، فإذا لم تفلح الروح الثورية في الاضمحلال بتنازلات الأطراف جميعها في الدولة الثائرة - لصالح البداية في مشروع البناء عقب الاتفاق على شكل الدولة الجديد - فذلك هو مأزق الثورة الذي سيودي بها على الأرجح، لا لصالح مجموعة من العساكر تثب على الحكم بالضرورة بل ربما ببقاء الفوضى مستشرية في البلاد تحت ستار الروح الثورية، وذلك هو أثقل الضررين.

بالعودة إلى سيرة الثورة مع العولمة فإن الأخيرة لاتضمن انتقال ثقافة الديمقراطية الناضجة - في صحبة الثورة - كما هي في العالم الأول (أو الغرب إذا رأى البعض تلك الحقيقة في الوصف التراتبي مستفزة). بل إن العولمة لا تضمن مع الثورة انتقال شكل خارجي مقبول للديمقراطية أسوة بما نجحت معه العولمة في نقل مظاهر الحياة المادية الحديثة من الغرب المتقدِّم، ومعلوم أن روح الثقافة التي ابتكرت تلك المظاهر البديعة في الحياة لا تزال عصيّةً على النسخ، فكيف الحال مع الديمقراطية التي هي المحرِّك لروح ثقافة الإبداع؟.. وبتعبير آخر - نرجو أن يجوز - هي روح الروح لثقافة الإبداع.

الثورة والمنطق

يقول الصحفي المصري المعروف هيكل إنه لا يستغرب من ترشيح عمرو موسى نفسَه لأول انتخابات رئاسية في مصر عقب الثورة سوى تبرُّئه من سياسات مبارك، ويضيف هيكل أن جمال عبد الناصر نفسه أقسم الولاء للملك عندماً كان عسكرياً في نظامه قبل ثورة يوليو المصرية الشهيرة. الراجح أن الصحفي المخضرم يريد بذلك أن يقول إن عمرو موسى ليس بحاجة إلى أن يتنصل من تبعات الخدمة في نظام سابق إذا انقلبت الموازين فرأى موظف دولة كبير المقام أن يخدم لصالح النظام الجديد.. خاصة إذا فعل ذلك بصدق وتجرُّد (والإضافة الأخيرة تأكيد من عندي كما فهمت من قياس هيكل في استدلاله بتجربة عبد الناصر مع الملك).

وبافتراض أن عمرو موسى كان ينوي بالفعل أن يخدم مصر الجديدة عقب الثورة صادقاً في التبرُّؤ من سياسات النظام المخلوع والذي كان هو أحد أبرز وجوهه يوماً ما، فإن منطق هيكل يستقيم من وجهة ويعوجُّ من وجهة أخرى. يستقيم ذلك المنطق إذا كان المقصود منه التنويه بنبل الاعتراف بالخطأ في خدمة نظام قديم والتقدم بصدق وتطهُّر لخدمة نظام جديد يقوم على أنقاضه، على صعوبة التحقق من نوايا من يقدم على ذلك من أرباب النظام الذي انخلع، والثورة كما هو معلوم في أي مكان مهووسة بالتفتيش في قلوب الناس لا سيما من كان محل اتهام بالخدمة في أعلى نظام قامت الثورة لإسقاطه.

الأهم أن ذلك المنطق أكثر استقامة إذا كان المقصود عموماً هو الخدمة في النظام القديم مخاتلة للثورة عليه، وهذا هو موضع الاستشهاد الحرفي بتجربة ناصر مع الملك كما أرادها هيكل من ظاهر الإفادة الأدنى إلى الفهم، فإذا أضفنا إلى ذلك

أن جمال عبد الناصر هو من قاد الثورة شخصياً ضد الملك لم يعد من مجال لمحاسبة الرجل على السنوات التي أمضاها في خدمة نظام قاد الثورة عليه كما بدا لدوافع وطنية خالصة ونجح في ذلك.

غير أن منطق الاستشهاد بتجربة ناصر تلك لا يستقيم عندما يُراد لعمرو موسى تحديداً أن يزعم أنه كان يخدم نظام مبارك مخاتلة وهو يضمر النية للثورة عليه، فالرجل كما هو معروف خدم وزيراً للخارجية المصرية إلى أن تمت تزكيته من دولته (ولا مبالغة في القول من رئيس الدولة شخصياً) ليتربع على كرسي الأمانة العامة للجامعة العربية، وظل في الحالين يعمل بكفاءة وذكاء نادرين لم يكن في تجلياتهما على كل حال ما يعين على قراءة نية واضحة أو حتى مستترة للإطاحة بالنظام المصري، وكان أظهر ما يرفع الرجل عقيرته به في الفترة التي سبقت الثورة المصرية هو إعادة هيكلة الجامعة العربية وليس إسقاط النظام في مصر أو أيٍّ من الدول العربية التي أفلح في إدارة جامعتها العريقة بحنكة نادرة في التبرُّؤ من المسؤولية على طريقة: "ألا هل بلّغت؟.. اللهم اشهد" عندما يُوسَّع مضمون الحديث النبوي البليغ بتحميله عند الاستشهاد أكثر من وجه بحسب ما يحب ويجرؤ أن يفهم من يتلقاه. هل هذه هي الثورية كما يفهمها أدنى المتحمسين للثورة في مصر والعالم العربي الآن؟.

مما سبق لا أقرأ موقف موسى سوى بوصفه واحداً من أكثر صور التحوُّل التي انطلت على الناس بعد الثورة في مصر، ليس لغفلة الناس بالضرورة ولكن ربما سداداً لجميل أحس به كثيرون وهم يتذكرون تعليقات قديمة وذكاءً إعلاميّاً مشهوداً لوزير خارجية اشتهر بشخصية تعرف كيف تمرر تصريحات تدغدغ مشاعر الجماهير، بصرف النظر عن ما يحمله صاحب تلك التصريحات بدوره من مشاعر ونوايا هي على كل حال في بطن صاحبها وصميم علم الغيب. وموقف عمرو موسى صورة واضحة للتحول في تقديري - بعيداً عن الخوض في حديث النوايا - لسبب بسيط هو أنه لم يواجه نظامه القديم بالرفض أو الاستقالة من أيٍّ من المناصب التي أغدقها عليه في الداخل والخارج حتى ما بعد الرمق الأخير من عمر النظام، ثم عاد فوقف في صف الثورة جملة واحدة. هل للتحول تعريف في القاموس المصري الحديث أبلغ من هذا؟.

وبالعودة إلى هيكل فإنه لا يزال ينعى على نظام مبارك، ومن قبله نظـام الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، أموراً كثيرة من بين أهمها التضييق على الحريات والانفراد بالسلطة، ولا أظنه ينسى أن كلا الرجلين وكـلا النظـامين بمثابة السليل الشرعي لثورة يوليو على الأقل في شكل الدولة وتركيبة أجهزها على اختلافها في الداخل من حيث تكريس السلطة في الفئة المقربة من الحاكم ونظامه، سواءٌ أكانت تلك الفئة حزباً ثورياً - يضفي على نفسـه القداسـة متذرعاً بتعاضد جماهير بريئة كانت تواقة للانحلال من ربقة المستعمر ومصدِّقة ومهلّلة لكل ما يزجى لها من حديث في ذلك الاتجاه - أو مجموعة قريبة مؤلفة من رجال دولة ورأسماليين ومنتفعين من كل طائفة في المجتمع. بذلك يتشـابه ناصر والسادات ومبارك ولا يكون لأحدهم فضل على الآخر (عندما تنعقـد المقارنة على الانفراد بالسلطة وهيمنة الحاشية) سوى بفعل الزمان الذي سحب هالة من المجد فألقاها على رأس واحد منهم لكونه حظي بخانة أول رئيس لمصر من أبنائها بعد قرون من الاحتلال، والمفارقة التي يُفترض أن لا تكـون محـلاً لجدال كبير أن النظام الذي جلس على قمته ذلك الرئيس الأسطوري قد أنـزل بالناس من القسوة - بل وأسس لها في كيان الجمهورية الحديثة - فوق ما فعل النظام المطاح به مؤخراً، ولسنا مضطرين على كل حال لإنكار أي من عيوب النظام الأخير.

رغم المقدمة الطويلة السابقة فإن ما يعنينا في هذا المقام ليس موقـف عمـرو موسى أو حسنين هيكل من الثورة المصرية الأخيرة، قدرَ ما هو مهـم أن نتأمـل منطق تلك الثورة، بل منطق الثورات عموماً.. إن كان لها منطق. وأن لا يكـون للثورة منطق لا يعني الحط من قيمتها فكرةً مجردةً بل يفيد ضرورة التريث في إضفاء القداسة على أي فعل هو من صنع البشر وقابل للتحايل عليه من قبل أولئك البشر حتى إذا كان من بينهم من خرج مهللاً للثورة وهو يحمل بين ضلوعه فيضـاً مـن الأحلام البريئة والنوايا الحسنة بادئ الأمر.

وفي سياق الحديث عن منطق الثورة لا يجب إغفال أن الثورة المضادة حقيقة، والثورة المضادة إذا كانت جريمة تصل إلى حد الخيانة في عرف الثوّار الأوائل فـإن الثورة الأصل تستحق الوصف نفسه في عرف أرباب الثورة المضادة الذين ليس من

الضروري أن يكونوا جميعاً من موالي النظام المطاح به والمتعاطفين معه، وإن يكن أغلبهم كذلك.

ليس من المنطق إذن ولا الحكمة الشكوى من ثورة مضادة قدرَ ما هو مهم أن يتم التعامل معها بوصفها مسألة مفهومة، فالثائر "الأصل" فرد اتّسم بالثورية التي هي أعلى درجات الإيجابية في التغيير باليد فكيف له بعدها أن يركن إلى سلبية التباكي لأن فريقاً من الناس (أياً ما كان مسمّاه) لا يدعه يهنأ بالسكينة ابتهاجاً بنصر لم يتمّ؟، أليست الثورة المضادة بذلك واقعاً غير مستغرب يجب على من ثار أن يواجهه بشجاعة؟. ولكن الشجاعة لم تكن يوماً هي ما ينقص الثوار وإنما الذكاء والمرونة، أو قل المرونة في ذكاء، وذلك هو مأزق الثوار مع الثورة المضادة التي لا يجب أن تُقرأ باستمرار على أنها شر مطلق إذا كان من ضمن ما تعنيه رفض القبول المطلق لكل ما يلهج به الثوار الأوائل (إذا صح أن وصف "الثوّار" يمكن أن يجمع أية طائفة من البشر ببساطة).

هذه ليست مرافعة للدفاع عن أنظمة لم تكن ديمقراطية وإنما دعوة لتأمُّل فكرة بسيطة مفادها أن الديمقراطية كما أنها ليست هبة تُمنح تعطُّفاً من أحد فهي كذلك ليست غنيمة يضمنها الناس بمجرد الانقلاب على نظام يضمرون له الحقد، حتى إذا كان النظام يمتلك من الخصال والأفعال ما يجعل مشاعر الجماهير الثائرة مفهومة ومبررة. كثيراً ما قادت الثورة على نظام إلى نظام أسوأ سواءٌ أكان من ثار حفنة من الضباط أو قطاعات حاشدة من الجماهير، فليس في حوزة أيٍّ من الفريقين ما يدعو يقيناً إلى تهيُّؤ احتكار النزاهة والقداسة والفعل الصواب من ثم، وهذه الصفات من باب أولى ليست في الحيازة المطلقة لنظام قائم متسلطاً كان أم غير متسلط.

من أجل ذلك فإن الديمقراطية كما الحق والخير والجمال، موقوفة على أن يجاهد الشعبُ – وفي جملته من يحكمه – نفسَه على صراط العمل الجاد في كل صعيد انصرافاً عن توهّم أعداء افتراضيين أو الوجل من مواجهة الأعداء الموجودين فعلاً بالحكمة قبل الثورة.